دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السابع عشر(17) اكتوبر 2010م/ذو القعدة 1431

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية للأسر على تغذية وصحة الطفل-دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية
د.عميرة جويدة

تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا
أ.ميغاري كريمة

إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
د.عبد اللّه بلوناس
أ.لمجد بوزيدي

إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي-بين النظرية و التطبيق
أ.كلثوم البز
أ.مولود حواس

الشراكة الأوربية العربية و أثارها المحتملة على الاقتصاديات العربية
د.شنايت صباح

أنواع التنمية و أهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة
د.دحماني علي

قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية -نماذج سنوات: 09،10،11
د.عبد الرحمان تومي

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكَّمة

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات

والخدمات التعلّمية

العدد السابع عشر

17

رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

نائب رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن ميغاري

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر-

ها: 00213.21.28.97.78

النقال: 0550.54.83.05

فا: 00213.21.28.36.48

البريد الالكتروني:

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد: 1112-7988

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 49/ 021.68.86.48

هيئة تحرير العدد

د/ عبد الرحمن ميغاري

د/ رشيد بوكســـــاني

د/ عبد الرحمن تـــومي

قواعـد النشـــر

❶ الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.

❷ تقـدم الأبحـاث إلى رئـيس التحريـر، ويُبلّـغ أصـحابها بـالقرار المتعلّـق بـالقبول أو الـرفض أو التعديل.

❸ لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.

❹ يكون البحث مرفوقا بالمراجع.

❺ يُكتـب ببرنـامج وورد (Word) مـع خـط Arabic Transparent بحجـم 13 وباللغـة العربية.

❻ يُبلغ المقال في قـرص مـرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعـة علـى ورق 29.7/21 (A4)

❼ يكون المقال جديدا لم يسـبق أن نُشـر في أيـة نشرية أخرى.

❽ يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.

❾ لا تُنشـر إلاّ الأبحـاث المتخصصـة في العلـوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

الهيئـة العلميـة

– أ د. بوكابوس سعدون
(جامعة الجزائر).
– أ.د. عبد الحميد الغزالي
(أستاذ الاقتصاد– القاهرة)
– أ.د. صخري عمر
(جامعة الجزائر)
– أ د. عبد الحميد زعباط
(جامعة الجزائر)
– أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي
(جامعة تركيا)
– أ.د. سعود مجيطنة
(جامعة الجزائر)
– أ د. أقاسم قادة
(جامعة الجزائر)
– أ د. مراد ناصر
(جامعة البليدة)
– أ.د. كسرى مسعود
(جامعة الجزائر)
– د. حشمان مولود
(جامعة الجزائر)
– د. صبوعة عبد العزيز
(المدرسة العليا للتجارة)
– د. عبد الرحمان ميغاري
(جامعة بومرداس)
– د. رشيد بوكساني
(جامعة بومرداس)

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

دراسات اقتصادية

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد السابع عشر ــ أكتوبر2010م ذو القعدة 1431 هـ

محتويات

الموضـــــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د. عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	5
انعكاسات الأوضاع الاقتصادية للأسر على تغذية وصحة الطفل. دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية	الدكتورة عميرة جويدة أستاذة محاضرة بقسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 2	7
تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا	ميغاري كريمة _جامعة بومرداس	27
إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	د/ عبد الله بلوناس أستاذ محاضر (قسم أ) نائب العميد مكلف بالدراسات العليا والبحث العلمي و العلاقات الخارجية أ/ لمجد بوزيدي أستاذ مساعد (قسم ب) ماجستير في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	39

إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي - بين النظرية والتطبيق	أ/ كلثـوم البز أستاذة مساعدة، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة. أ/ مولود حواس أستاذ مساعد، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة.	55
الشـراكة الأوروبيـة العربيـة وأثارهـا المحتملـة علـى الاقتصادات العربية	د/ شنايت صباح أستاذ محاضر قسم (ب) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة – بومرداس	85
أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة	د/ دحماني علي أستاذ محاضر في علم الاجتماع- جامعة تيزي وزو	99
ملف العدد		
قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية -نماذج سنوات: 09، 10، 11	د/ عبد الرحمان تومي	125
مؤشرات	خلية البحث	155

بين يدي القارئ

الإنسان عنوان التنمية

إذا كانت بلدان العالم الثالث تطمح إلى تحقيق أعلى مستوى من التنمية، فذاك هو الهدف، لأن مواردها تستغل بأقل من طاقاتها، ناهيك عن المشاكل التي تنجر عن الزيادة السكانية المتوقعة، وثقافة تغيب من قاموسها مصطلح الرشادة، والعمل شرف وعبادة، والتخلف ليس قدرا ...الخ، بينما تجد البلدان المتقدمة تطمح إلى تحقيق نسبة من النمو تحافظ بها على أعلى درجة من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، لأنها تجاوزت كل معوقات التنمية، بسبب إدراكها لسر النجاح، حيث كرست القيمة القانونية والأخلاقية للعمل والوقت والثروة، ثم ربطت هذه المتغيرات الثلاثة بقوة العدالة، وجعلت الناس سواسية أمام فرص الإبداع والاختراع ،كما هم سواسية أمام العمل والربح، الفرق بينهم تلمسه من خلال الزيادة النسبية في القيمة المضافة المبنية على المنافسة في جودة التعليم، والتأهيل والتكوين، وهي كما ترى كلها مدخلات تضمن من البداية قوة وسلامة وقيمة المخرجات، بكل ما يحمله المصطلح من شفافية وواقعية. السؤال : متى ندرك نحن المتخلفون هذا السر؟.

يؤكد علماء الاقتصاد على أن التنمية لا يمكن أن تتحرك، وأن تكسب تسارعا، إلا بعجلات أربع، سميت اصطلاحا بالإنسان والأرض، ورأس المال والتكنولوجيا.

إذا كان رأس المال وعنصر التكنولوجيا هما نتاج عبقرية الإنسان على مدار التاريخ، وهو كذلك، معنى هذا أن الإنسان أي إنسان، والأرض أية بقعة من الأرض، لا يمكن أن يكونا إلا بمثابة لوحة فنية ذات دلالة ورمزية قوية لهذا الوجود. إن شئت تأمل

في قولـه تعـالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾، وقولـه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾، وقولـه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾، وقولـه: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ الآيات.

ولو اطلعت على ما في القرءان الكريم ـ من آيات وهي تمزج بين الإنسان والكون، في مشاهد تخترق العقل مثلما تخترق الوجدان، بصور حركاتها مثل سكناتها ـ لأدركت مثلما أدرك غيرك من العقلاء، حقيقة هي في غاية الأهمية والخطورة، مفادها أن " الإنسان محور الكون"، ولا يمكن للحياة أن تستقيم بدونه، لأنها تتحول إلى معادلة رياضية مستحيلة الحل، ليس لها جذور، لذلك كانت ولا زالت حرمة النفس البشرية من أقدس الحرمات ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ الآية.

إذا كانت الصورة قد اتضحت في عقلك أيها القارئ الكريم أسألك هذا السؤال: ما هي عجلة التنمية الأولى بالعناية من العجلات الأربعة ؟.

تأمل في محيطك وأنت تعيش يومك (في البيت، المدرسة، الشارع، السوق، العمل، الطبيعة من مباني، أشجار، سيارات، فضاء، كل ما تقع عليه عيناك وتسمعه أذناك، ويخفق منه أو إليه قلبك، عشرات السلوكيات الإنسانية التي تعترض نهارك وليلك...الخ)، لتكتشف الهذر المبرمج أو غير المبرمج لكرامة الإنسان وقداسته، من أخيه الإنسان تحت قائمة طويلة من الشعارات، التي لا تضيف رصيدا جديدا يختزل قيم مضافة، تنهض بها الأمة وتسعد بها البشرية.نتمنى أن ندرك نحن المتخلفون عن قريب أولويات التنمية، ونجعل من كل برنامج أو مخطط " الإنسان عنوان التنمية ".

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية للأسر على تغذية وصحة الطفل دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية

الدكتور/عميرة جويدة

المقدمة:

حاول الإنسان منذ العصور القديمة أن يسيطر على الأرض، فرجل الطب، الكاهن، العجوز بأعشابها، والسحرة، عملوا جميعا وبشتى الطرق على علاج أمراض الإنسان، وطرد الأرواح الشريرة التي تهدد حياته[1].

فالاهتمام بصحة الإنسان من الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ وجودها، مع اختلاف درجة حدتها من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر تبعا للظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

لهذا تعد صحة الإنسان من أهم الأمور التي تسعى كل من الدول والمجتمعات إلى الحفاظ عليها وحمايتها من كل ما يتسبب لها من الضرر، واليوم باتت العديد من الدول تقدم الكثير من المعلومات الصحية للناس التي من شأنها أن تقيهم شرور الأمراض. وعليه تعرف الصحة بأنها حالة الاكتمال الفيزيائي والعقلي للشخص وشعوره بالرفاهة الاجتماعية وليست مجرد غياب المرض.

ويعد الاهتمام بمشاركة الأسرة في خدمات الصحة من أهم المجالات التي تتبناها المنظمات الدولية أساسا للوصول إلى الهدف المنشود بتحقيق الصحة للجميع بحلول عام 2020. ومما لا شك فيه أن المرض مشكلة أسرية وليست مشكلة المريض نفسه، ما بالك إذا كان المريض طفلا صغيرا، وتتعدد أبعاد هذه المشكلة لاتصالها بطبيعة الأسرة من مستوى اقتصادي واجتماعي وقيم ومعتقدات سائدة فيها.

لقد كان الطب إلى وقت قريب، يعتبر العوامل البيولوجية والطبيعية هي الأسباب الوحيدة التي تحدث المرض والموت، لكن مع تقدم العلوم الإنسانية تبين أن هناك أهمية للأبعاد

(1) راشد البدوي. مشكلات السكان، مؤسسة فرانلكين للطباعة والنشر، القاهرة 1969، ص512.

الاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية في قضايا الصحة والمرض، لذلك امتد نطاق المرض ليشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيطتين بالمريض.

وأضحى التصرف الصحي يرتبط بعنصري الوقاية والعلاج ولعل المثل الشائع يؤكد الجانب الأول على حساب الجانب الثاني، وفي ذلك حكمة كبيرة فعندما نقول: "إن الوقاية خير من العلاج" نكتشف مفهوم التصرف الصحي بشكل يوجب على المسئولين من بينهم الأسر عامة والأمهات خاصة أن يكونوا بعلم بالمواضيع المرتبطة بالوقاية ووسائلها قبل إصابة أطفالهم بالمرض. وبهذا أصبحت الصحة كالتعليم حقا مجتمعيا مكتسبا لطفل من طرف أسرته.

ومما لا شك فيه أن للأم دورا أساسيا في كافة قضايا صحة الأسرة بما في ذلك صحة أطفالها، فصحة الطفل في الأسرة هي الغاية التي تسعى إليها كل أم حيث إن الصحة الجيدة هي عنصر أساسي للتنميته الاجتماعية والاقتصادية لطفلها وأسرتها.

الإشكالية:

يتناول موضوع هذا البحث انعكاسات الأوضاع الاقتصادية للأسرة على تغذية وصحة الطفل الجزائري، هذا الموضوع هو موضوع كلاسيكي، واقترن في السنوات الأخيرة بالبلدان النامية، خاصة التي تعرف ارتفاعا في معدل وفيات الأطفال والطفولة. عكس البلدان المصنعة التي تحكمت في هذا المعدل وأصبح لا يزيد بها عن 5‰.

فمعدل وفيات الأطفال الرضع مؤشر للتطور الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا المجال يقول لايبمان هارش « Hers Liebnam » "إن وفيات الأطفال الرضع، مقياس للتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد" [1]. وعليه يعتبر معدل وفيات الأطفال دليلا دقيقا على نوعية المعيشة في أي مجموعة سكانية، إذ كلما قل هذا المعدل دل على حسن مستوى المعيشة.

إن ظاهرة موت الأطفال ظاهرة بيولوجية لكن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور في ارتفاع وانخفاض مستوياتها واتجاهاتها مثل المهنة والمستوى التعليمي والاقتصادي للوالدين، والتغذية وظروف السكن والخدمات الصحية والطبية.

وهكذا يمكن فهم سبب ارتفاع معدل وفيات الأطفال في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، ذلك بإرجاعها إلى تدهور ظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فالتخلف

(1) Sauvy Alfred. Eléments de Démographie,Presse Universitaire de France,1976,p101.

والمرض والفقر سلب حياة الملايين من أطفال هذه الشعوب وفتك بها بحيث وصل معدل وفيات الأطفال الرضع بها سنة 2007 51‰ مقابل 5 ‰ في الدول الصناعية[1].

هذه العوامل ولا سيما الاقتصادية منها تكونت من متغيرات وعوامل من شأنها أن أثرت على الجانب الصحي والمرضي للأطفال، مثل الدخل والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطفل وأسرته، فضلاً عن البيئة الاجتماعية المتواجد فيها كنوع السكن الذي يترعرع فيه. إلى جانب ذلك العامل الثقافي الذي تأثر بالتراث الحضاري والقيمي للمجتمع النامي المتوارث، والمؤثر في تصرفات الأمهات خاصة والأسرة عامة.

هذه الأسباب والمؤثرات جعلتنا نتساءل عن انعكاساتها على تصرفات الأمهات تجاه تغذية وصحة أطفالها، آملين أن معرفتنا لها تمكننا من وضع حلول لهذه الظاهرة الخطيرة ألا وهي مرضية ووفيات الأطفال الرضع في الجزائر أين يبقى هذا المعدل إلى حد الآن مرتفعا حيث قدر سنة2009 بـ 24.8‰ [2] .

فهل للوضع الاقتصادي للأسرة وفي ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري دور في تصرفات الأمهات تجاه تغذية وصحة الأطفال انطلاقا من مقاييس مختلفة يكون أساسها التباين في الوضع الاقتصادي؟

شملت الدراسة تحليل ثلاثة مستويات هي:

- تصرفات الأمهات تجاه تغذية أطفالها. وشمل متغيرات الميزانية المخصصة لتغذية الطفل، الموازنة في الوجبات الغذائية.

- تصرفات الأمهات تجاه مرض أطفالها. وشمل المتغيرات الخاصة بمكان العلاج ونوعه عند إصابة الطفل بالمرض.

- الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل. وشمل المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الطبقة الاجتماعية ونوع المسكن.

(1) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2009، صحة الأم والوليد، جنيف، دون ذكر السنة، ص121

(2) ONS." Démographie Algérienne "2009, in **Données statistiques**, n°554, Alger2010, p4

تقدم الدراسة من خلال التحليل الوصفي والكمي خلفية علاقة الوضع الاقتصادي للأسرة بالرعاية الصحية للطفل وتقدم صورة مقارنة لتأثير مختلف العوامل المتعلقة بالمستوى المعيشي للأسرة وتأثيره على صحة الطفل.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

إن ميدان بحثنا هو ولاية الجزائر والوحدة الإحصائية للبحث كانت المرأة المتزوجة ولديها طفل أقل من خمس سنوات، وتقيم كمقيمة دائمة بالجزائر العاصمة.

أما عن عينة بحثنا فكانت العينة العرضية التي هي ضمن العينات غير العشوائية وهذا النوع من العينات فرضه علينا مجتمع بحثنا الأم نظرا لانعدام إطار المعاينة وهو عدد النساء المتزوجات واللواتي لديهن طفل على الأقل أقل من خمس سنوات في ولاية الجزائر.

وتماشيا مع الإمكانيات الزمنية لهذه الدراسة ثم استخدام العينة غير العشوائية، بدل الحصر الشامل لمجتمع الدراسة ككل كما قلنا، أي استخدام طريقة تصميم صفات الجزء على الكل باستعمال نسبة من العدد الكلي لحالات تتوفر فيهم خاصيات نهتم بها ووفق متطلبات وأهداف الدراسة.

وبعد ما تم تحديدنا واختيارنا للمجال المكاني والبشري بقي علينا تحديد الفترة الزمنية لإجراء البحث وكانت بالفعل مابين 01- 02 - 2010 إلى غاية 01- 03- 2010. أين قمنا بتوزيع الاستمارات فبلغ عدد عينتنا حوالي 300 امرأة لكن استغللنا فقط 291 استمارة لاكتمال الإجابات فيها.

لقد شملت الاستمارة عدة أسئلة مغلقة (15 سؤالا) لتسهيل عملية الإجابة وعدة أسئلة مفتوحة(12 أسئلة) لإعطاء فرصة كافية للتحدث حول الموضوع وإعطاء رأيهن عن الظاهرة، وكذلك للوصول إلى نتائج كنا نجهلها في السابق.

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فكان المنهج الإحصائي إذ ساعدنا في جمع البيانات وترتيبها وكذا تبويبها في جداول مركبة ثم تحليلها وتفسيرها وهذا وفقا للمعطيات الإحصائية المتحصل عليها من الدراسة الميدانية، مما مكننا من الوصول إلى الاستنتاجات في فهم أسباب هذه الظاهرة وبالتالي إعطاء بعض الاقتراحات.

وقبل أن نتعرض إلى نتائج الدراسة سوف نتطرق إلى التغذية وصحة الطفل في الفضاء العالمي ثم أهداف الرعاية الصحية للأطفال.

التغذية وصحة الطفل في الفضاء العالمي:

قبل عشرين عاما أخذ زعماء العالم على عاتقهم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي انعقد في نيويورك في مقر الأمم المتحدة في20 نوفمبر من سنة1989 والذي أخذ حيز التنفيذ في 2 سبتمبر من عام 1990 التزاما مشتركا، وأصدروا نداء عالميا عاجلا طالبوا فيه بضمان مستقبل أفضل لكل طفل وأكدوا على التزامهم في تقرير وحماية ورفاه كل طفل.

وبمقتضى هذه الاتفاقية، فإن الأطفال أصحاب حقوق وليسوا موضع إحسان. ولم يعد تنفيذ هذه الحقوق خيارا تنتقيه الدول الأطراف في الاتفاقية، بل إنه التزام تعهدت الحكومات بالوفاء به.

وأكدت المادة 6 من هذه الاتفاقية على اعتراف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة وتكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه [1].

كما أكدت المادة 24 على اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي ممكن بلوغه وتتخذ الدول التدابير المناسبة من أجل:

- خفض وفيات الرضع والأطفال.
- كفالة وتوفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.
- مكافحة الأمراض وسوء التغذية وتوفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.
- كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية ومبادئ حفظ الصحة والإصلاح البيئي.
- تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين.
- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.[2]

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة. اتفاقية حقوق الطفل، النص الكامل ،مكتب اليونيسيف بالجزائر ، الجزائر، دون ذكر السنة ،ص 14.

(2) نفس المرجع ،ص 23- 24

كما أكدت الأهداف الدولية للعقد (2000- 2010) والتي أقرت في مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2002:

- خفض وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.
- خفض معدل سوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة.
- تحقيق القضاء بشكل دائم على اضطرابات نقص اليود بحلول سنة 2005 وعلى نقص فيتامين A بحلول سنة 2010 وخفض معدلات الإصابة بفقر الدم بما في ذلك نقص الحديد بمقدار الثلث بحلول سنة 2010.
- خفض نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر إلى مرافق صحية ومياه صالحة للشرب وضمان الحصول على ذلك من خلال إيلاء الاهتمام الكبير بتلك الأسر من أجل بناء قدرات الأسرة والمجتمع على إدارة النظم الحالية والتشجيع على تغيير السلوك من خلال التثقيف في مجال النظافة والصحة .

وبما أن اتفاقية حقوق الطفل نصت على أن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة، وأن الدول الأطراف تتكفل إلى أقصى حد ممكن ببقاء الطفل ونموه. هذان الحقان مرتبطان ارتباطا وثيقا في التمتع بأسمى مستوى صحي يمكن بلوغه، وفي الحصول على الخدمات الصحية وعلى مستوى معيشي يفي بالحاجة الأساسية للطفل.

وضمن سياق الأمم المتحدة تتضمن الإجراءات التي تكفل بقاء الطفل والتي تقودها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على وجه الخصوص: مراقبة النمو ومعالجة الجفاف عن طريق الفم، ومكافحة الأمراض والرضاعة الطبيعية والتحصين ضد الأمراض والتغذية.

أما عن نهج الرعاية الصحية الأولية الذي تناصره منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فيشدد أيضا على الترابط المتبادل بين الرعاية الصحية الأساسية والتغذية المناسبة والمياه السليمة والصرف الصحي[1].

وبالفعل انتشرت بنود هذه الاتفاقية على مدى السنوات العشرين الماضية في الممارسات والتشريعات والسياسات المنتهجة في الدول الأطراف. إذ بينت لنا دراسة أجرتها منظمة الأمم

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في العالم، الاحتفال بمرور 20 عاما على صدور اتفاقية حقوق الطفل، طبعة خاصة، المطبعة الوطنية، عمان، دون ذكر السنة ،ص 9.

المتحدة للطفولة أن ثلثي الدول التي تمت دراسة وضع الاتفاقية فيها، والبالغ عددها 52 دولة. قد أدمجت الاتفاقية في قوانينها، وأن المحاكم قد تبنت قرارات مهمة تطبيق أحكام الاتفاقية، وعلاوة عن ذلك ومنذ سنة 1989 عمل ثلث الدول التي تمت دراسة أوضاعها أيضا على إدماج الاتفاقية ضمن دساتيرها الوطنية.

وقد بذلت جميع هذه الدول تقريبا جهودا قوية لجعل تشريعاتها متطابقة مع الاتفاقية، وذلك إما عن طريق إقرار قوانين لحقوق الطفل. وإما من خلال الإصلاح التدريجي المنهج للقوانين القائمة فيها، وإما من خلال كلا الإجرائين[1].

وبالفعل وبفضل هذه الإجراءات انخفض معدل وفيات الأطفال في العالم من 64 ‰ سنة 1990 إلى 47 ‰ سنة 2007. وفي نفس الفترة انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 93 ‰إلى 68 ‰ [2] مع العلم أن حوالي 98 ٪ من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية. كما انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن المنخفض المعتدل والحاد من 30 ٪ مابين 1990- 1998[3] إلى 25 ٪ مابين سنتي 2000- 2007 [4]. هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالإسهال وتمت معالجة جفافهم عن طريق الفم من69 ٪[5] مابين1990- 1998الى38 ٪[6] مابين سنتي 2000- 2007. كما ارتفعت نسبة المحصنين ضد شلل الأطفال من 77 ٪ مابين1990- 1998الى82٪ مابين سنتي 2000- 2007 و كذا السل من 82 ٪ إلى 89 ٪في نفس الفترة.

لكن مع حلول عام 2009 أين شهد العالم أسوأ أزمة مالية عالمية منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، بالإضافة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والوقود التي حدثت عام 2008 والارتفاع الشاهق في معدلات البطالة والهبوط الشديد الانحدار في المخرجات المالية والتجارة العالمية والاستثمار العالمي، أصبح من السهل فهم الضغوطات الواقعة على الأسر

(1) نفس المرجع، ص 11.

(2) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2009 ، جنيف، دون ذكر السنة، ص121 .

(3) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2000 ، جنيف، دون ذكر السنة، ص91 .

(4) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2009، المرجع السابق،ص 125.

(5)المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2000 ، المرجع السابق،ص95 .

(6) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2009، المرجع السابق،ص 129 .

والمجتمعات، والمخاطر الملازمة التي تتعرض لها صحة الأطفال ووضعهم التغذوي ولا سيما في أوساط الدول النامية والمجتمعات الأشد فقرا، وهذا ما سنحاول معرفته في مجتمعنا.

أهداف الرعاية الصحية للأطفال:

إن حياة الطفل لا تبدأ وقت ولادته بل تسعة أشهر لفترة الحمل وهذا يعني أن الحالة الصحية للطفل يوم ولادته تعتمد اعتمادا كبيرا على الرعاية الصحية للأم أثناء الحمل، و الرعاية الصحية للطفل تبدأ منذ الولادة حتى نهاية خمس سنوات من عمره الأولى وهي تهدف إلى:

- الارتقاء بصحة الطفل.
- وقايته من الأمراض.
- الاكتشاف المبكر للاعتلالات الصحية.
- علاج الأمراض قبل أن تشتد وتتضاعف.
- ضمان التغذية السليمة وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

وبهذا يمكن تقسيم مراحل رعاية الطفولة إلى:

1-رعاية الوليد:

إن الشهر الأول من حياة الطفل له وضع خاص، لهذا يجب أن تدرج الرعاية الطبية منذ اللحظة الأولى للولادة وذلك عن طريق إجراء الولادة تحت إشراف طبي ومراعاة وزن الطفل عند الولادة الذي يتراوح في الطبيعي مابين 3- 3.3 كلغ. وكذا البدء بالرضاعة الطبيعية فورا بعد الولادة وأيضا الكشف الطبي العام لاكتشاف التشوهات والأمراض الوراثية.

2 – متابعة نمو الطفل:

ويبدأ ذلك عن طريق متابعة التاريخ الصحي للطفل وكذا الكشف الطبي الكامل، مع التركيز على وزن الطفل في كل زيارة وبيان تناسبه مع سنه باستخدام رسم بياني يسمى منحنى نمو الطفل، وبالإضافة إلى ذلك الاكتشاف المبكر لأمراض سوء التغذية.

3-التطعيم:

وهي طريقة تحصين الطفل ضد الأمراض المعدية الهامة، ويجب المواظبة عليها في السنتين الأوليين من العمر. ففي السنة الأولى يتم التطعيم ضد الدرن وشلل الأطفال والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وكذا الحصبة.

4 – الرضاعة الطبيعية:

حليب الأم هو الغداء الأمثل للطفل، ففيه الغذاء الجيد والوقاية من الأمراض لهذا تنصح الأمهات بالأخذ به.

وتتميز الرضاعة الطبيعية بمايلي:

- حليب الأم موجود في كل وقت ومعقم وفي درجة حرارة مناسبة للطفل.
- سهل الهضم ومناسب لمعدة الطفل.
- وقاية الطفل من الأمراض خاصة النزلات المعوية والإسهال والحساسية والكساح والسمنة.
- توفر الرضاعة الطبيعية الكثير من دخل الأسرة مما يرفع المستوى الاقتصادي للأسرة.
- فطام الطفل هو إعطاء الطفل أغذية خارجية بالإضافة إلى الرضاعة الطبيعية ويبدأ من حوالي سن 4- 6 شهور، إذ أن حليب الأم لا يعتبر كافيا بعد هذه الفترة.

تحليل نتائج الدراسة:

جدول رقم (1) علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بمدى تخصيص ميزانية خاصة لتغذية الأطفال

مدى تخصيص الميزانية / المستوى الاقتصادي	تخصص		لا تخصص		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الدخل الأسري بالدينار الجزائري						
أقل من 10000	12	28.57	30	71.43	42	100
15000 -10000	12	16.67	60	83.33	72	100
20000 -15000	9	13.64	57	86.36	66	100
25000 -20000	18	54.54	15	45.45	33	100
30000 -25000	9	37.5	15	62.5	24	100
أكثر من 30000	27	50	27	50	54	100
الطبقة الاجتماعية						
طبقة فقيرة	-	-	27	100	27	100
طبقة متوسطة	42	27.45	111	72.55	153	100

طبقة غنية	45	40.54	66	59.46	111	100
نوع السكن						
فيلا	33	32.35	69	67.65	102	100
شقة	27	37.5	45	62.5	72	100
بيت تقليدي	24	25	72	75	96	100
بيت من صفيح	3	14.29	18	85.71	21	100
المجموع	87	29.89	204	70.10	291	100

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول يتضح أن اتجاهه العام يتجه نحو عدم تخصيص أسر المبحوثات لميزانية خاصة بتغذية الأطفال بنسبة 70.10 ٪ مقابل 29.89 ٪ ممن يخصصونها.

ولمعرفة تأثير المستوى المعيشي للأسر المبحوثة على هذا التصرف، أدخلنا متغير الدخل الأسري والطبقة الاجتماعية وكذا نوع السكن. ومنه نلاحظ أنه كلما انخفض المستوى المعيشي للأسرة المبحوثة إلا وقلت نسبة من تخصصن ميزانية لتغذية الأطفال. حيث أجابت نسبة81.67 ٪ ممن لهن دخل أسري أقل من 20000 دج، أنهن لا تخصصن تلك الميزانية، مقابل ذلك وجدنا نسبة معتبرة من المستجوبات مقدرة بـ48,65 ٪ ممن يزيد دخلهن عن 20000 دج يخصصن مبالغ شهرية لتغذية أبنائهم.

ونفس الملاحظة تذكر فيما يخص الطبقة الاجتماعية فكلما كانت الأمهات المستجوبات تنتمين للطبقة الفقيرة، إلا وكن لا تخصصن ميزانية لتغذية الأطفال بنسبة 100 ٪ مقابل ذلك وجدنا نسبة 40.45 ٪ من النساء المنتميات للطبقات الغنية تخصصنها.

وكانت الإجابة متباينة كذلك فيما يخص نوع السكن، فكلما كانت المستجوبات تقطن في فيلات أو شقق إلا وكانت تخصصن مبالغ مالية لتغذية الأطفال بنسبة 32.35٪ و37.5 ٪ على التوالي. في حين اللواتي تقطن في بيوت تقليدية أو بيوت الصفيح فـ 75 ٪و 85.71 ٪ لا تخصصن هذا النوع من الميزانية.

إن الاهتمام بالأطفال لا يقتصر إذا على التربية والتعليم فقط، وإنما يشمل الحفاظ على صحتهم أيضا ويعتبر الاهتمام بتغذيتهم عنصراً مهما في هذا الإطار.

ويحتاج الأطفال إلى استهلاك الأغذية التي توفر لهم مصادر الطاقة والبروتين، بالإضافة إلى مصادر جيدة من (الزنك) والحديد والكالسيوم لبناء عظام قوية والتقليل من خطر الإصابة بمرض هشاشة العظام في وقت متأخر من الحياة.

لهذا ينصح خبراء التغذية بالتركيز على الإفطار المنوّع والغني بالمواد الأساسية مثل الحبوب، الحليب والفواكه. إن الأطفال الذين يتناولون إفطارهم الكامل يحصلون على كميات كافية من المعادن، مثل الكالسيوم والفوسفور والمغنيسيوم، والفيتامينات مثل الريبوفلافين، وفيتامينات «أ»، و«ج»، و«ب12»، وحامض الفوليك، وهي جميعها ضرورية لعملية النمو. لكن تدهور الوضع الاقتصادي لبعض الأسر انعكس تأثيره السلبي في كافة الجوانب الحياتية لها، وهذا ما حصل في الجزائر من خلال غلاء المعيشة التي تعرفه البلاد خلال السنوات الأخيرة والذي شل قدرة الأسرة على ممارسة واجباتها تجاه أفرادها بشكل يحقق لهم العيش بعيداً عن تهديدات المخاطر الحياتية خاصة الصحية منها فباتت في الغالب لا تتمكن من تغذية أطفالها بالغذاء الكامل إذ أن تقريبا ربع أفراد عينتنا لا تخصصن ميزانية لتغذية أطفالها كما رأينا.

جدول رقم - 2- علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بكيفية إعداد الطعام وتجهيزه للطفل

الكيفية / المستوى الاقتصادي	أكل خاص		أكل مع باقي أفراد الأسرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الدخل الأسري بالدينار الجزائري						
أقل من 10000	30	71.43	12	28.57	42	100
15000 -10000	33	45.83	39	54.17	72	100
20000 -15000	30	45.45	36	54.55	66	100
25000 -20000	30	90.90	3	9.09	33	100
30000 -25000	12	50	12	50	24	100
أكثر من 30000	45	83.33	9	16.67	54	100
الطبقة الاجتماعية						
طبقة فقيرة	15	55.56	12	44.44	27	100

طبقة متوسطة	96	62.74	57	37.25	153	100
طبقة غنية	63	56.76	42	37.84	111	100
نوع السكن						
فيلا	60	58.82	42	41.18	102	100
شقة	54	75	18	25	72	100
بيت تقليدي	57	59.37	39	40.62	96	100
بيت من صفيح	9	42.86	12	57.14	21	100
المجموع	180	61.85	111	38.14	291	100

من هذا الجدول نجد أن أغلب المبحوثات تعد لأطفالها طعاما خاصا لهم لوحدهم بنسبة 61.85 ٪ مقابل 38.14 ٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تقدمن طعاما لأطفالهن مشتركا مع بقية أفراد الأسرة.

وعند إدخالنا للوضع الاقتصادي لمعرفة تأثيره على هذا التصرف، وجدنا أنه لم يكن للدخل التأثير البالغ على هذا التصرف حيث صرحت 71.43 ٪ ممن كان لهن دخل يقل عن 10000 دج أنهن تجهزن طعاما خاصا لأطفالهن، ونفس الإجابة كانت بالنسبة للواتي لهن دخل أسري يزيد عن 30000 دج شهريا بنسبة 83.33٪.

نفس الشيء فيما يخص الطبقة الاجتماعية فلم يكن لها تأثير على كيفية إعداد وتجهيز طعام الأطفال، حيث أجابت بنسب متفاوتة أغلب المبحوثات أنهن تجهزن لأطفالهن طعاما خاصا بهم، أعلاها سجلت عند الطبقة المتوسطة بنسبة62.74٪ ثم الطبقة الغنية بنسبة 56.76 ٪ وفي الأخير الطبقة الفقيرة بنسبة 55.56٪.

أما بالنسبة لنوع السكن في تأثيره على هذا التصرف، فنلاحظ أنه كان له التأثير الفعال، حيث نجد ثلاثة أرباع اللواتي تقطن في شقق تجهزن لأطفالهن طعاما لوحدهم، مقابل ذلك صرحت أكثر من نصف اللواتي تقطن في بيوت من صفيح أنهن تجهزن لأطفالهن طعاما معدا مع باقي طعام أفراد الأسرة بنسبة57.14٪.

إن الثقافة الصحية من الأمور التي يجب أن تلم بها الأم، لكن وللأسف الشديد وجدنا من الأمهات من لا تملكنها فإطعام الطفل مع باقي أفراد أسرته يسبب له مشاكل صحية ووخيمة

في بعض الحالات، ذلك لأن الأكل يعد ويجهز بالتوابل والفلفل الحار في بعض الأحيان وهي مواد سامة على معدة الطفل.

فالنهج الأمثل لتغذية الطفل هو مواصلة إرضاعه بعد ستة أشهر، إلى أن يبلغ العامين أو أكثر، مع إطعامه بتغذية تكميلية مأمونة ومناسبة.

فالرضاعة الطبيعية تحقق فوائد صحية هائلة، وتوفر مغذيات بالغة الأهمية، وتحميه من الأمراض المميتة كالالتهاب الرئوي، وتعزز النمو والنماء.

فالرضاعة الطبيعية والتغذية الجيدة للأطفال، عاملان حاسما الأهمية لتحقيق بقاء الطفل على قيد الحياة. لكن للأسف تنخفض نسبة الرضاعة الطبيعية في الجزائر عند الأطفال البالغين 6- 9 أشهر والذين يتلقون تغذية تكميلية صلبة إلى 39 ٪ و إلى 22 للأطفال البالغين 20- 23 شهرا هذا سنة 2006[1].

جدول رقم (3) علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بمدى مراعاة التوازن الغذائي الخاص بتغذية الأطفال

مدى التوازن الغذائي / المستوى الاقتصادي	توازن في أكل الطفل		لا توازن في أكل الطفل		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الدخل الأسري بالدينار الجزائري						
أقل من 10000	24	57.14	18	42.86	42	100
15000 -10000	45	62.5	27	37.5	72	100
20000 -15000	51	77.27	15	22.73	66	100
25000 -20000	24	72,73	9	27.27	33	100
30000 -25000	24	100	-	-	24	100
أكثر من 30000	45	83.33	9	16.67	54	100

(1) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الديوان الوطني للإحصائيات. المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS-3 ، التقرير الرئيسي، الجزائر، 2009، ص 73- 75 .

الطبقة الاجتماعية						
طبقة فقيرة	15	55.56	12	44.44	27	100
طبقة متوسطة	99	64.71	54	35.29	153	100
طبقة غنية	99	89.19	12	10.81	111	100
نوع السكن						
فيلا	84	82.35	18	17.65	102	100
شقة	57	79.17	15	20.83	72	100
بيت تقليدي	57	59.37	39	40.62	96	100
بيت من صفيح	15	71.23	6	28.57	21	100
المجموع	213	73.19	78	26.80	291	100

من الجدول أعلاه نجد أنه تقريبا ربع أفراد عينتنا، صرحن أنهن تقدمن أكلا متوازنا لأطفالهن بنسبة 73.19 ٪ مقابل 26.80 ٪صرحن لنا عكس ذلك.

وعن تأثير دخل الأسرة على هذا النوع من الإجابات، نجد أنه كلما ارتفع الدخل الأسري إلا ووازنت الأم في تغذية أطفالها. حيث صرحت لنا بهذا نسبة 100٪ ممن كان دخلهن مابين 25000- 30000 دج و 83.33 ٪ممن كان دخلهن يزيد عن 30000 دج. أما اللواتي لا تقدمن غذاء متوازن لأطفالهن فأغلبهن لهن دخل متدن بنسبة 42.86 ٪ لمن كان دخلهن أقل من 10000 دج.

ونفس الملاحظة تذكر فيما يخص الطبقة الاجتماعية. فكلما كانت المستجوبة تنتمي إلى الطبقة المرتفعة إلا وكانت توازن في تغذية أطفالها بنسبة 89.19٪. والعكس صحيح فالمنتميات للطبقات المتدنية لا توازن الغذاء المقدم لطفلها بنسبة 44.44٪ للواتي ينتمين لطبقة فقيرة.

إلا أن الأمر لم يكن كذلك فيما يخص نوع السكن وتأثيره على هذا التصرف، فأغلب المستجوبات تقدمن غذاء متوازنا لأطفالهن بنسب متفاوتة أعلاها عند اللواتي تسكن في فيلات بنسبة 82.35 ٪. كما نلاحظ نسبة لا بأس بها من النساء المستجوبات والقاطنات في بيوت تقليدية ذكرن أنهن لا تقدمن غذاء متوازنا لأطفالهن بنسبة40.62٪.

إن النمو الجسمي للطفل يتطلب رضاعة طبيعية كما رأينا وتغذية متوازنة تمنع ظهور علل والتهابات خلال مرحلة نموه، ولقد حددت منظمة الفاو معايير لاحتياجات الأطفال من السعرات الحرارية اليومية والتي تقدر بـ 1360 سعرة لمن هم مابين سن سنة إلى ثلاث سنوات. ويؤدي النقص في كمية السعرات الحرارية إلى نقص التغذية فينجم عن عدم احتواء الطعام على قدر مناسب من الفيتامينات والمعادن والبروتينات والطاقة اللازمة للصحة والنمو مرض سوء التغذية. ولقد شخصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أسباب سوء التغذية بعدم كفاية الأمن الغذائي للأسرة والأمراض وعدم كفاية الغذاء.

والحمد لله أنه تقريبا ربع أفراد عينتنا توازن في غذاء أطفالهن مهما اختلف مستواهن المعيشي كما رأينا، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة انتشار نقص الوزن بالنسبة للسن في شكليه المعتدل والحاد في الجزائر حيث وصل فقط 3.7٪ كما بلغت نسبة انتشار النحافة المتوسطة أو الحادة 2.9٪ و في الأخير بلغة نسبة انتشار قصر القامة المعتدل أو الحاد 11.3 ٪ [1] وهذا من خلال المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة 2006.

جدول رقم - 4- علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بتصرف الأم تجاه إصابة أطفالها

التصرف / المستوى الاقتصادي	الذهاب عند الطبيب		إسعافات طبيعية		إسعافات طبيعية+ الذهاب عند الطبيب		أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الدخل الأسري بالدينار الجزائري										
أقل من 10000	24	57.14	18	42.86	-	-	-	-	42	100
10000- 15000	42	58.33	21	27.17	3	4.17	6	8.33	72	100
15000- 20000	24	36.36	21	31.82	15	22.73	6	9.09	66	100
20000- 25000	12	36.36	12	36.36	-	-	9	27.27	33	100

(1) نفس المرجع، ص ص63- 65 - 66 .

25000-30000	18	75	3	12.5	-	-	3	12.5	3	100
أكثر من 30000	33	61.11	6	11.11	6	11.11	9	16.67	54	100
الطبقة الاجتماعية										
طبقة فقيرة	15	55.56	12	44.44	-	-	-	-	27	100
طبقة متوسطة	60	39.21	60	39.21	21	13.72	12	7.84	153	100
طبقة غنية	78	70.27	9	8.10	3	2.7	21	18.92	111	100
نوع السكن										
فيلا	51	50	21	20.59	9	8.82	21	20.59	102	100
شقة	45	62.5	9	12.5	9	12.5	9	12.5	72	100
بيت تقليدي	51	53.12	39	40.62	6	6.25	-	-	96	100
بيت من صفيح	6	57.14	12	57.14	-	-	3	14.28	21	100
المجموع	153	52.57	81	27.83	24	8.25	33	11.34	291	100

أما فيما يخص تصرفات الأمهات تجاه مرض أطفالهن، فنلاحظ من الجدول أن أكثر من نصف عينتنا تأخذهم عند الإصابة بأي مرض عند الطبيب بنسبة 52.57٪. تلتها نسبة من تقوم بعلاجهم بطرق طبيعية 27.83 ٪، كما ذكرت لنا نسبة 8.25٪ أنهن تمزجن بين الطريقتين.

وفيما يخص تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على هذا التصرف فنلاحظ أنه لم يكن له الأثر البليغ، فالكل مهما اختلف هذا المستوى إلا وتأخذن أطفالهن إلى الطبيب.

ومن هنا تتضح لنا اختلافات تصرفات أفراد عينتنا في تعاملهم مع الأمراض التي تصيب الأطفال، وفقا للطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها واختلافهم في الأوضاع الاقتصادية، فمنهن من تعالجن أطفالهن أكثر بالطب الحديث وأخريات تستعملن الطرق الطبيعية ومنهن من تستعملن الطرق الخرافية.

إلا أنهن في الغالب تستعملن الطرق الحديثة أي الطب الحديث مهما اختلف وضعهن الاقتصادي وعيا منهن بخطورة مضاعفة المرض. هذا بالرغم من أن 58.76٪ من النساء المستجوبات ترين أن تكلفة الطب الحديث مقبولة نوعا ما، والذي دعمتها نسبة النساء الغنيات فـ 66.67٪ منهن لهن دخل يزيد عن 30000 دج و62.16٪ ينتمين للطبقات الغنية و67.65٪يقطن في فيلات. و41.25٪ ترين أن تكلفة الطب الحديث غالية جدا، أغلبهن لهن مستوى معيشي منخفض بنسبة 45.07 ٪لمن كان لهن دخل أسري يقل عن 25000 دج شهريا، و55.56 ٪لمن تنتمين لطبقة فقيرة و57.14٪ لمن كن تقطن في بيوت الصفيح.

فالعادات والتقاليد والأعراف باعتبارها عوامل اجتماعية تؤدي دورا بارزا في الصحة ومن أبرزها العادات التي تتعلق بكيفية علاج الطفل عند الإصابة بالمرض. فهناك ارتباط وثيق بين انتشار ومضاعفة المرض وطبيعة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل.

والإصابة بالأمراض ترتبط عادة بمشكلة الفقر إذ أن لها انعكاسا على سلوك الإنسان وعاداته وطريقة تعامله مع المرض ومدى تأثره بالخرافات والأمثال الشعبية في حالات العلاج وكذلك وعيه الصحي وممارسة طرق الوقاية والتعامل مع المؤسسات الصحية... الخ.

جدول رقم (5) **علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بالأماكن الاعتقادية التي يؤخذ إليها الطفل عند الإصابة بالمرض**

الأماكن / المستوى الاقتصادي	الراقي		طبيب أعشاب		وال صالح		عنـــــد الطالب		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الدخل الأسري بالدينار الجزائري										
أقـل مـن 10000	21	100	-	-	-	-	-	-	21	100
10000-15000	18	66.67	3	11.11	6	22.22	-	-	27	100
15000-20000	21	63.64	3	9.09	6	18.18	3	9.09	33	100
20000-25000	-	-	6	100	-	-	-	-	6	100

-25000 30000	3	100	-	-	-	-	-	-	3	100
أكثر من 30000	18	85.71	1	14.28	-	-	-	-	19	100
الطبقة الاجتماعية										
طبقة فقيرة	6	100	-	-	-	-	-	-	6	100
طبقة متوسطة	51	70.83	9	12.5	9	12.5	3	4.17	72	100
طبقة غنية	24	72.73	6	18.18	3	9.09	-	-	33	100
نوع السكن										
فيلا	18	60	9	30	3	10	-	-	30	100
شقة	18	66.67	3	11.11	3	11.11	3	11.11	27	100
بيت تقليدي	36	85.71	3	7.14	3	7.14	-	-	42	100
بيت من صفيح	9	75	-	-	3	25	-	-	12	100
المجموع	81	72.97	15	13.51	12	10.81	3	2.7	111	100

من هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد عينتنا ممن لا يعالجن أطفالهن فقط بالطب الحديث عند الإصابة بأي مكروه يأخذن أطفالهن عند الراقي بنسبة 72.97٪، تليها من تأخذنهم عند طبيب أعشاب بنسبة 13.51 ٪ والولي الصالح بنسبة 10.81 ٪ وفي الأخير نسبة 2.7 ٪من النساء المستجوبات تأخذن أطفالهن عند الطالب.

وعن تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على هذا النوع من التصرف يظهر لنا جليا أن لا تأثير له فمهما اختلف إلا وكانت الأمهات تأخذن أطفالهن عند الراقي. كما أننا لاحظنا أن اللواتي تسلكن طرقا خرافية بالذهاب عند الطالب فأغلبهن لهن مستوى معيشي متوسط

حيث صرحت لنا بذلك نسبة 9.09 ٪ لمن لهن دخل مابين 15000- 20000 دج و 4.17 ٪ينتمين إلى الطبقة المتوسطة و 11.11 ٪يقطن في شقق.

فلا تزال البعض من الأمهات تعتقدن أن العادات القديمة كفيلة بإبعاد خطر الأمراض عن أطفالهن وعلاجها، فحرق البخور، وفرقعة الملح على النار وتعليق الودعة (الكتابة) على صدر الطفل أو سريره وتثقيب الأوراق وحرقها قرب رأس الطفل والتعاويذ واستعمال القطران، أمثلة لما قد تلجأ إليه البعض من الأمهات ظنا منهن بأنها كفيلة بشفاء أطفالها بصورة أكفأ وأسرع من الطب الحديث.

أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار العلاج وتدهور الوضع الاقتصادي لأسرهم الذي يؤدي بهم إلى هذا السلوك الخرافي.

الخاتمة :

لعله اتضح جليا من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة على تغذية وصحة الأطفال في طبقاتهم الاقتصادية المختلفة، مدى تأثير التباين في الظروف الأسرية والاقتصادية والذي يلقي بظلاله على طبيعة وجودة الخدمات المقدمة لهم، مما يكون له بالغ الأثر في تباين تصرفات الأمهات. وقد تجلى تأثير هذه المتغيرات بصورة واضحة في هذه الدراسة.

ونجد الظواهر السالبة وتأثيراتها تتمركز في الطبقة الدنيا التي تقل فيها الخدمات وينتشر الفقر بين أفراد أسرها ومما أثرت تبعاته على الأوضاع الغذائية والصحية على السواء عند الطفل.

ولعل هذا التباين الواضح في الأوضاع الاقتصادية لأسر المبحوثات، يكشف عن تباين حتمي في مقدرة هذه الأسر على تغطية نفقات أطفالها، وبالتالي تتباين تغذية وصحة الأطفال من طبقة إلى أخرى ومن أسرة لأخرى مما يدل على تعدد وتنوع العوامل التي تعرض أطفال هذه الأمهات للمخاطر.

ويشمل التباين في الأوضاع الاقتصادية لأسر المبحوثات دخل الأسرة، فالدخل الفعلي لـ39.17٪ من الأمهات لا يتجاوز دخل أسرهن الأجر الأدنى القاعدي 15000دج. مما يجعل أفرادها يعيشون تحت خط الفقر، وهناك 14.43 ٪ من المستجوبات يقارب وضعها خط الفقر، ويدل هذا التناقض على أن متوسط دخل الأسر بالنسبة للأمهات قيد الدراسة، لا يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي لأسرهم، وإنما نجده قد تضخم بسبب ارتفاع الدخل لعدد قليل من الأسر، حيث تراوح دخل 54 فقط من الأمهات أكثر من 30000 دج.

ويمكن القول إن نسبة كبيرة من الأمهات قد تصل إلى 61.85 ٪ ليس لديها القدرة على تقديم الحماية والرعاية الكافية لأطفالهن.

وقد أوضح تحليل البيانات أن الوضع الغدائي لأطفال العينة ليس ملائما، فقد تم الاستقصاء عما إذا كانت الأسر تخصص ميزانية خاصة لتغذية أطفالها لتتلاءم مع حاجتهم للنمو، حيث ثم تسجيل87 أما فقط تخصص ميزانية غذائية خاصة لأطفالها من الطبقتين العليا و الوسطى ، بينما لا تخصص أي ميزانية في الطبقة الدنيا الفقيرة.

أما فيما يخص العلاج فالمستوى الاقتصادي للأسرة لم يكن له الأثر البليغ في التباينات في الطرق العلاجية فالغالبية تعالجن أطفالهن بالطرق الحديثة.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الارتقاء بأوضاع الطفل يجب أن تبدأ بالارتقاء بأوضاع الأسرة من كافة النواحي، حتى تصبح قادرة على توفير الظروف المناسبة لأطفالها، وببناء الأسرة يتم بناء المجتمع ككل. كما يجب الإشارة إلى أهمية الدراسات الاستطلاعية والاستدلالية للعوامل المؤثرة على صحة وتغذية الطفل ومن ثم السيطرة عليها في منشئها.

قائمة المراجع:

(1) راشد البدوي. مشكلات السكان، مؤسسة فرانلكين للطباعة والنشر، القاهرة، 1969.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة. اتفاقية حقوق الطفل، النص الكامل، مكتب اليونيسيف بالجزائر، الجزائر، دون ذكر السنة.

(2) منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في العالم، الاحتفال بمرور 20 عاما على صدور اتفاقية حقوق الطفل، طبعة خاصة، المطبعة الوطنية، عمان، دون ذكر السنة..

(3) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2000، جنيف، دون ذكر السنة.

(4) المنظمة العالمية للطفولة. وضع الأطفال في العالم 2009، صحة الأم والوليد، جنيف، دون ذكر السنة.

(5) وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الديوان الوطني للإحصائيات. المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS-3 ، التقرير الرئيسي، الجزائر.

(6)ONS." Démographie Algérienne "2009, in **Données statistiques**, n°554, Alger ,2010.

(7)Sauvy Alfred. Eléments de Démographie,Presse Universitaire de France,1976.

تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا

أ/ميغاري كريمة

ملخص:

الاستهلاك هو محرك أساسي للتنمية الاقتصادية وتبرز أهميته من خلال أن الطلب هو المحرك الأساسي للعرض ونقصد هنا بالطلب هو الطلب الاستهلاكي.

وسنعرض في هذا المقال إلى التعرف على النموذج الذي يفسر الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 وذلك باستعمال النماذج بانيل.

الكلمات المفتاح: الإنفاق الاستهلاكي، النماذج بانل (النموذج الإجمالي، النموذج ذو الأثر الفردي الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي، الدخل النسبي، الدخل المطلق والدخل للفرضية براون).

أولا: الاستهلاك في النظريات الاقتصادية

هناك دراسات عديدة تبحث في علاقة الإنفاق الاستهلاكي بالمتغيرات المفسرة له، ويمكن القول إن هذه الدراسات تدور حول ستة افتراضات ومن بينها نأخذ كلا من:

- ❖ افتراض الدخل المطلق
- ❖ افتراض الدخل النسبي
- ❖ افتراض براون

وذلك حسب معطيات الإحصائية المتوفرة لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا. لهذه الافتراضات مسلماتها، سوف نستعرض في هذا المقال باختصار شديد لهذه المسلمات حيث نوضح كيف يتأثر الإنفاق الاستهلاكي لمتغيرات كل نموذج مفترض ومن ثم نحدد نوع افتراض الإنفاق الاستهلاكي الذي يتبعه المستهلك شمال الإفريقي الذي هو هدف البحث الحالي.

1- فرضية الدخل المطلق: حسب هذه الفرضية يتوقف الإنفاق الاستهلاكي في الفترة t على الدخل المتاح في الفترة نفسها ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل، ويعتبر الاقتصادي "Keynes" (1936) من أهم أنصار هذه الفرضية التي تسلم بأن الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ولكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون

أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى دخل، كما أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح .

ولقد أوضحت الدراسات [1] القياسية أن دالة الاستهلاك تميل إلى أن تكون نسبية (أي الاستهلاك الذاتي معدوم) في الأجل الطويل وغير نسبية في الأجل القصير. ولقد حاول عدد كبير من الاقتصاديين[2](مثل: دونبريو براون...)التوفيق بين هاتين الظاهرتين مما أدى إلى ظهور فرضيات أخرى غير فرضية الدخل المطلق. وسوف نتناول فيما يلي بعضا من هذه الفرضيات باستخدام المنهج الرياضي لتوضيح أهم خصائص كل فرضية:

2- **فرضية دخل النسبي:** طبقا لفرضية الدخل النسبي يحدد الأفراد إنفاقهم الاستهلاكي آخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

فاستهلاك العوائل يزداد إذا جاورت عائلات فقيرة عائلات غنية، إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة المعنية سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي معين يناسب المحيط الذي تعيش فيه، وهكذا فإنه طبقا لهذا الافتراض لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة.

وطبقا للاقتصادي Duensuburry صاحب هذه الفرضية يحاول الأفراد البقاء على مستوى معيشي معين ويتأثر هذا المستوى بالدخل الأعظم الذي حققه الفرد خلال الفترات القليلة الماضية.

ومن أهم مسلمات هذه الفرضية أنه إذا كان الدخل في تزايد مستمر أعلى من الدخل الأعظم السابق فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.

أما إذا انخفض الدخل الحالي[3]عن الدخل الأعظم السابق فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده الدخل الأعظم السابق (أعظم الدخل السابق)، ومن ثم فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك.

ولكن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وبعبارة أخرى فإنه طبقا لفرضية الدخل النسبي تكون دالة الاستهلاك غير نسبية في الأجل القصير.

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، سنة 1998، ص 94.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) عمر صخري، التحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1991.

المعادلة التي انطلق منها Duensunburry:

$$\frac{S_t}{Y_t} = \alpha_0 + \alpha_1\left(\frac{Y_t - Y_0}{Y_1}\right) \qquad (1)$$

حيث:

Y_t : الدخل الحالي

Y_0 : دخل الأعظم (أعلى دخل سابق).

S_t : الادخار.

وبضرب طرفي المعادلة (1) بـ: Y_t

$$S_t = \alpha_0 Y_t + \alpha_1\left(\frac{Y_t - Y_0}{Y_t}\right)$$

لدينا إذن:

$$S_t = (\alpha_0 + \alpha_1)Y_t - \alpha_1 Y_0$$

و بالتالي نطرح Y_t من المعادلة (2):

$$Y_t - S_t = Y_t - [(\alpha_0 + \alpha_1)Y_t - \alpha_1 Y_0]$$

و نتحصل على:

$$C_1 = (1-\alpha_0-\alpha_1)Y_1 + \alpha_1 Y_0$$

ومنه نجد أن للاستهلاك c_t يتحكم فيه الدخل المتاح الحالي والسابق أي أن:

$$C_t = f(Y_t, Y_0)$$

أما الميل الحدي للاستهلاك:

وهو التغير في الاستهلاك $mpc = \frac{dc}{dy_1} = 1-\alpha_0-\alpha_1$ الناجم عن التغير في الدخل.

3- فرضية Brown، يرى الاقتصادي "Brown " أن سلوك الأفراد الخاص بإنفاقهم الاستهلاكي يتغير ببطء، أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي عن طريق نسبة تأثير الاستهلاك السابق في الحالي[1]، فدالة الاستهلاك التي يقترحها الاقتصادي Brown لحساب معدل التعديل هي: $C_t = \alpha + BYt + \gamma C_{t-1}$

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، سنة، 1998، ص 87.

حيث أن:

γ هي نسبة تعديل الاستهلاك (سرعة التغير).

البرهان بيانيا:

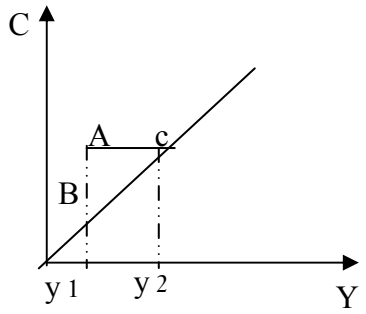

إذا كان الدخل y2 أكبر من y1 فإن مستوى الاستهلاك المقابل ل (y2) هي النقطة c، لنفرض مثلا أن الدخل قد تدهور إلى y1 فالاستهلاك الجديد يصبح في النقطة A وليس في النقطة B، ذلك لأن y2 لا زال تأثيره مستمر على الاستهلاك الحالي، وبعد مدة زمنية معينة يستعمل المستهلك مقدار (A-B=0) كادخار حيث لا يتم الانتقال من النقطة c إلى B دفعة واحدة وإنما تمر من النقطة A، وبالتالي يلاحظ غياب فكرة تعديل مستوى الاستهلاك من النقطة A إلى النقطة B.

❖الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو:

$$mpc = \frac{dc}{dy_t} = B$$

❖الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل:

-في المدى الطويل نهاية المتغير تؤول إلى "0" (الصفر):

$$c^0 = \alpha + By + \gamma c^0$$

$$(1-\gamma)c^0 = \frac{\alpha}{1-\gamma} + \frac{B}{1-\gamma}B$$

$$mpc_t = \frac{B}{1-\gamma}$$

فالميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير (mpc_s) يكون أصغر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل (mpc_t) أي ($mpc_s < mpc_t$). ويعني ذلك أن في المدى القصير التذبذبات التي يعرفها الدخل لا تؤثر كثيرا في الاستهلاك بينما لو استمرت هذه التذبذبات في مستوى الدخل لمدة طويلة فإن تأثيرها في الاستهلاك يكون كبيرا.

ثانيا: الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا.

تضم منطقة شمال إفريقيا كلا من الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا، والسودان.

منطقة شمال إفريقيا هي منطقة متنوعة اقتصاديا تشمل اقتصاديات غنية بالبترول وفي الوقت ذاته بلدان قليلة الموارد بالنسبة لعدد سكانها مثل مصر والمملكة المغربية، وقد تأثرت الأحوال الاقتصادية لهذه المنطقة خلال معظم سنوات ربع القرن الأخير إلى درجة كبيرة، بعاملين هما: أسعار البترول وتراث السياسات والهياكل الاقتصادية التي أكدت على دور رئيسي للدولة.

وحسب المعطيات المتاحة لبعض دول منطقة شمال إفريقيا، باستعمال الناتج المحلي الداخلي[1]، عرف الاستهلاك تحسنا معتدلا ومرتبط أساسا بزيادة الأجور، ارتفاع المداخيل الريفية وتطور التسلسلي للأسعار.

ففي الجزائر، ارتفع حجم الاستهلاك للعائلات من 2.7 ٪ في سنة 2001 إلى 3.1 ٪ في سنة 2002. هذه الحركة من الاستهلاك ترجع إلى زيادة الأجور لبعض العمال من القطاع العمومي وانخفاض الأسعار لبعض المنتوجات المستوردة.

أما في مصر، عرفت النفقات الخاصة للاستهلاك في الفترة 2000-2001، توسعا بطيئا انتقل من 231.4 مليار جنيه إلى فقط 234.4 مليار جنيه على التوالي. وتدل هذه الحالة على نقص في ثقة المستهلكين الذين عرفوا أزمة القطاع الخارجي والضغوطات المتمثلة في سوق الصرف.

فيما يخص المملكة المغربية، فقد ارتفع الاستهلاك المنزلي ب 7.4 ٪ وخاصة بعد النهوض لمعالجة بعض أصناف الموظفين والمداخيل الريفية.

وبالمثل بالنسبة للاستهلاك العمومي، الذي عرف نفس الحركة (أي من 2.3 ٪ سنة 2000 إلى 10.2٪ سنة 2001).

ففي هذا الأمر نجحت المملكة المغربية في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستهلاك والادخار.

فيما يتعلق بالادخار، وحسب التقريرات الرسمية، فقد ارتفع ب 35.1 ٪ في سنة 2001 مقابل 0.3 ٪ في سنة 2000، هذه الحالة تفسر من طرف تشكيل ادخار عمومي أكثر ارتفاعا نتيجة الخوصصة التي تقدر نسبتها ب 35 ٪ من الرأس العام الاجتماعي للمغرب تيليكوم.

إن الاستهلاك الكلي في موريتانيا، بالأسعار الجارية، ارتفع في حدود 15.5٪ في سنة 2001 بعدما عرف تباعدا قدر ب 3.2 ٪ سنة 2000. هذه الحركة نتيجة ارتفاع الاستهلاك

(1)البنك العالمي سنة 2004، داتاستريم والمنشورات الوطنية.

الخاص ب19.9٪ في تلك الفترة وهذا يرجع إلى استقرارية كبيرة للأسعار. أما الاستهلاك العمومي سجل تأخرا قدره 1 ٪ في سنة 2001.

وفي الأخير، ارتفع حجم الاستهلاك الكلي في تونس ب 5.2 ٪ سنة 2001، و4.8 ٪ في سنة 2002، حيث كان معدل ارتفاع الاستهلاك العمومي يقدر ب 5.5٪ سنة 2001 و4.9 ٪ سنة 2002، أما الاستهلاك الخاص فقد تطور بنفس الوتيرة (أي 5.1٪ في سنة 2001 و4.8 ٪ في سنة 2002) مؤدية إلى تحسين المستوى المعيشي.

ومن خلال الأشكال (2،3) وفي فترات التسعينيات، يلاحظ أن الدول السبع لمنطقة شمال إفريقيا لها نماذج اتفاقية للاستهلاك مختلفة من حيث الناتج المحلي الإجمالي:

- إن نسبة تغيرات مستوى الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الداخلي ترتفع من 55.5٪ بالنسبة للجزائر إلى 85.7 ٪ بالنسبة للسودان.

- أما حصة الاستهلاك العمومي من الناتج المحلي الداخلي تنتقل من النسبة المئوية الضعيفة التي تقدر ب 8.2 ٪ في السودان إلى النسبة المرتفعة في ليبيا والتي تبلغ 30.2٪ .

الشكل (1): الاستهلاك الخاص (٪ من الناتج المحلي الداخلي)

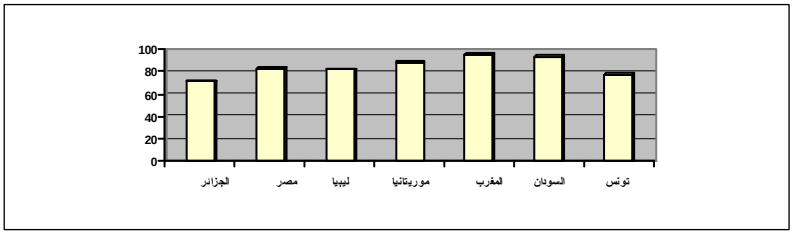

المصدر+: البنك الدولي

الشكل (2): الاستهلاك العمومي (٪ من الناتج المحلي الداخلي)

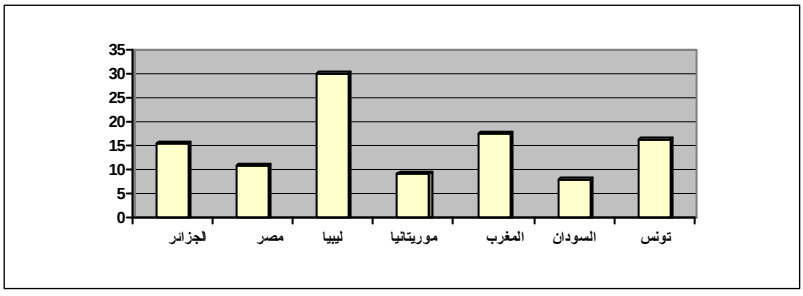

المصدر: البنك الدولي

ثالثا:النماذج القياسية

من خلال دراستنا نظرية الإنفاق الاستهلاكي، قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة له، حيث تم جمع المعطيات المتعلقة بهذه المتغيرات من تقارير البنك العالمي لسنة 2007. هذه المتغيرات الخاضعة للدراسة تتمثل في:

* **المتغير المفسر**: هو متغير الإنفاق الاستهلاكي المدروس، يحتوي على متغيرات مفسرة له، نرمز إليه بـ: $TCONS_{it}$ حيث:

i: تشير إلى بلدان شمال إفريقيا والتي تتمثل:

(1): الجزائر، (2): ليبيا، (3): المملكة المغربية، (4): موريتانيا، (5): تونس، (6): مصر، و(7): السودان

t: تشير إلى مدة الزمنية (الفترة 90- 2008).

المتغيرات المفسرة:

- الدخل الوطني، يرمز إليه بـ:GDPit
- الدخل الوطني السابق، يرمز إليه بـ:GDPi(t-1)
- والإنفاق الاستهلاكي، يرمز إليه بـ:TCONSi(t-1)

ويمكن تلخيص النماذج المستعملة للتقدير في الآتي :

* **افترض النموذج الكينزي** :

$$TCONS_{it} = \alpha(0) + \beta(1)GDP_{it} + \varepsilon_{it}$$

$\alpha(0)$ و $\beta(1)$ هما معاملات النموذج

حيث:

$\alpha(0)$: يعبر عن الاستهلاك التلقائي.

$\beta(1)$: هو الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي، ويعبر على أن أي زيادة في الدخل ينتج عنها زيادة في الاستهلاك.

الاستنتاج:

وقد استنتج[1] الاقتصادي Keynes، أنه إذا كان الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي لأي بلد يميل إلى الواحد الصحيح، فإن هذا البلد يكون ذا مجتمع استهلاكي، أما إذا كان الميل الحدي يميل إلى الصفر فإن هذا البلد يكون ذا مجتمع ادخاري.

(1) محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي، منشورات برتي، سنة 1994، ص 162.

*** افتراض النموذج دوزنبري:**

$$TCONS_{it} = \alpha(2) + \beta(3)GDP_{it} + \beta(4)GDP_0 + \varepsilon_{it}$$

حيث: $\alpha(2)$ ، $\beta(3)$,$\beta(4)$, هي معاملات النموذج.

GDPit: يمثل الدخل الوطني في بلدان شمال إفريقيا.

TCONSit : يمثل الإنفاق الاستهلاكي في شمال إفريقيا.

GDP0: هو أعلى دخل وطني سابق ويساوي إلى $\max(GDP_{i(t-1)})$

*** افتراض النموذج براون:**

$$TCONS_{IT} = \alpha(5) + \beta(6)GDP_{it} + \beta(7)TCONS_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $\alpha(5)$: يعبر عن الاستهلاك التلقائي.

$\beta(6)$: : يعبر عن الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي.

$\beta(7)$: هو نسبة تعديل الاستهلاك.

❖ قبل التطرق إلى تقدير النماذج، نود أن نمثل في الجدول الموالي المجاميع الكلية منها الإنفاق الاستهلاكي (TCONSit) والإنتاج المحلي الداخلي (GDPit) لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا، لكي نستطيع مقارنة النتائج التقديرية بالنتائج الفعلية.

جدول (1): الإنتاج المحلي الداخلي والإنفاق الاستهلاكي لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا

بلدان شمال إفريقيا	الإنتاج المحلي الداخلي - مليار دولار-	الانفاق الاستهلاكي بالنسبة للإنتاج المحلي الداخلي (٪)
الجزائر	135.29	73.9
ليبيا	48.98	57.82
المملكة المغربية	138.17	64.91
موريتانيا	05.95	62.81
تونس	62.60	87.7
مصر	128.095	78.05
السودان	80.710	96.72

المصدر: البنك العالمي لسنة 2007

رابعا: تقدير نماذج الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا

لقد تم تقدير النماذج السابقة باستخدام النماذج القياسية لبانيل[1] والمتمثلة في النموذج الإجمالي(Pooled)، النموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي، وبما أن الهدف هو الحصول على نموذج الإنفاق الاستهلاكي الذي يناسب سلوك مستهلك شمال إفريقيا، قمنا باختيار أفضل نموذج وذلك باتباع عدد من المعايير الاقتصادية والإحصائية.

وباستخدام هذه المعايير، استنتجنا أفضل النماذج الإحصائية والمتمثلة في :

نموذج براون (Brown): - النموذج ذو الأثر الثابت-

النموذج ذو الأثر لفردي	الثابت	الدخل الوطني (GDP_{it})	الاستهلاك السابق $(TCONS_{i(t-1)})$
الإنفاق الاستهلاكي في المملكة المغربية	2.70 (6.117)**	0.623 (5.311)**	0.0793 (0.439)**
الإنفاق الاستهلاكي في مصر	0.312 (8.638)**	0.570 (8.912)**	0.444 (5.483)**
الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر	0.924 (1.322)**	0.536 (1.295)**	0.213 (0.596)**
الإنفاق الاستهلاكي في ليبيا	2.285 (0.947)**	0.941 (1.362)**	0.712 (1.553)**
الإنفاق الاستهلاكي في السودان	4.539 (0.386)**	0.602 (3.336)**	0.630 (2.800)**
الإنفاق الاستهلاكي في تونس	0.185 (1.323)**	0.880 (3.844)**	0.442 (4.363)**
الإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا	2.887 (5.73)**	0.771 (4.866)**	0.430 (3.324)**
$R^2=0.916$ $\bar{R}^2=0.870$ $DW=2.526$ $h.Drubin=3.05$ $LM=0.916$ الأثر الفردي الجماعي لفيشر $F(N-1, N(T-1)-K)=19.74$			

قيم بين قوسين هي القيم ستودنت، **القيم لها معنوية في 5 ٪

(1) Hsiao (C), « Analysis of panel data », cambridge university press, cambridge, 1986, p 95

فالتقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية[1] (LSDV) أعطانا أثرا إيجابيا على الإنفاق الاستهلاكي لكل بلد من بلدان شمال إفريقيا، وهذا الأثر يمثل الدخل في السنة الحالية والاستهلاك للسنة السابقة، بالإضافة إلى ذلك فإن مقدار تأثير هذه المتغيرات يفوق كل النتائج التي درسناها فيما سبق وأن التأثير الفردي في هذه البلدان يختلف حسب خصائص كل بلد وهذا باستعمال اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشر كما هو موضح في الجدول أعلاه .

ويمكن تقييم هذا النموذج على أساس إشارة المعالم حيث بعض قيم الحدود الثابتة توافق النظرية الاقتصادية، وإشارة هذه القيم موجبة تدل على أن في حالة انعدام الدخل الوطني والاستهلاك السابق يتوفر الاستهلاك التلقائي في: المجتمع المغربي، المجتمع الليبي، المجتمع السوداني وفي المجتمع الموريتاني.

أما باقي بلدان شمال إفريقيا فإن الاستهلاك التلقائي ضئيل جدا ويناقض النظرية الاقتصادية، فهذا يدل على وجود الادخار السالب وذلك في المجتمع الجزائري، المصري والتونسي، حيث يستخدم كل مستهلك من هذا المجتمع مداخراته للإنفاق الاستهلاكي ونعني ذلك أن الدخول غير كافية لتلبية احتياجات كل المجتمع من هذه البلدان.

الدخل الوطني التي تقيس عدد الوحدات التي تتغير بها مستوى الإنفاق الاستهلاكي أثر (GDP_{it}) إلا أن معلمة تغيرها بـ 1 ٪، توافق النظرية الاقتصادية لأنها محصورة بين الصفر والواحد وكونها تتماشى مع الواقع الاقتصادي لكل بلد (انظر الجدول رقم 1)، وبالتالي عندما يتغير الدخل الوطني ب1 ٪ سوف يؤدي إلى:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة المغربية ب 62.3 ٪
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في مصر ب 57 ٪
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر ب 53.6 ٪
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في ليبيا ب 64.1 ٪
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في السودان ب 60.2 ٪
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في تونس ب 88 ٪
- وزيادة الإنفاق الاستهلاكي في موريتانيا ب 77.1 ٪

(1)Greene(W), « Econometrie », 5edition,New York University ,année 2005,p271

أما بالنسبة لمعلمة متغير الاستهلاك السابق التي تساوي إلى: 7.93 ٪ في المملكة المغربية، 44.4 ٪ في مصر، 21.3 ٪ في الجزائر، 71.2 ٪ في ليبيا، 63 ٪ في موريتانيا وفي تونس 44.2 ٪، يدل هذا على أن الاستهلاك الحالي للمستهلك في هذه البلدان يكون مرتبطا دائما باستهلاكه السابق مهما كان دخله في المستقبل وبالأخص المستهلك الليبي.

فهذا النموذج هو نفسه في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا وتعني قيمة R^2 0.916 ومعامل التحديد، أن 91.6 ٪ من التغيرات الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا مفسر بالدخل الوطني والاستهلاك الفترة السابقة.

كما ثبت من خلال اختبار داربين واتسن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء [1]، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة المؤخرة الاستهلاك السابق الموجودة في هذا النموذج يتم اختبار بعض معالمها باستعمال اختبار[2] h داربين (وذلك بالنسبة للمتغيرة ممثلة في الاستهلاك السابق للإنفاق الاستهلاكي في المملكة المغربية) وأخرى باستعمال اختبار لاغرانج[3] والنتائج تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في هذا النموذج.

وعليه فهذا النموذج يعتبر أحسن نموذج يفسر الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا.

خامسا :أهم نتائج البحث

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث فيما يلي :

- أن النموذج ذا الأثر الثابت وفق النموذج براون يفسر سلوك المستهلك في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا بشكل واضح، ويتأثر هذا المستهلك بالدخل الوطني وبالاستهلاك السابق.

- وأن مصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا تكون متناظرة أي أن كل المتغيرات لها ارتباط طردي وقوي بالمتغير المفسر لأن معامل الارتباط بين المتغيرات يقترب إلى 100 ٪ .

(1) مجدي الشويجي، الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، ديوان المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة 1994، ص196.

(2) نفس المرجع السابق

(3)Breysh et Sagan (1979), « The lahrange multiplier test an dits application to model specification in economics », revoew of economic studies, p 142.

وتتمثل هذه المصفوفة فيما يلي:

	$TCONS_{it}$	GDP_{it}	$(TCONS_{i(t-1)})$
$TCONS_{it}$	٪ 86.20	٪ 87.14	٪ 85.21
GDP_{it}	٪ 87.14	٪ 91.9	٪ 93.03
$(TCONS_{i(t-1)})$	٪ 85.21	٪ 93.7	٪ 93.03

المصدر: من إعداد الباحثة

- النموذج (Brown) الذي توصلنا إليه يتقارب مع واقع اقتصاد الشمال الإفريقي، كون أن منحنى القيم المشاهدة منطبق على منحنى القيم المقدرة بالنموذج ذي الأثر الثابت وهذا يدل على أن الأخطاء تؤول كلها إلى الصفر. ويتمثل هذا المنحنى فيما يلي:

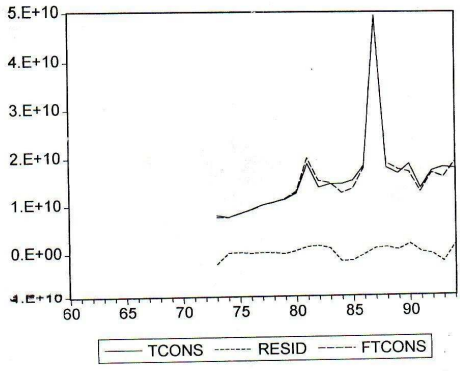

مع:

TCONS: هي القيم المشاهدة وتمثل الإنفاق الاستهلاكي لكل بلدان شمال إفريقيا

FTCONS: هي القيم المقدرة للإنفاق الاستهلاكي في النموذج ذي الأثر الثابت

RESID: هي البواقي في النموذج ذي الأثر الثابت.

- أن قيمة الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي في بلدان شمال إفريقيا يتراوح بشكل عام ما بين 0.50 و0.90.

إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د/ عبد الله بلوناس
أ/ لمجد بوزيدي

الملخص:

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط جد متقلب، سمته الجوهرية سرعة التغير الموسوم بعنصر المفاجأة، بما يتضمن من معيقات اقتصادية واجتماعية وسياسية...، كلها عوامل أصبحت مصدر خطر دائم على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقاؤها أحد أهم مكونات النسيج الاقتصادي الوطني، الشيء الذي فرض عليها ضرورة العمل الجاد والفعال مع الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة، من أجل التأقلم الجيد والتعامل الكفء مع كل المخاطر المحتملة وتسييرها وفق منهجية علمية سليمة وواضحة لضمان استمرارتها وبقائها، في ظل عالم لا مكان له للضعيف.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البيئة، الخطر، إدارة المخاطر، اليقظة الإستراتجية.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises s'exercent dans un environnement instable, Caractérisé par un changement rapide plein de surprise, y compris des obstacles et des contraints économiques, sociaux et politiques.

Ces facteurs représentent un risque permanent qui menace l'activité des PME, ainsi que leur existence en tant que composante essentielle dans le tissus économique national. Ce qui impose à ces entreprises de faire plus d'efforts efficacies, en exploitant toutes les ressources disponibles, afin de s'adapter et de maitriser tous les risques possibles, et de les gérer d'une façon logique, claire et correcte, pour assurer leur survie dans un monde concurrent.

Mots clés:Petites et moyennes entreprises, environnement, risque, gestion des risques, veille stratégique.

مقدمة الدراسة:

يشهد عالم الأعمال الراهن تحولات جذرية مست عمق مكوناته وبيئته الأساسية، الشيء الذي نتج عنه تغيرات في الخارطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...، بحيث أصبح عالما أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، بسبب ما أضحى يعرف بعولمة مجال الأعمال ليبدو كقرية

صغيرة تتلاشى فيها الحدود والمعالم، بشكل جعل عوامله عرضة لحركية متسارعة، ساهمت جميعها بشكل مباشر في بروز بيئة مفعمة بالخطر، بحيث أصبحنا ندير شؤون حياتنا في ظل عالم محفوف بالمخاطر والتهديدات، جعلت الفرد يقف حائرا في كثير من الأحيان، على اعتبار أن تأثيرها قد أصبح يمس جوانب واسعة من الحياة المعاصرة.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد مكونات عالم الأعمال المعاصر باتت أيضا في مرمى تأثير الأحداث المتسارعة، وما نتج عنها من مخاطر أصبحت تهدد كيانها وتواجدها الحالي والمستقبلي، هذا في ظل هشاشة وضعف تمركزها في النسيج الاقتصادي، بحيث أصبح محيط هذه المؤسسات تكتنفه مخاطر تتصف بالجملة والتنوع، ساهم في تعزيزها وتقويتها التعدد في مصادرها ومسبباتها، وكذا الدرجة العالية من حالات عدم التأكد والغموض الذي يلفها، مما يجعل التوقع والتنبؤ بها يبدو من الأمور العسيرة والصعبة في ظل الظروف الراهنة، الشيء الذي أملى ضرورة إيجاد طرق ووسائل فعالة تبحث في كيفية التعامل مع جملة المخاطر المحدقة بها. من أجل مواجهتها والتحكم في آثارها إلى أعلى مستوى ممكن، بشكل يدعم استمرارتها وبقاءها.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الموضوع الذي يطرح واقعا لا مفر منه، وجهنا اهتمامنا في هذا المقال للإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إدارة جملة المخاطر المحدقة بها؟

أو بتعبير آخر ما هي الخطوات والمراحل التي يمكن أن تتبعها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إدارة مختلف المخاطر التي تواجهها في محيطها؟

مبررات الدراسة:

كان اختيارنا لهذا الموضوع للمبررات التالية:

- الأهمية المتزايدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها الفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والصناعية، في كل الدول بغض النظر عن مستوى التنمية فيها،

- خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لخصائصها ومميزاتها عن المؤسسات الكبيرة، يجعلها عرضة لجملة مخاطر تعيق نموها وتطورها خاصة في ظل سوق تنافسي،

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة مايلي:

- التعرف على طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها،

- محاولة رسم إطار نظري لعملية إدارة المخاطر وخطواتها، كيفية تقييم الخطر وقياسه، التحليل والسيطرة على الخطر، وأخيرا معالجة ومراقبة الخطر،

- التعرف على المقومات الأساسية لإدارة فعالة للمخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل ما توفر من معطيات تضمنتها الدراسات السابقة، ومعبرا عن الحقيقة الواقعية لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة المخاطر المحيطة بها في بيئة متغيرة تنافسية، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها وتقديم اقتراحات لمعالجة الانحرافات المسجلة.

خطة الدراسة:

من أجل استفاء وتحليل جميع جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة بطريقة منهجية واضحة ومتدرجة، فإننا وضعنا الخطة المتضمنة المحاور التالية:

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المبادئ النظرية لإدارة المخاطر.

ثالثا: خطوات عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: المقومات الأساسية لفعالية إدارة المخاطر في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة إيجاد تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مقبولا ويحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، يصطدم بجملة من الصعوبات والقيود وذلك باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية* المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتضح هذه الإشكالية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1- 1- اختلاف درجة النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى

* تختلف مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بوضع تعريف لهذا القطاع، ومن هذه الهيئات نجد: OCDE، ONUDI.

تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية[1]، يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الحالات وفي كافة الدول.

1- 2- اختلاف النشاط الاقتصادي: من المعروف أنه باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، بالإضافة إلى ذلك يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، أمام هذا التنوع يصعب الوصول إلى مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- 3- تعدد معايير التصنيف: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا: هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا[2]، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعيار يمكن أن يحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمييزها عن المؤسسات الأخرى، ويخلق كذلك تعدد المعايير صعوبات كبيرة في اختيار المناسب منها، والقادر على وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها.

ورغم كل ما سبق تم إنجاز العديد من الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية.

2- **معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن،

(1) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 4

(2) La politique pour les PEM dans la CEE، In collection ISGP، carrefour، d'échanges، 1991، p 91.

وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى.

1.2- تعاريف وفق المعايير الكمية: تستعمل هذه المعايير لأغراض إحصائية وتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة، ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشيء الذي يساعد على تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين[1]:

1.1.2- المجموعة الأولي: وتضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية نجد من بينها كلا من:

- عدد العمال.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- حجم الإنتاج.
- القيمة المضافة.
- حجم الطاقة المستعملة.
- درجة الانتشار.

2.1.2- المجموعة الثانية: وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها:

✓رأس المال المستثمر.

✓رقم الأعمال.

إلا أنه يمكن القول بأن معيار عدد العمال يعتبر أكثرها قبولا على المستوي الدولي.

2.2 – تعاريف وفق المعايير النوعية: وتضم عدة أشكال من المعايير أهمها[2]:

1.2.2- المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا يكون رأس مالها كبيرا، مقارنة مع شركات الأشخاص ووفقا لهذا المعيار تشمل المشروعات الصغيرة جميع المشروعات ذات الشكل المؤسسي مثل مشروعات الأفراد والمشروعات العائلية والتضامنية، والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية.

---

(1) برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، الشلف، ص116.

(2) نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص. 33 34.

2.2.2- معيار التنظيم: تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بجملة الخواص التالية[1]:

- الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع هو مالكه).
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل (إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة).
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

ثانيا: المبادئ النظرية لإدارة المخاطر:

لقد أملت الظروف الراهنة ضرورة إيجاد طريقة هدفها التحكم والسيطرة على مختلف المخاطر بهدف خلق مركز قوة تلعب فيه المؤسسة دور الريادة والقيادة، من خلال إيجاد وسائل وإجراءات من شأنها أن تعطي قدرة وكفاءة أعلى في كيفية التكيف مع هذه المخاطر، وجعلها عنصرا دافعا نحو التقدم والتميز في ميدان بيئة الأعمال لا عنصرا للزوال.

1- مفهوم الخطر: اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت بتعدد الرؤى والتوجهات نذكر منها ما يلي:

❖ يعرف كل من وليامز وهاينز الخطر بأنه "الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين، أي أن الخطر هو حالة من عدم التأكد"[2].

❖ ويعرف الخطر كذلك على أنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين"[3].

❖ ويعرف أيضا على أنه "التوليفة بين احتمالية حدوث حدث مفاجئ مع النتائج التي تترتب عن ذلك، أي أنه المزيج المركب من احتمالية تحقق الحدث ونتائجه"[4].

(1) نفس المرجع، ص 34.

(2) محمد توفيق البقليني، جمال عبد الباقي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004، ص 12

(3)Jackie، BOISSELIER، prévention et gestion des risques industriels dans l'entreprise، les éditions d'organisation، paris، 1979، p 20.

(4) الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، معيار إدارة الخطر، 2008/10/23، www.Erma égypt.Org

من هذه التعاريف يمكن القول إن الخطر هو عبارة عن حالة من عدم التأكد والقلق الذي يلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته والتي قد ينتج عنها خسائر مادية أو معنوية.

لذلك فمفهوم الخطر يتضمن ثلاثة عناصر أساسية والتي تتدخل في تكوين وحدوث الخطر، وهي مسبب الخطر، الحادث، الخسارة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): سيرورة الخطر:

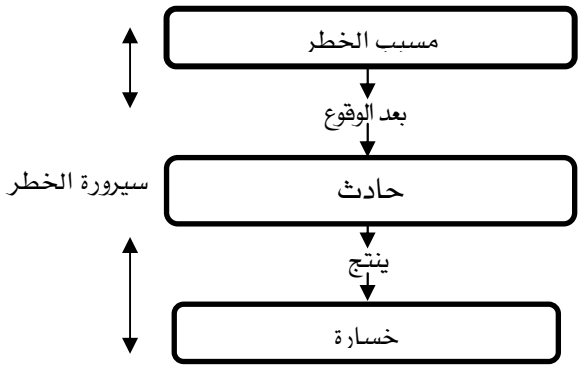

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مرجع طارق عبد العال، إدارة المخاطر.

من الشكل يتبين أن أي خطر يمر بثلاثة مراحل أساسية، فالظاهرة قبل وقوعها تسمى مسبب الخطر أو مصدر الخطر، وبعد الوقوع الفعلي لها تسمى حادثا، هذا الحادث تكون نتيجته خسارة.

2- تعريف إدارة المخاطر: لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا لارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى تعددت في مضامينها وأشكالها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة، ولعلنا نوجز أهمها في ما يلي:

❖ يرى هاينز أن إدارة المخاطر هي "الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه"[1].

❖ وينظر إليها كذلك على أنها "عملية اكتشاف ومعالجة الخطر من خلال فهم وإدراك الفرص والمخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية، بهدف إضافة قيمة مضافة لنشاطات المؤسسة"[2].

(1) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص.22

(2) Marc Bijot، La gestion des risques dans les PME romandes، HPRSA، Genève، 2007، p 8.

❖ وتعرف أيضا على أنها "عملية اتخاذ القرار الذي عن طريقه يستطيع الفرد أو المنظمة تخفيض الإحساس السلبي الناتج عن وجود خطر"[1].

من خلال هذا يمكن أن نقول إن إدارة المخاطر هي "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على المخاطر المحتملة، وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".

ثالثا: خطوات عملية إدارة المخاطر:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المخاطر المتعددة، والتي ترجع لطبيعتها وسيرورة العمل فيها، الشيء الذي يفرض عليها ضرورة إيجاد طرق ووسائل فعالة قادرة على جعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة نسبيا وخالية نوعا ما من عنصر عدم التأكد، وكذا التقليل من الموارد والعوامل المعرضة للخطر.

1- منطقة إدارة المخاطر: ويمثل الشكل التالي الهدف من عملية إدارة الخطر والمتمثل في تعظيم المساحات التي يكون لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إمكانية السيطرة على جملة المخاطر التي تقع داخلها، وفي الوقت نفسه تخفيض أو تدنئة المساحات التي لا يكون لها فيها سيطرة[2]. أي التعظيم من حجم ومساحة منطقة إدارة الخطر والذي يمثل تحديدها من أهم أولويات عملية إدارة الخطر داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (2): منطقة إدارة الخطر:

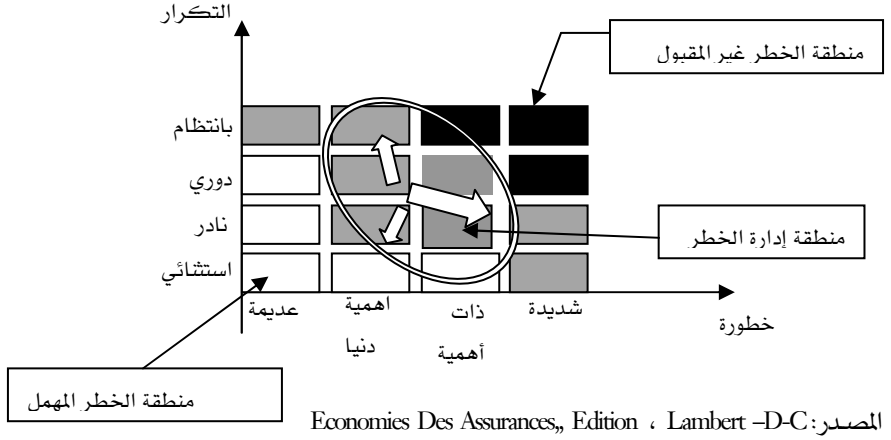

المصدر: Economies Des Assurances,, Edition ، Lambert –D-C
P 36-42. ، 1996، Armand Colin, France

(1) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص 29

(2) جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص29

3- مراحل إدارة المخاطر: إن عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نهج منظم لتقييم ومراقبة المخاطر داخل وخارج المؤسسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخطوات الإستراتجية[1]، والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مراحل إدارة المخاطر

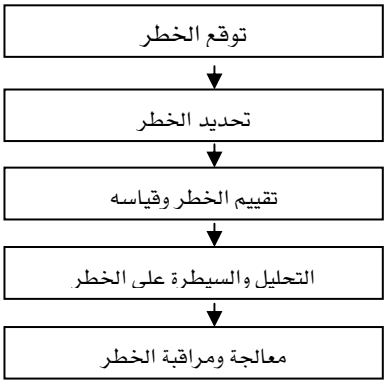

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مرجع أسامة عزمي سلام، إدارة خطر التأمين.

1.2- توقع الخطر وأساليب الاحتياط: وهو جزء من الإدارة بالتوقع والتي تشكل أحد أهم أساليب الإدارة الإستراتيجية إذ يسمح توقع الخطر بتخفيض من عامل المفاجأة وعدم التأكد، واستيعاب الظواهر غير المنتظمة. والشكل التالي يوضح العلاقة بين الإدارة بالتوقع والإدارة برد الفعل أو بالاستجابة.

(1) بوشنافة أحمد، جمول طارق، إدارة الخطر بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 25- 26 نوفمبر 2008، ص2.

الشكل رقم (4): عمليتا التوقع والاستجابة:

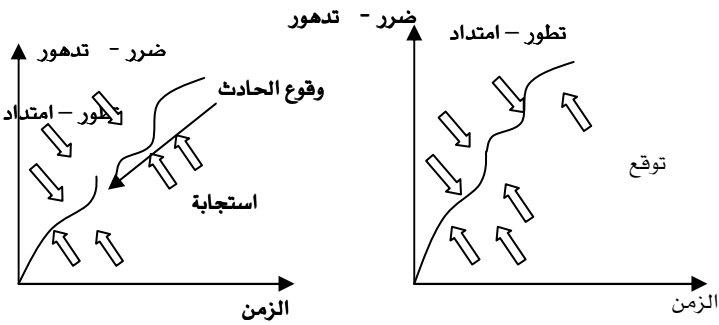

المصدر: jean le ray ، gérer les risques-pourquoi, ? Comment ?, édition AFNOR, France, 2006, p 86

فعملية توقع الخطر والاحتياط يؤثر في عامل الخسارة وتحقق الخطر، حيث تتحقق الخسارة بوقوع حوادث غير متوقعة كما هو مبين في حالة الإدارة برد الفعل أو الاستجابة، والذي يحدث انقطاعات تدفع بالمؤسسة إلى تجنيد موارد لمواجهة الخسارة المحققة وتحسين الوضع تحت ضغوطات عديدة، أما توقع الخطر فيخفف من نتائج وقوع الحوادث وتحقق الخسارة وتفادي الانقطاع في عمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بالتطور والتحسن المستمر في أدائها وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر.

2.2- تحديد الخطر: يتم تحديد الخطر من خلال جمع معلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر، مع ملاحظة أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما حصلت المؤسسة على أكبر قدر من المعلومات والنتائج حول الخطر، فعملية تحديد الخطر يتمثل في معرفة احتمالية وقوع الأخطار ونتائجها، وذلك من خلال التعرف على احتمالية وقوعها وكذا درجة الأثر الناتج عنها والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (5): شاشة توزيع الخطر

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مرجع: Gérer les risques- pourquoi? Comment? Jean le ray,

من خلال المنحنى يتبين أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى تصنيف الأخطار المحتمل التعرض لها حسب معياري درجة الأثر والاحتمال. وذلك بتوزيع جملة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها حسب هذين المعيارين فمثلا كما هو موضح في الشكل نلاحظ أن الخطر رقم (2) أثره ضعيف ولكن احتمال حدوثه كبير ونفس الشيء لقراءة باقي المخاطر الموزعة على الشكل، لذا فإن مرحلة تحديد الخطر تتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق الذي تشارك فيه والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف الشركة الإستراتيجية.

3.2- تقييم الخطر وقياسه: بعد القيام بتحديد الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تأتي مرحلة أخرى في مخطط إدارة الخطر تعتبر مكملة لسابقتها، والتي يمكن من خلالها إجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المترتبة على التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة، فقياس الخطر قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة وكذا المتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب المصلحة... الخ، فعملية تقييم الخطر وقياسه هي تحديد عامل عدم التأكد وتقدير خطورة الضرر أو احتمال وقوعه، ومن بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يحتمل أن تسبب أضرارا أو تؤدي إلى تحقيق فرصة خسارة.

فعادة قياس درجة الخطر قياسا كميا ليس ممكنا إلا إذا وجدت مقاييس معنوية تشابه مقاييس المنفعة في مفهوم الاقتصاديين والرياضيين، وكان أقصى ما تم التوصل إليه هو تحديد درجة دنيا وأخرى عليا وتصنيف الأخطار الأخرى بينها، وقد وضع معيار الاحتمالات لقياس درجات الخطر في المؤسسة والذي ينقسم إلى مجموعتين، مجموعة الاحتمالات الحسابية وتوضع على أساس طرق رياضية ثابتة ومجموعة الاحتمالات التجريبية وتوضع على أساس تجارب ومشاهدات زمنية على أساس قياس تاريخي لمختلف المخاطر، الشيء الذي يمكن أن يضمن تقييما دقيقا للمخاطر المحتملة.

4.2- التحليل والسيطرة على الخطر: يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بتحليل المخاطر الرئيسية لكي لا تعاني من عجز في تعامل معها، وذلك من خلال تحديد كل الجوانب التي تمس الخطر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نموذج تحليل الخطر:

رقم الخطر	وصف الخطر	بيئته ونتائجه	قرارات المعالجة	الأهداف	التاريخ المتوقع	المسؤولية	ملاحظات
1	-	-	-	-	-	-	-
2							
3							
4							
5							
6							
7							

Source: Sophie Gaultier-gaillard, Jean-Paul louisot, Diagnostic des risques, Ed: AFNOR, Paris, 2006, p107.

فمن خلال الجدول يتضح أنه على المؤسسة إعطاء تفصيل وتحليل دقيق حول الخطر من جميع الجوانب كوصفه بصفة دقيقة ومعرفة مسبباته والنتائج التي قد تنجر عنه وكذا تحديد القرارات المتخذة تجاهه وكذا مسؤولية أي جهة مخولة بالتعامل معه وهكذا.

فالغاية من التحليل والسيطرة على الخطر هي عرض الأخطار التي تم تحديدها وتقييمها بأسلوب منهجي واضح، فأهمية هذه المرحلة تقتضي عملا كبيرا وبحثا معمقا حتى تكون القرارات المتخذة لاحقا لمواجهة هذه الأخطار من خلال المراحل الموالية من إدارة الخطر فعالة وناجعة.

5.2- معالجة ومراقبة الخطر: إن معالجة الخطر تقتضي وضع أولويات بمراعاة ندرة وأهمية الموارد وكذا أهداف المؤسسة وغيرها والشكل التالي يبين سيرورة معالجة الخطر:

الشكل رقم (6): معالجة الخطر:

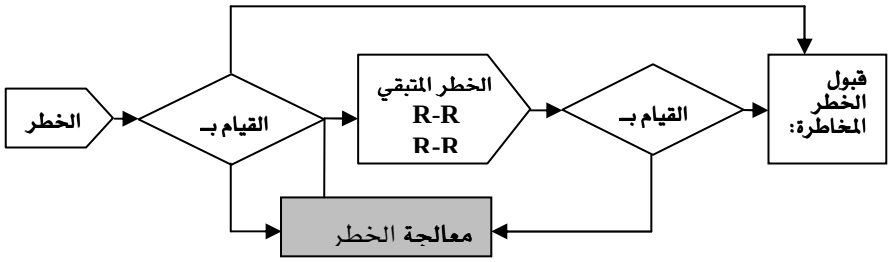

المصدر: jean le ray op.cit، p312.

وبالاعتماد على معطيات المراحل السابقة تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باختيار الأسلوب العلاجي المناسب والذي يتماشى مع نوع، طبيعة، وتكاليف الخطر والذي يمنع وقوع الخطر والتقليل من حدته.

وباعتبار عملية إدارة المخاطر عبارة عن سيرورة متواصلة فإنها تتطلب ضرورة مراقبة عملياتها ومراجعة مدى تطبيق المؤسسة لإجراءات التحكم وإدارة الخطر المناسبة ومدى استيعابها وتحضير ما يسمى بالمخطط الاسترجاعي لأن تحقق بعض الأخطار ذات الخسارة الكبيرة، كثيرا ما يؤثر في مالية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى بعد عملية إدارة الخطر وقد يؤثر حتى على استمراريتها، فنجاح مرحلة مراقبة ومراجعة عملية إدارة الخطر، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمراحل السابقة لإدارة الخطر، لأنها تعتمد على معطيات هذه المراحل في أغلب الأحيان، أي أننا نراقب مدى تطبيق أساليب المعالجة من جهة وتطور المخاطر من جهة أخرى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): لوحة القيادة لمراقبة ومراجعة إدارة الخطر:

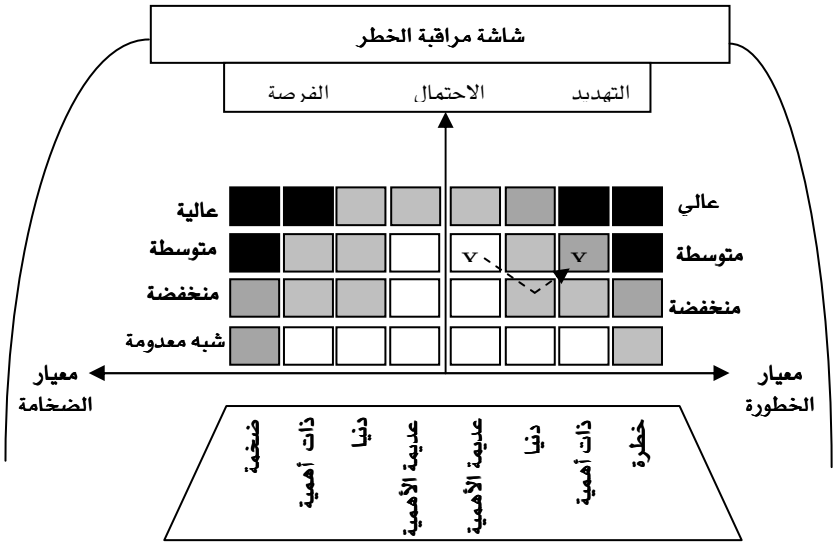

المصدر: بوشنافة أحمد وجمول طارق، مرجع سابق، ص 228.

يمثل الشكل لوحة القيادة لعملية إدارة ومراجعة إدارة الخطر، فاستعمالها له فوائد ودور كبير في إدارة الخطر، فهي تعكس المصفوفة المتعلقة (بالتكرار/الخطورة) أو حجم الخسارة في جناحين، الأول يمثل الخطر السلبي والمعبر عنه في لوحة القيادة بالتهديد والآخر يمثل الخطر

الإيجابي والمعبر عنه بالفرصة، فلوحة القيادة لمراقبة ومراجعة عملية إدارة الخطر تسمح بإعادة تصنيف الأخطار سواء المعالجة نهائيا أم جزئيا فمثلا هناك أخطار قد تصنف قبل عملية إدارة الخطر في فئة الأخطار ذات خطورة ضعيفة وفرص كبيرة والمبينة في شكل حرف (X) ولكن بعد تحقق الخطر والقيام بعملية إدارة الخطر، اكتشف أن كلا من عاملي الخطورة والفرصة ذو أهمية، كما هو موضح بالسهم المتقطع، والذي يبين إعادة توزيع الأخطار، وتساعد لوحة القيادة لمراقبة ومراجعة عملية إدارة الخطر في عملية الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة المخاطر مستقبلا واستيعاب عيوب المؤسسة بإعادة التعديل في عملية وضع الأولويات ودراسة درجة تغطية الأخطار المتبقية والمعالجة نهائيا.

لذلك فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مختلف الخطوات هذه بطريقة منظمة واضحة، الشيء الذي يضمن لها التعامل الجيد مع المخاطر بطريقة منهجية وعلمية، تجعلها في الأخير في مركز قوة متميز في محيطها وقادرة كذلك على مواجهة مختلف التغيرات والاضطرابات في بيئة الأعمال.

رابعا: المقومات الأساسية لفعالية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إدارة المخاطر وبحكم طبيعتها فهي فريدة وذات أهمية كبيرة وأكثر منها معقدة كثيرا ما تحدث على مدى فترات زمنية طويلة، وتتطلب مشاركة وتجنيدا كبيرا وواسعا للموارد، بما فيها الموارد البشرية المالية والملكية الفكرية، وتستلزم رؤية واضحة ومحددة الأهداف، وجدير بالذكر هنا أن وضع دليل للمخاطر وارتباطها بالعوامل المساعدة لوقوعها وتحقق الخسارة المتوقعة يسهل عملية إدارة الخطر ويزيد من فعاليتها وذلك يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة الاهتمام بجميع العوامل والتي من شأنها تفعيل إدارة المخاطر داخلها والتي نذكر منها مثلا:

1- تبني ثقافة إدارة الخطر داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبني لنفسها ثقافة قوية تتعلق بكيفية التعامل مع الخطر وإدارته، وذلك من خلال تبني قيم الشعور بالخطر والاستعداد لمواجهته، وكذا غرس مبادئ التحلي بالمسؤولية تجاه تحمل الخطر، وجعل مبدإ إدارة الخطر عملا يوميا يلازم كافة الفاعلين داخل المؤسسة سواء كان هذا من صاحب المؤسسة والمسئول عليها أم من العمال، وذلك من خلال بناء شعور لديهم أن الخطر الذي تواجهه مؤسستهم إنما يواجههم هم، الأمر الذي يستدعي ضرورة خلق إطار ثقافي عام حول تفعيل مفهوم الخطر وإدارته داخل المؤسسة يخدم

أهدافها وإستراتيجياتها المستقبلية المبنية أساسا على التوقع والتنبؤ بالمستقبل، هذا المستقبل الذي يكتنفه الغموض وما ينجر عنه من مخاطر.

2- **تفعيل الشفافية والاتصال:** ينبغي تعزيز الشفافية والاتصال الفعال بين مختلف التنظيمات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين الأطراف المتداخلة أو المشاركة لتسهيل عملية إدارة المخاطر والتحسين من فعاليتها، وهذا لضمان حسن سيرورة المعلومات الخاصة بالخطر داخل المؤسسة بكل أريحية وانسيابية عالية، بعيدا عن كل التعقيدات التي من شأنها عرقلة سير وفهم هذه المعلومات، الشيء الذي يمكن أن ينجر عنه خطر آخر ناتج عن سوء فهم المعلومات، فسيرورة إدارة الخطر تتماشى مع سيرورة معالجة المعلومات وهذا ضمانا لسلامة القرارات المتخذة في هذا الشأن كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): سيرورة المعلومات والمخاطر:

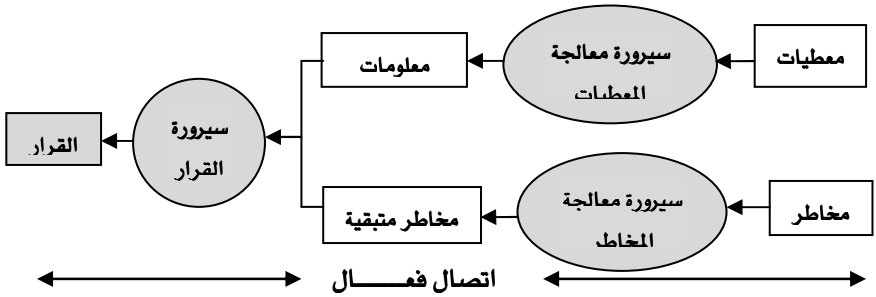

المصدر: (بالتصرف) jean le ray ،op.cit ، p:313

هذه المعالجات للمعلومات والمخاطر لا تكون فعالة إلا بوجود شفافية واضحة وكذا نظم اتصال فعالة قادرة على ربط كل الأعوان داخل المؤسسة بطريقة جيدة، تخدم في النهاية أهداف المؤسسة الإستراتيجية.

3- **استخدام التكنولوجيا في برامج إدارة الخطر:** لا يمكن التحدث عن مقومات فعالية إدارة الخطر دون التحدث عن تطبيق التكنولوجيا على برامج إدارة الخطر حيث يتمثل أهمها في نظم المعلومات ودورها في ربط كافة العمليات داخل المؤسسة، ومن بينها نظام معلومات إدارة المخاطر والذي يهتم بالحصول على بيانات ومعلومات دقيقة متعلقة بخطر معين، وكذا إيجاد قواعد بيانات للكمبيوتر خاصة بتخزين وتحليل البيانات إدارة الخطر من أجل استخدامها في التنبؤ بمستويات الخسارة المستقبلية.

4- **تفعيل دور اليقظة الإستراتجية:** تلعب اليقظة الإستراتيجية دورا كبيرا ومهما في إدارة الخطر داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظير مساهمتها في تتبع المخاطر الناتجة عن البيئة

التي تعمل فيها، وكذا من خلال عملية ترصد أي إشارات أو دلائل حول مخاطر متوقعة وأحداث يمكن أن تنجر عنها خسارة مؤثرة على أدائها، فاليقظة الإستراتيجية تبقي المؤسسة دائما على استعداد لمواجهة أي خطر قادم، ومنه تقليل درجة عدم التأكد إلى أقل مستوى ممكن.

الخاتمة:

إن العصر الذي نعيشه اليوم أصبح عصرا معقدا بكل الدلالات والمؤشرات التي تشير إليها سرعة مجريات الحياة، بحيث زادت فيها درجة الغموض وعدم التأكد المرتبطة بما تخفيه الظواهر المتعددة، والتي جعلت من التخطيط للمستقبل يبدو من الأمور العسيرة لما تنطوي عليه من متغيرات تغلب على الحياة المعاصرة، وبالتالي فتحقيق البقاء والاستمرارية أصبح مرتبطا في ظل هذه المخاطر بالقدرة على العمل بصفة حكيمة وذكية ومنظمة مع جملة المتغيرات والعوامل المتسارعة وكذا بصفة أكثر حيطة وحذرا، قائمة على فعالية أكبر على استشراف المستقبل، بهدف ضمان تحقيق عنصر الآمان في ظل هذه الظروف المضطربة.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه في الحياة الاقتصادية، فرضت عليها سيرورة الأحداث وكثرة المخاطر ضرورة إيجاد أفضل السبل والطرق القادرة على الاكتشاف المبكر لإشارات الخطر، حيث إنه كلما تم الكشف بسرعة عن الخطر كلما سهل تحديد طبيعته وتقييمه ومن ثم معالجته بطريقة فعالة، تمكنها من اكتساب خبرة مستقبلية في التعامل مع المخاطر المتشابهة، أي زيادة رصيد التعلم لديها.

لذلك فتطبيق إدارة المخاطر بصفة فعالة داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتطلب ضرورة تهيئة بيئة مساعدة وداعمة على حسن التعامل مع شتى المخاطر، من خلال تجنيد واسع لموارد المؤسسة اللازمة لإجراء أي تحرك تجاه مواجهة المخاطر المحدقة بها، وكذا بناء ثقافة قوية قائمة على مبدإ الشعور بالخطر والاستعداد لمجابهته، مع تفعيل عنصر الاتصال كأحد الوسائل الرئيسية للربط بين مختلف الأطراف والمستويات، والتي تهدف إلى ضمان سيرورة أحسن للمعلومات المتداولة، مع التركيز أكثر على عنصر اليقظة الإستراتيجية كأحد أبرز العوامل المساعدة في اكتشاف وترصد مختلف المخاطر المحيطة بها.

إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي - بين النظرية والتطبيق

أ. كلثـــوم البز
أ. مولود حواس

الملخص:

تختص مؤسسات التعليم العالي بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر، وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد الوطن بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الفرد المزوّد بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة ليساهم في بناء المجتمع وتدعيمه، وصنع مستقبل الوطن.

والجامعات تعتبر بذلك حقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها، وهي الثروة البشرية. ونظراً لأهمية الغاية التي أنشئت من أجلها الجامعة، تسعى هذه الأخيرة إلى تبني مفهوم إداري أثبت فعاليته في مجال التسيير، ألا وهو مفهوم "إدارة الجودة الشاملة". هذا الأخير يعبر عن مدخل شامل ومتكامل، لتحسين المرونة والفاعلية والتنافس، من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والفهم لجميع أنشطة الجامعة، وتحقيق مشاركة جميع الأساتذة والإداريين، من أجل تحسين مستوى الخدمة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، التعليم العالي، الجامعة، الجودة، إدارة الجودة الشاملة.

مقدمة:

لقد تطورت الجامعات تطورا غير مسبوق، منذ ظهور أول مدرسة في تاريخ البشرية، ولا يوازي هذا التطور الكبير في وظائف الجامعات إلاّ تطور الوعي العام في المجتمعات بأهمية مؤسسات التعليم العالي. ففي أكاديمية أفلاطون (وهي أقدم مؤسسة تعليمية، حيث ظهرت في القرن الرابع قبل الميلاد)، التي كان دورها نقل تعاليم الفيلسوف أفلاطون إلى تلاميذه، مع ما يترافق مع ذلك من مناقشات، هي أشبه بالذي نسميه اليوم عصف الأفكار؛ ومع أنّ التعليم كان هو السمة الأساسية الوحيدة في هذه الأكاديمية، إلا أنّه كان تعليما خاصا، اتسم

بالجو الفكري المتحرر في تلك الحقبة. وكذلك كانت المدرسة النظامية في العصر الإسلامي تتسم بالتركيز على التعليم، دون أن يؤثر على هذه السمة ما كان يجري من اهتمام بتأليف الكتب والمجلدات.

في الجامعات الأولى الأقدم في أوربا مثل "كامبردج" (تأسست في القرن الثالث عشر للميلاد)، وفي الجامعات التي أنشئت فيما بعد، مثل جامعتي "Hale" (تأسست سنة 1664) وجامعة "Gottengen" الألمانية (تأسست سنة 1737) ليتوالى ظهور الجامعات الأخرى. كانت أدوار هذه الجامعات تتمثل في التعليم وإرساء التقاليد والمعايير الأكاديمية، وفي مقدمة ذلك الحرية الأكاديمية في مقابل الاعتبارات التي تفرضها الكنيسة؛ وفي هذه المرحلة كان إنشاء المعرفة مهمة الباحثين والعلماء، وليس مهمة الجامعة ككل.

وفي القرن العشرين، الذي يعتبر قرن التحولات نحو المجتمعات الحديثة، تطورت الجامعات تطورا كبيراً، وأصبح هناك نوعان من الجامعات، هما:

- **جامعات البحث العلمي**: وهي الجامعات التي ترتكز على التقاليد الأكاديمية العريقة، وموجهة بشكل أساسي إلى البحث العلمي؛ وهي الجامعات العريقة التي لا زالت محافظة على تقاليدها القائمة على الحرية الأكاديمية، ومعاييرها الصارمة في القبول، وطرق التعليم ونوعية الخريجين. كما أنّها ترتكز على وظيفة البحث العلمي، حيث تتوافر على مختبرات تجريبية وفرق للبحث العلمي، وبالتالي فإنّ مخرجاتها هي: إنشاء المعرفة الجديدة، والإبداع على مستوى الأفكار والابتكار على مستوى التطبيقات، وتكوين نخب علمية ذات تأهيل علمي عالي التخصص. وهذا النوع من الجامعات، سواء كانت حكومية أم خاصة، عادة ما تتميّز بالتقاليد الأكاديمية الراقية التي تكسبها شخصيتها المعنوية المتميّزة، من حيث مفاهيم وأساليب التدريس والبحث، وعدد الطلبة فيها قليل مقارنة بالنوع الثاني، ويتم اختيارهم وفق شروط صارمة، واختبارات عالية المستوى (في جامعة هارفارد مثلا، 20٪ من المتقدمين يتم قبولهم، وفيما بعد ثلاثة أرباع المقبولين فقط يسجلون).

- **جامعات التعليم الأكاديمي**: وهي الجامعات التي تركز على إعداد الكفاءات المطلوبة في البيئة المهنية، لأغراض عملية وتكوين الإطارات المتخصصة. وهذه الجامعات هي الامتداد التاريخي لوظيفة التعليم الجامعي، إلاّ أنّها أصبحت أكثر تكيّفا لتطورات البيئة العلمية والتكنولوجية وحاجاتها إلى الكفاءات المهنية المتخصصة. ومع زيادة الطلب على الشهادة الجامعية لأغراض التوظيف والعمل، فإنّ هذا النمط من الجامعات أصبح هو الأكثر انتشاراً والأكثر تكيّفا مع متطلبات السوق.

وبصفة عامة تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر، وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد الوطن بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الفرد المزود بأصول المعرفة، وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة ليساهم في بناء المجتمع وتدعيمه، وصنع مستقبل الوطن.

والجامعات تعتبر بذلك كله حقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها، وهي الثروة البشرية، ونظراً لأهمية الغاية التي أنشأت من أجلها الجامعة، تسعى هذه الأخيرة إلى تبني مفهوم إداري أثبت نجاحه في مجال التسيير، ألا وهو مفهوم "إدارة الجودة الشاملة"، الذي هو عبارة عن مدخل شامل متكامل، لتحسين المرونة والفاعلية والتنافس، من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والفهم لجميع أنشطة الجامعة، وتحقيق مشاركة جميع الأساتذة والإداريين، من أجل تحسين مستوى الخدمة التعليمية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المستوى هو:

«ما واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟ وما المعوقات التي تعترضها؟».

للإجابة عن هذا الإشكال تمّ تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية:

- ماهية إدارة الجودة الشاملة؛
- إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي التعليمي؛
- مداخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؛
- أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؛
- مزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؛
- مكوّنات إدارة الجودة الشاملة في الخدمة التعليمية الجامعية؛
- إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: بعض التجارب والاتجاهات العالمية؛
- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الخدمة التعليمية الجامعية.

أولا- ماهية إدارة الجودة الشاملة:

يناقش هذا المحور ماهية إدارة الجودة الشاملة، فيتناول على الترتيب، تعريف إدارة الجودة الشاملة، أهميتها ومبادئها.

1- **تعريف إدارة الجودة الشاملة:** إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس إحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المنظمة (بما فيها المؤسسات التعليمية)، وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنظمة، للوصول لأعلى جودة في مخرجاتها (من سلع و/ أو خدمات) وبأقل تكلفة، تماشياً مع متطلبات المجتمع في تزويده بإطارات وكفاءات متخصصة في مجالات عديدة. ونظراً لأهمية هذا المفهوم في المجال الإداري، تم وضع عدّة تعاريف لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، نذكر منها:

تعريف "**معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي**" الذي يعتبرها: "القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح ومن أوّل مرة، مع الاعتماد على تقييم المستهلك في معرفة تحسين الأداء"[1].

وعرّفها "**Hodgett. R**" على أنّها: "نظام للتسيير يرتكز على الموارد البشرية، يهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في خدمة الزبون بتكلفة تكون دائماً متدنية"[2].

ويعتبر "**Arthar**" إدارة الجودة الشاملة بأنّها: "ثورة ثقافية في الطريقة التي تعمل وتفكر بها الإدارة حول تحسين الجودة، ومدخل يعبر عن مزيد من الإحساس المشترك في ممارسات الإدارة، والتي تؤكد على الاتصالات في الاتجاهين، وعلى أهمية المقاييس الإحصائية"[3].

وعرّفها "**Jablonski**" على أنّها: "مظهر تعاوني لتأدية الأعمال باستخدام مواهب وقدرات العاملين العملية والإدارية، من أجل التحسين المستمر للجودة والإنتاجية، من خلال فرق العمل"[4].

أمّا "**Cole**" فعرّفها على أنّها: "نظام إداري يضع رضا العمال على رأس قائمة الأولويات، بدلاً من التركيز على الأرباح ذات الأمد القصير، إذ أنّ هذا الاتجاه يحقق أرباحاً على المدى الطويل أكثر ثباتاً واستقراراً بالمقارنة مع المدى الزمني القصير"[5].

---

(1) **فريد زين الدين،** "الإطار الفكري والفلسفي لمدخل إدارة الجودة الشاملة"، مجلة الإدارة، (الجزائر: المجلد 30، العدد 01، جويلية 1997)، ص09.

(2) **Brilman Jean,** Les meilleures pratiques du Management au cœur de la performance, (3ème édition, Paris: Editions d'organisation, 2000), P 217.

(3) **فريد زين الدين،** مرجع سبق ذكره، ص 09.

(4) **Joseph Jablonski,** Implementing Total Quality Management: An Overview, (California: Pfeiffer & Company, 1991), P 04.

(5) **خضير كاظم حمود،** إدارة الجودة الشاملة، (ط3، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 75.

في حين أنّ "**Deming**" عرّفها على أنّها: "دقة متوقعة تناسب السوق بتكلفة منخفضة، بمعنى مطابقة الاحتياجات"[1].

كما عرّفها "**عقيلي**" بأنّها: "فلسفة إدارية حديثة، تأخذ شكل نهج، أو نظام إداري شامل، قائم على إحداث تغييرات جذرية لكل شيء داخل المنظمة، من أجل تحسين وتطوير مكوّناتها للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع أو خدمات)، بأقل تكلفة ممكنة، وتحقيق أعلى درجة من الرضا لدى عملائها"[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأنّ إدارة الجودة الشاملة هي نظام يربط بين إدارات وأقسام المنظمة المختلفة والعاملين بها، وما يقومون به من أنشطة متباينة في منظومة متكاملة ومتناسقة، من أجل توطيد العلاقة مع عملاء المنظمة، وبالتالي كسبهم ومن ثم التأثير على المنافسة.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ هناك مجموعة من العوامل أسهمت في لفت الانتباه إلى قضية الجودة وضرورة شمولها، أهمها مايلي[3]:

- حركة التحولات العالمية والتغيرات الاقتصادية والتقنية والثقافية التي أوجدت أوضاعاً جديدة، تجعل الجودة أمراً حتميا في كل ما تقوم به المنظمة من أعمال وما تقدمه من سلع وخدمات؛
- المنافسة العالمية المتصاعدة واشتدادها بين مقدمي السلع والخدمات، ممّا يجعل العملاء في موقف متميّز يسمح لهم بالمفاضلة للحصول على الأجود دائماً؛
- اهتمام الدول والحكومات بتطبيق تقنيات الاتصالات والمعلومات وتطوير أساليب تقديم الخدمات للمواطنين، وضمان حصولهم على أجود المنتجات سواء من مصادر حكومية أم مؤسسات خاصة، وقد أسهمت هذه الحركة التطويرية في لفت انتباه الإدارة إلى معنى الجودة في الأداء وتأثيرها على التميّز في خدمة العميل، وتخفيض التكلفة، ممّا يسهم في ترشيد الأداء الاقتصادي؛

(1) **Jean Philipe Neville,** 'La qualité en question', (Paris : revue française de gestion, Mars 1996), P 39.

(2) **عقيلي عمر وصفي،** المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001)، ص 31.

(3) **كمال رزيق، نصيرة بن عبد الرحمن،** "أبعاد إدارة الجودة الشاملة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، (الجزائر: جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 19، 2009)، ص 128.

- ضغوط العولمة واتجاه الأسواق العالمية للتداخل، وانهيار الحواجز التي تحول دون تدفق المنتجات بين الأسواق، جعل جميع المؤسسات ملزمة على مواكبة المعايير العالمية التي لا يتحقق الالتزام بها دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛
- في ظل الظروف التنافسية التي تعيشها المنظمات، يسهم مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحقيق ميزة تنافسية في السوق العالمي.

2- أهمية إدارة الجودة الشاملة:

إنّ الاستخدام الهادف لإدارة الجودة الشاملة يعمل على تحقيق العديد من آفاق النجاح للمنظمة، المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في ما يلي[1]:

- تحقيق رضا المستهلكين بتقليلها لمشاكل العيوب؛
- زيادة الحصة السوقية؛
- تسهيل تصميم منتجات جديدة؛
- انحسار شكاوي المستهلكين وتقليصها؛
- تخفيض تكاليف الجودة؛
- تقليص الحوادث والشكاوي؛
- زيادة الكفاءة؛
- الارتقاء بالإنتاجية وزيادة الأرباح المحققة؛
- تقديم الحلول النظامية لمشاكل الجودة؛
- الارتقاء بالفاعلية التنظيمية وتقليل معدل دوران العمل؛
- تقليل الفاقد أو التلف على مستوى ساعات العمل، الطاقة والإنتاج؛
- تكامل الأنشطة وتنسيق الجهود؛
- تطوير مستمر في تصاميم المنتجات؛
- بناء الإحساس الفعلي والشعور بالمسؤولية لدى العاملين؛

---

(1) **عبد الحميد البلداوي، زينب شكري محمود نديم،** إدارة الجودة الشاملة والمعولمة (الموثوقية) والتقنيات الحديثة في تطبيقاتها واستدامتها، (ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007)، ص 98.

- **خضير كاظم حمود،** مرجع سبق ذكره، ص ص 78- 81.

- **Cathan Michel & autres,** Maitriser les processus de l'entreprise, (Paris : Editions d'organisation, 1998), P 23.

- تحقيق الميزة التنافسية؛
- تحقيق العمل الجماعي.

3- **مبادئ إدارة الجودة الشاملة:** تقوم فلسفة إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها من أجل الوصول إلى أفضل أداء ممكن، وهي[1]:

✓ **ثقافة المنظمة:** إنّ نجاح إدارة الجودة الشاملة بشكل أساسي، يعتمد على خلق ثقافة تنظيمية بحيث تنسجم القيم والاتجاهات السائدة في المنظمة، مع بيئة إدارة الجودة الشاملة، وتدعيم الاستمرار في العمل وفقاً لخصائصها وخلق علاقات عمل بناءة بين أفرادها، وذلك عن طريق تبني قيم ومفاهيم قائمة على العمل التعاوني بمشاركة جميع العاملين من خلال فرق عمل ممكّنة؛ لاقتراح وإجراء التغييرات المناسبة بهدف إرضاء العميل عن طريق تقديم خدمات، وسلع ذات جودة عالية ترقى لمستوى توقعات واحتياجات العملاء.

✓ **المشاركة والتمكين:** إنّ مشاركة جميع العاملين في المنظمة في تحسين السلع والخدمات من خلال فرق العمل، وحلقات الجودة التي يتم تكوينها لتحديد معوقات الأداء المتميّز، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وتمكين هذه الفرق من إجراء التغييرات التي تقترحها، وخلق بيئة يتمكن العاملون من خلالها من العمل الجماعي، والتحكم بأعمالهم، وتطوير أدائها، واتخاذ القرارات المناسبة تجاهها، مبدأ أساسي من مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وذلك لأنّ المرؤوسين دائماً أكثر قدرة من الإدارة العليا على تحديد المشكلات التي تواجههم في أدائهم لأعمالهم، وإيجاد الحلول المناسبة لها؛ لأنهم يمارسون هذه الأعمال بشكل يومي، كما أنّ المشاركة الفعّلة تخلق مناخاً من القبول أو عدم مقاومة التغيير.

✓ **التدريب:** إدارة الجودة الشاملة تشتمل على مجموعة مفاهيم وأساليب إدارية حديثة، كما تشتمل على أدوات لا بد من استخدامها لتمكين المنظمة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح. ولتمكين العاملين من تطبيق هذه المفاهيم واستخدام أدوات الجودة بفعالية؛ لا بد من التدريب المكثف لجميع العاملين لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق هذا الغرض. ولتمكينهم من

---

(1) **أحمد شاكر العسكري،** التسويق الصناعي: مدخل إستراتيجي، (ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 258- 260.

- **فواز التميمي،** إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للإيزو (9001)، (ط1، عمان: عالم الكتب الحديث/ جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008)، ص 28- 31.

المساهمة في تحسين جودة السلع والخدمات، وتمكينهم أيضا من الأداء بشكل مميّز يحد من الأخطاء والإهدار، وإعادة الأعمال بحيث تؤدى الأعمال بشكل صحيح من المرة الأولى وكل مرة.

✓**التزام الإدارة العليا بالجودة:** إنّ الإدارة العليا في بيئة إدارة الجودة الشاملة تقوم بدور قيادي لتنسيق الجهود وتوحيدها؛ لتحقيق أهداف المنظمة، ويكون التطوير والتنفيذ مهمة العاملين من خلال فرق العمل. ولكي يتحقق النجاح المنشود لإدارة الجودة الشاملة، يجب أن تلتزم الإدارة العليا بهذا المفهوم، ولضمان الالتزام، وإقناع الآخرين به، لا بد أن يبدأ التطبيق في قمة الهرم التنظيمي، ثم ينحدر للمستويات الدنيا.

✓**التركيز على العملاء:** لا توجد منظمة إلاّ وتعمل على تقديم سلع أو خدمات لعملائها. ومعيار النجاح هو مدى رضا العملاء عن تلك السلع أو الخدمات، لذلك يمثل رضا العملاء المحور الأساس لإدارة الجودة الشاملة. فعلى المنظمة أن تسعى باستمرار إلى تحقيق رضا العملاء في الداخل، سواء كانوا موظفين أم إدارات وعملاء في الخارج، وهم المستفيدون من السلع والخدمات، وذلك من خلال تقديم سلعها أو خدماتها، بشكل متميّز يتناسب مع توقعات المستفيدين منها حتّى تكسب ولاءهم، وبذلك يتحقق النجاح والقدرة على المنافسة.

✓**التحسين المستمر:** إدارة الجودة الشاملة ليست برنامجاً تعرف بدايته ونهايته مسبقاً، بل هي جهود للتحسين والتطوير بشكل مستمر دون توقف؛ وذلك لأنّها قائمة على مبدإ أنّ فرص التطوير والتحسين لا تنتهي أبداً، مهما بلغت كفاءة وفعالية الأداء. كما أنّ مستوى الجودة، ورغبات، وتوقعات المستفيدين ليست ثابتة، بل متغيّرة؛ لذلك يجب تقويم الجودة والعمل على تحسينها بشكل مستمر، وفق معلومات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري.

✓**التخطيط الإستراتيجي للجودة:** إنّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة يبدأ بوضع رؤية مستقبلية محددة، وأهداف بعيدة المدى تسعى المنظمة لتحقيقها، وهذه الأخيرة لن تتحقق عن طريق العمل بعشوائية، كما أنّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب مشاركة جميع العاملين في المنظمة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. إلاّ أنّه لا يمكن تحقيق ذلك دون وجود الخطة الإستراتيجية التي تنسق بين هذه الجهود وتوحدها، كما أنّ هذه الخطة تعتبر أفضل أداة للتقويم المستمر، من خلال معرفة ما تم إنجازه مقارنةً بما يجب تحقيقه.

✓**التركيز على العمليات والنتائج معاً:** يجب تركيز الجهود على إيجاد حلول مستمرة للمشاكل التي تعرض بين تحسين نوعية السلع والخدمات، فالنتائج المعيبة تعد مؤشراً على عدم الجودة في العمليات الذاتية.

✓**تجنب الأخطاء قبل وقوعها:** بما أنّ نجاح إدارة الجودة الشاملة يعتمد بشكل كبير على مشاركة العاملين في المنظمة من خلال تقديمه للأفكار، والمقترحات التطويرية والإبداعية؛ إذن لا بد من تحفيزهم وتشجيعهم على المساهمة لتحسين الجودة من خلال تمكينهم من إجراء التغييرات المناسبة، واتخاذ القرارات اللازمة، وإعطائهم الفرصة للإبداع، وابتكار طرق وأساليب عمل حديثة، نابعة من تجربتهم في مجال عملهم.

✓**اتباع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات:** يعتمد مفهوم إدارة الجودة الشاملة على اتخاذ القرارات استناداً إلى الحقائق، وتبني المفهوم العلمي لحل المشكلة من خلال فرص التحسين، ويشترك في التنفيذ جميع العاملين من مديرين وقوى عاملة وعملاء، وذلك من خلال التفهم الكامل للعمل ومشكلاته وكافة المعلومات التي تتخذ على أساسها القرارات، وهذا يعتمد بدوره على جهاز كفء للمعلومات.

✓**القياس والتحليل:** القرارات في بيئة إدارة الجودة الشاملة تتم وفق بيانات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري، لتجنب الأخطاء والسيطرة على الانحرافات في الأداء.

✓**تجنب الأخطاء قبل وقوعها:** يعتبر تحسين الجودة للسلع والخدمات، وزيادة الإنتاج من أهم الأهداف التي تسعى إدارة الجودة الشاملة إلى تحقيقها. والوسيلة لذلك هي الحد من الأخطاء، وإعادة الأعمال والإهدار. وهذا لن يتم إلاّ من خلال منع الأخطاء، والمشكلات الإدارية قبل حدوثها بدلاً من محاولة تصحيحها ومعالجتها بعد حدوثها. أي أنّها تأخذ بمبدإ الوقاية من الأخطاء والعيوب، وذلك عن طريق الفحص والمراجعة، والتحليل المستمر سعياً لمعرفة المشكلات قبل حدوثها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك لأنّ تكلفة الوقاية أقل بكثير من تكلفة العلاج.

✓**الاستفادة من معلومات التغذية العكسية:** تلعب المعلومات دوراً هاماً في تحقيق المبادئ السابقة، ولذلك فإنّ النجاح في الحصول على التغذية العكسية التي تمكن الأفراد من مشرفين ومساعدي مديرين ومديرين من التعايش مع ما يدور في منظماتهم ومراقبة سير عملياتها بدءاً من مرحلة المدخلات، والضمان للارتقاء بمستوى الأداء، وضمان النجاح لمخرجات الإنتاج.

ثانيا- إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي التعليمي:

لم يعد موضوع إدارة الجودة الشاملة والاهتمام بها في المجال التربوي التعليمي حديثاً نسبياً، بعدما وجّهت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى أنظمتها التعليمية نقداً وعدم

الرضا؛ لانخفاض مستوى الجودة فيها. وتزايد الاهتمام بالجودة في هذا المجال بشكل مفاجئ في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وبخاصة في الثمانينيات، للعديد من العوامل التي فرضتها هذه الفترة، ومن أهمها: التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي، والتوسع في التعليم، وزيادة الإقبال عليه في جميع المراحل.

وتعرف إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي التعليمي على أنّها: "عملية مستمرة لتطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللاّزمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتَج التعليمي، بمشاركة جميع أعضاء المؤسسة التعليمية وفي جميع جوانب العمل التعليمي والتربوي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع"[1]. وبذلك فهي تعني: "أداء العمل بأسلوب صحيح متقن وفق مجموعة من المعايير التربوية الضرورية لرفع مستوى جودة المنتَج التعليمي بأقل جهد وكلفة محققا الأهداف التربوية التعليمية، وأهداف المجتمع وسد حاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة علميا".

ويعرف "رودز" الجودة الشاملة في التربية بأنّها: "عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين، وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسن المستمر للمنظمة".

ويعرفها "أحمد درياس" بأنّها: "أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل والطلاب، أي أنّها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة ولكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب وزيادة ثقتهم، وتحسين مركز المؤسسة التعليمية محليا وعالمياً"[2].

ويمكن القول إنّ إدارة الجودة في التعليم هي منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعي بروح الفريق. وهي فلسفة إدارية حديثة، تأخذ شكلا أو نهجا أو نظاما إداريا شاملا قائما على أساس إحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المؤسسة، بحيث

(1) متاح على http://www.girlseduep.gov.sa/aljoda/index.html، تاريخ الاطلاع: 2010/05/10.

(2) **مسعد محمد زياد،** "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية"، متاح على [http://www.drmosad.com/index306.html]، تاريخ الاطلاع: 2010/05/14.

تشمل هذه التغييرات: الفكر، والسلوك، والقيم، والمعتقدات التنظيمية والمفاهيم الإدارية، ونمط القيادة الإدارية، ونظم وإجراءات العمل، والأداء، وغيرها.

ومن التعاريف السابقة، نستنتج أنّه من الضروري بمكان تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، ومشاركة جميع الجهات والإدارات والأفراد في العمل كفريق واحد، والعمل في اتجاه واحد وهو تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في النظام التربوي التعليمي، وتقويم مدى تحقيق الأهداف، ومراجعة الخطوات التنفيذية التي يتم توظيفها.

ويعتبر "إدوارد ديمنج" رائد فكرة الجودة الشاملة، حيث طور أربعة عشر نقطة توضح ما يلزم لإيجاد وتطوير ثقافة الجودة، وتسمى هذه النقاط "جوهر الجودة في التعليم"، وتتلخص فيما يلي[1]:

1. إيجاد التناسق بين الأهداف؛
2. تبني فلسفة الجودة الشاملة؛
3. تقليل الحاجة للتفتيش؛
4. إنجاز الأعمال التعليمية بطرق جديدة؛
5. تحسين الجودة، الإنتاجية، خفض التكاليف؛
6. التعليم مدى الحياة؛
7. القيادة في التعليم؛
8. التخلص من الخوف؛
9. إزالة معوقات النجاح؛
10. خلق ثقافة الجودة؛
11. تحسين العمليات؛
12. مساعدة الطلاب على النجاح؛
13. الالتزام؛
14. المسئولية.

(1) **زيد أبوزيد**، "الجودة الشاملة في التعليم"، مجلة ديوان العرب، متاح على [http://www.diwanalarab.com/spip.php?article9024]، تاريخ الاطلاع: 2010/05/14.

وحتّى يكون للجودة الشاملة وجود في مجال التطبيق الفعلي لا بد من توافر خمسة ملامح أو صفات للتنظيم الناجح لإدارة الجودة الشاملة[1]:

✓ حشد جميع العاملين داخل المؤسسة، بحيث يدفع كل منهم بجهده تجاه الأهداف الإستراتيجية كل فيما يخصه؛

✓ الفهم المتطور والمتكامل للصورة العامة، وخاصة بالنسبة لأسس الجودة الموجهة لإرضاء متطلبات "العميل" والمنصبة على جودة العمليات والإجراءات؛

✓ قيام المؤسسة على فهم العمل الجماعي؛

✓ التخطيط لأهداف لها صفة التحدي القوي، والتي تلزم المؤسسة وأفرادها بارتقاء ملحوظ في نتائج جودة الأداء؛

✓ الإدارة اليومية المنظمة للمؤسسة من خلال استخدام أدوات مؤثرة وفعالة لقياس القدرة على استرجاع المعلومات والبيانات (التغذية العكسية).

ثالثا- مداخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إسقاطاً لمفهوم إدارة الجودة الشاملة على الخدمة التعليمية بالجامعات، فإنّ هذه الأخيرة تعرف بأنّها: "مجموعة من الخصائص والصفات الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية، بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب، وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة الجامعية، وإعداده في صورة خريج جامعي متميّز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المجتمع التنموية"[2]. كما تعرّف على أنّها: "المجموعة المتكاملة من الأهداف والسياسات والعلاقات البينية وطبيعة المعرفة التي تميّز الجامعة والتسهيلات والموارد المختلفة اللاّزمة من أجل الإيفاء بمعايير ومواصفات جودة الخدمة الجامعية المستهدفة"[3].

من خلال ما سبق نستنتج أنّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي يتطلب إحداث تغييرات تنظيمية، قصد تفعيل هذا المفهوم في تحسين الخدمة التعليمية بالجامعة، والقضاء على المشاكل التسييرية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي.

---

(1) **مسعد محمد زياد،** مرجع سبق ذكره.

(2) **يوسف أحمد أبو فارة،** "تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، ورقة بحثية، (فلسطين: جامعة القدس)، ص04.

(3) **Saad Darwich, Najim A.Najim,** The assessment of TQM applications in the Arab universities: the case of Jordan, (Jordan: Al-Zaytoonah university, 2006), P 10.

إنّ إدارة الجودة الشاملة، بسبب ما حققت من مزايا في الصناعة أصبحت مطلوبة، من أجل تطبيقها في الخدمات سواء كان ذلك في الفنادق أم المستشفيات أم المصارف أم شركات التأمين أم في الجامعات. ومن الواضح أنّ الجامعات التي تتميّز بالمستويات العلمية العالية، تكون أكثر استعدادا لتقبل المفاهيم والمطالب الأساسية لإدارة الجودة الشاملة، وإنّ الكثير من الجامعات الأمريكية والأوربية وفي الدول النامية حصلت على جوائز الجودة والتميّز أو على شهادات الأيزو (ISO 9000)* في حركة دؤوبة ومستمرة من أجل الارتقاء بجودة الخدمة الجامعية[1].

إنّ كل مؤسسة تعليمية وبشكل خاص الجامعات تسعى إلى الارتقاء في مجال التعليم، لا بد من أن يكون لديها نظام لإدارة الجودة الشاملة من أجل المحافظة على مكانتها العلمية وسمعتها الأكاديمية وتحسينها. وحسب النموذج الأوروبي لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فإنّ هذا النظام يمكن أن يواجه ثلاث رؤى بديلة، وهي التي افترضتها جمعية الجودة البريطانية (British Association Quality)، وتتمثل في الآتي[2]:

- تركيز إدارة الجودة الشاملة على خصائص التعليم الحديثة، والتي تمتاز بالسهولة وأساليب الإدارة المفتوحة وتفويض الصلاحيات وزيادة الاستقلالية في مهنة التدريس؛
- تركيز إدارة الجودة الشاملة على خصائص التعليم النظامية، التي تمتاز بالجدية، مثل الرقابة والقياس النظامي ومعايير الأداء والطرق الإحصائية فيه. وهذه تحد من حرية التصرف مع التركيز على المناهج؛

---

* الإيزو (ISO) هي اختصار لاسم المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (International Organization for Standardization)، حيث استمد هذا التعريف من الكلمة اليونانية "أيزوس"، والتي تعني: تعادل أو تساو، وتستعمل كلمة "أيزوس" كجزء من العديد من الكلمات التي لها علاقة بالمساواة ككلمة "Isometsic" وتعني مقاسات متساوية، وكلمة "Isonomy" وتعني مساواة الناس في القانون. وإنّ التفكير من التساوي إلى القياس قاد لاختيار "الإيزو ISO" كاسم للمنظمة، والتي مقرها جنيف بسويسرا، والتي تمّ تأسيسها سنة 1946 في أعقاب الحرب العالمية الثانية "لتسهيل التعاون وتوحيد المواصفات الصناعية على المستوى الدولي بهدف تسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات وتطوير التعاون في مجالات التنمية والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد". وهذه المنظمة تقوم بوضع مقاييس عالمية لنظام إدارة الجودة في المنظمات المختلفة، وتشتمل على سلسلة من المعايير على شكل شعارات لكل منها رقم خاص بها، وهي: 9001, 9002, 9003، وكل منها يناسب نوعاً معيناً من المنظمات.

(1) **Johnson.R, Clark.G,** Service Operations Management, (Paris: Pearson Education France, 2001), P 100-101.

- **Gaithe.N, Frazier.G,** Operations, (Australia: South-Western, 2002), P 291.

(2) **Kekale.T,** «TQM in Higher Education: An European Model», See: www.mail.archive.com

• تركيز إدارة الجودة الشاملة على المزيج من العوامل البسيطة والمركبة في التعليم، في محاولة لتحقيق التوازن بين البديلين السابقين، وبما يساعد على الحصول على أكبر قدر من مزايا هذين البديلين.

ومن الواضح أنّ البديل الأول هو الأقرب إلى نمط جامعات البحث العلمي، في حين أنّ البديل الثاني هو أقرب إلى نمط جامعات التعليم الأكاديمي، في حين يكون البديل الثالث يمثل المدى الواسع من توافقيات **(Combinations)** المزيج بين البديلين. ويبين الشكل الموالي هذين البديلين ونمط الجامعة الموافق لكل منهما:

الشكل رقم (01): التحسين المستمر حسب نمط الجامعات

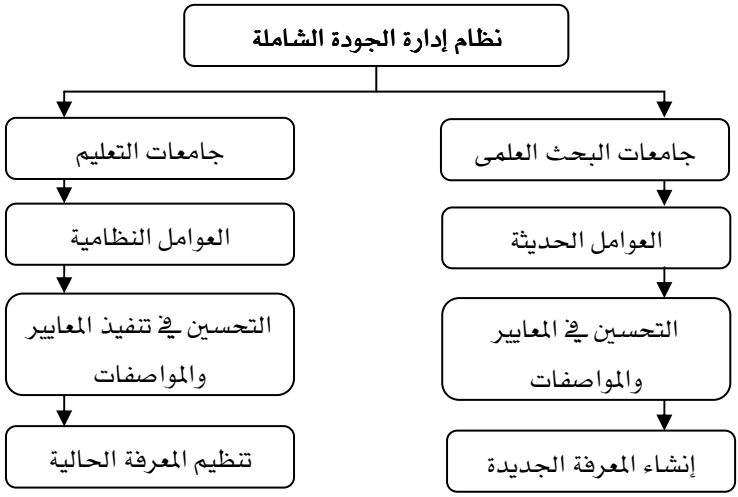

ويلاحظ كذلك من خلال الشكل رقم **(02)** أنّ نظام إدارة الجودة الشاملة مطلوب في كلا النمطين من الجامعات (جامعات البحث العلمي وجامعات التعليم الأكاديمي)، حيث إنّ جامعات البحث العلمي بحاجة إلى التأثير الإيجابي لإدارة الجودة الشاملة في مجال العلاقات، في حين تحتاج جامعات التعليم الأكاديمي إلى إدارة الجودة الشاملة في مجال العملية **(Process)**. وفي الحالتين تمثل إدارة الجودة الشاملة عملية التغيير التي يتم إدخالها في النمطين.

الشكل رقم (02): أنماط الجامعات و"TQM "

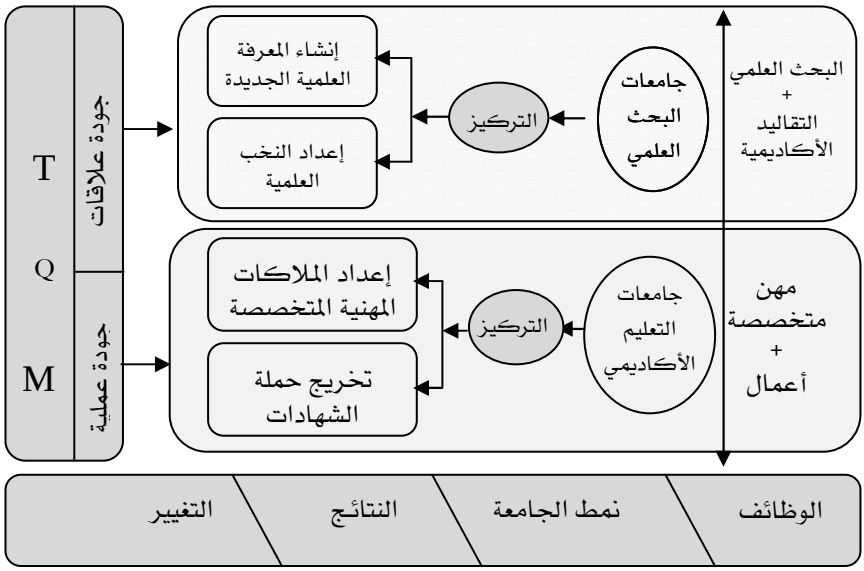

إنّ الجامعات شأنها شأن منظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع الأخرى توجد لتبقى، ولا يمكن أن تبقى إلاّ إذا حققت الجدوى العلمية والاقتصادية. وهذا ما تستطيع تحقيقه من خلال تكريس كل الجهود والطاقات للوصول إلى الأهداف المرجوة. إنّ استقطاب الجامعة لأعداد متزايدة من الطلبة قد يكون مؤشرا على نجاح الجامعة ولكن هذا المؤشر غير كاف، خاصة وأنّ الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي هو نتاج حركة تطور المجتمع أكثر من كونه حصيلة إنجاز جامعي. لهذا لا بد من التعويل أكثر على النتائج المرتبطة بالجودة التي تحققها الجامعة. وهذا ما يمكن تبيانه من خلال ما يلي[1]:

✓ **التقييم الذاتي:** لأنّ الكفاءات العلمية عالية التأهيل هي المسؤولة عن العملية التدريسية وتحسينها ، فإنّ هذه الكفاءات الأكثر قدرة على تقييم النتائج. لهذا فإنّ الرضا الذاتي لدى الأستاذ مؤشر جيّد يمكن الاعتماد عليه في عملية تقييم نتائج العملية التدريسية.

(1) Ibid.

✓**المقارنة مع جامعات أخرى:** إنّ وجود جامعات أخرى يجعل المقارنة فعّالة، سواء بمقارنة النتائج الكلية المتحققة مع أفضل الجامعات أم مقارنة الأنشطة العلمية والإنتاج الأدبي، ومن ثم التحسين على ضوء نتائج المقارنة.

✓**الاعتراف والتمييز:** إنّ الجامعة يمكن أن تتميّز في الجودة الشاملة للخدمة التعليمية التي تقدمها، من خلال عدد الخريجين مقارنة بنسبة الداخلين (قبل أربع سنوات)، وعند توفر جهاز لمتابعة الخريجين فإنّها يمكن أن تتميز فيما يحققه الخريجون عند انخراطهم في العمل.

ويظل التميّز الأهم هو في قدرة الجامعة على المبادرة بالأفكار والتطبيقات لأساليب وتجارب جديدة، وكذلك الكتب والمؤلفات التي يتم تأليفها من قبل الأساتذة ومساهمة الجامعة في الإنتاج العلمي والمعرفي، لإثراء مجالات المعرفة أو المساهمة في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع.

رابعا- أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

مع توسع الحكومات في برامج توفير التعليم وتشجيع الأفراد على مواصلة الدراسة، فإنّ الإقبال على التعليم الجامعي تزايد نتيجة عدّة أسباب- عملية، مهنية واجتماعية- ؛ لذلك فإنّ المجتمعات في الدول المتقدمة والدول النامية أصبحت تتميّز أكثر من أي وقت مضى بالطلب الكبير على التعليم الجامعي. وهذا يعود لعوامل عديدة منها:

✓إنّ التعليم الجامعي هو المتطلب الأساسي لشغل أي مركز إداري ذي أهمية في المنظمات الحكومية أو الخاصة؛

✓إنّ التعليم الجامعي هو المستوى الضروري المطلوب للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة التي يتطلب استخدامها بكفاءة أفراد مختصين (والتعليم الجامعي هو الذي يوفر المتخصصين)؛

✓إنّ التعليم الجامعي هو الحد الأدنى لأفراد المعرفة الذين يكوّن جوهر عملهم هو إنشاء المعرفة الجديدة؛

✓إنّ التعليم الجامعي أصبح مطلوباً من الناحية الاجتماعية بغض النظر عن الطلب عليه من الناحية الأكاديمية أو المهنية.

ولعلّ هذا العامل هو الذي أوجد ضغطا غير مسبوق على التعليم الجامعي، وتحت تأثير هذا الضغط شهد التعليم الجامعي توسعاً كبيراً في الوطن العربي عموما، وبشكل خاص في

الجزائر. والأهم في ذلك هو أنّ هذا التوسع لازال مستمراً، وإذا كان بعض هذا التوسع يمكن تفسيره في حاجة سوق العمل في قطاعاته الحديثة إلى الاختصاصات الجامعية، فإنّ البعض الآخر (وربما هو الأكبر) من هذا التوسع يعود إلى الطلب الاجتماعي الذي يمكن أن نجد أبرز مظاهره في الآتي:

- الإقبال المتزايد على الدراسة الجامعية من قبل الطلبة ذوي معدلات النجاح الدنيا في الدراسة الثانوية من أجل الحصول على الشهادة الجامعية، في حين كانت هذه الفئات في السابق تنخرط في سوق العمل بدلاً من الانخراط في الدراسات الجامعية؛
- الفجوة الكبيرة بين مستوى وأعداد الخريجين من الجامعات واحتياجات سوق العمل لهؤلاء الخريجين؛
- الفجوة بين التخصص والوظيفة، حيث إنّ الحصول على الوظيفة له أولوية على ملاءمة الوظيفة لنوع التخصص.

ويشير **(Schonberger, 1992)** إلى أنّ إدارة الجودة الشاملة تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي[1]:

- تحقيق مستوى أفضل من جودة المنتجات (سلع/ خدمات) وتقليل تذبذب الجودة؛
- استجابة أسرع في عمليات رضا الزبون وتقليل التذبذب في هذه الاستجابة؛
- مرونة أكبر في الاستجابة والتكيّف مع التغيرات في متطلبات واحتياجات الزبون واحتياجات الأسواق؛
- تكاليف أقل من خلال تحسين الجودة وحذف الأعمال التي لا تضيف أية قيمة.

خامسا- مزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إنّ لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي عدّة مزايا، أهمها مايلي[2]:

- تحسين العملية التربوية ومخرجاتها بصورة مستمرة؛
- تطوير المهارات القيادية والإدارية لقيادة المؤسسة التعليمية الجامعية؛

(1) **يوسف أحمد أبو فارة،** مرجع سبق ذكره، ص 05.

(2) **مسعد محمد زياد،** مرجع سبق ذكره.

- **زيد أبوزيد،** مرجع سبق ذكره.

- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات؛
- العمل المستمر من أجل التحسين، والتقليل من الإهدار الناتج عن ترك الجامعة، أو الرسوب؛
- تحقيق رضا المستفيدين (من الطلبة، أولياء الأمور، الأساتذة، مؤسسات الأعمال، المجتمع)؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة؛
- تقديم الخدمات بما يشبع حاجات المستفيد الداخلي والخارجي؛
- توفير أدوات ومعايير لقياس الأداء؛
- الوفاء بمتطلبات التدريس؛
- تقديم خدمة تعليمية علمية تناسب احتياجات الطلاب؛
- مشاركة الطلاب في العمل ووضوح أدوارهم ومسئولياتهم؛
- التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية التعلّمية بالنظام الموجود وقواعده؛
- تحقيق التنافس الشريف بين الطلبة؛
- تأكيد أهمية وضرورة العمل الجماعي؛
- تفعيل التدريس بما يحقق الأهداف التربوية المأمولة؛
- مساهمة الطلبة ومشاركتهم في أخذ القرارات؛
- التركيز على طبيعة العمليات والنشاطات وتحسينها وتطويرها بصفة مستمرة، بدلاً من التركيز على النتائج والمخرجات؛
- اتخاذ قرارات صحيحة بناء على معلومات وبيانات حقيقية؛
- التحوّل إلى ثقافة الإتقان بدل الاجترار، وثقافة الجودة بدل ثقافة الحد الأدنى، ومن التركيز على التعليم إلى التعلّم وإلى توقعات عالية من جانب الأساتذة نحو طلابهم؛
- التحوّل من اكتشاف الخطإ في نهاية العمل إلى الرقابة منذ بدء العمل، ومحاولة تجنب الوقوع فيه؛
- ضبط وتطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية جامعية، نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسئوليات بدقة؛
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية؛
- ضبط شكاوى الطلاب وأولياء أمورهم، والإقلال منها ووضع الحلول المناسبة لها؛
- زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والأساتذة والعاملين بالجامعة؛
- زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات الجامعية والمجتمع؛

- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين بالمؤسسة الجامعية؛
- تمكين إدارة الجامعة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة، والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية لمنع وقوعها مستقبلاً؛
- زيادة الوعي والانتماء نحو المؤسسة الجامعية من قبل الطلاب والمجتمع المحلي؛
- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والعاملين؛
- تطبيق نظام الجودة يمنح المؤسسة التعليمية الجامعية المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.

سادسا- مكوّنات إدارة الجودة الشاملة في الخدمة التعليمية الجامعية:

ترى الباحثة **(Cruickshank, 2003)** أنّ تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في القطاعات الصناعية وقطاعات الرعاية الصحية هي تطبيقات واسعة وبلغت مراحل متقدمة، لكن هذه التطبيقات في قطاع التعليم العالي لا تزال محدودة، لا تصل إلى مستوى التطبيق في المجالات الصناعية بعد. ويشير **(Burkhalter, 1996)** إلى أنّ بعض الجامعات في الولايات المتحدة قد أدركت أهمية مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى الخدمات التعليمية، وفي دراسته تبيّن أنّ **160** جامعة قد تبنت هذا المفهوم بصورة فاعلة، وأنّ **50٪** من هذه الجامعات قد أسست مجالس للجودة **(Quality Councils)**، بحيث تعنى هذه المجالس بقضايا وشؤون جودة الخدمات الجامعية. وترتكز إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المكوّنات، وتتحقق من خلال التنسيق والتكامل بين هذه المكوّنات المختلفة؛ وأهم هذه المكوّنات ما يلي[1]:

✓ **المبدأ الأوّل: التركيز على الزبون**

إنّ قطاع التعليم له خصوصيته، وهذه الخصوصية تنعكس في عدم وضوح من هو الزبون الذي يستهدف بالخدمات الجامعية، وترى الباحثة "**Cruickshank, 2003**" أنّ هناك عدّة وجهات نظر في هذا الموضوع هي:

➢ **الزبون هو الطالب**: وهذا ما ذهب إليه الكثير من الباحثين، أمثال **(Durlabhji-Fusilier, 1999)**، غير أنّ هناك انتقادات كثيرة لهذا التوجه في تعريف الزبون. ويرى **(Bonser, 1992)** أنّ الأساتذة الجامعيين يجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع الطالب كزبون، إذ أنّ الطالب ليس في وضع يؤهله لتحديد ما هي المهارات والمعرفة اللازمة لتعظيم أدائه عند مزاولة العمل بعد التخرج.

(1) **يوسف أحمد أبو فارة،** مرجع سبق ذكره، ص ص 05- 13.

➢ **الزبون هو المشغّل**: وهذا الرأي ذهب إليه باحثون كثيرون أيضا، وهنا يجري التعامل مع الطالب على أنّه منتوج، ولذلك يجري التركيز على هذا المنتوج (الطالب) وتمكينه بالمعرفة والمهارات اللازمة وتقديمه إلى سوق العمل، ولذلك تجري دراسة حاجات وتوقعات هذا السوق (مجموعة من المشغلين) ليقدم إليهم الطلبة بالمواصفات المطلوبة التي تفي بحاجات السوق **(Bailey-Bennett, 1996)**.

➢ **الزبون يختلف باختلاف الخدمة الجامعية**: فهناك ثلاث فئات من الزبائن، هم زبائن الخدمات التعليمية وزبائن خدمات البحث العلمي وزبائن الخدمات الأخرى للجامعة **(Hebert-Dellana-Bass, 1995)**.

إنّ متطلبات النجاح لأية منظمة تفرض عليها أن تبني أعمالها وخططها ونظمها على قاعدة تلبية حاجات ورغبات الزبون، والتعاطي مع الرضا كهدف إستراتيجي عام. ويشير **(George, 1995)** إلى أنّ التركيز على الزبون يحقق للمنظمة منافع متعددة أهمها:

- تحسين عوائد المنظمة، إذ أنّ التركيز على الزبون يؤدي إلى كسب زبائن بمستوى عالٍ من الرضا، وهذا يحقق ولاء مرتفعا لديهم، ممّا يؤدي إلى تحسين الحصة السوقية؛
- تلبية حاجات العاملين في التعرّف على مستوى رضا الزبون عن الخدمات التي تقدم إليه، وهذا يساعد في تحسين جودة أداء الخدمة؛
- التركيز على تحقيق التحسين المستمر بصورة متكاملة، إذ أنّ الاهتمام بالزبون يؤدي إلى توجيه جهود أفراد المنظمة نحو تحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح؛
- التركيز على الزبون يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، إذ أنّ شعور الزبون بأنّ المنظمة تهتم به وتسعى إلى تلبية حاجاته ورغباته يؤدي إلى تعميق الولاء لمنتجاتها.

وفي مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن يكون التركيز الأساسي لإدارة الجامعة على حاجات ورغبات الطالب المشروعة، التي تؤهل الطالب لتحقيق النجاح في أسواق العمل وخدمة المجتمع بكفاءة وفاعلية، كما ينبغي التركيز على احتياجات أسواق العمل واحتياجات المجتمع.

✓**المبدأ الثاني: الثقافة التنظيمية.**

ويؤكّد **(Gore, 1999)** أنّ الثقافة التنظيمية تلعب دورا مهمّا في تعزيز تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في جميع وحدات المنظمة، ودور الإدارة هو تعزيز الثقافة المناسبة التي تنسجم مع أهداف وتوجهات إدارة الجودة الشاملة.

ويشير **(Corbett-Rastrick, 2000)** إلى أنّ تميّز المنظمة يعتمد بصورة أساسية على ثقافة أفراد هذه المنظمة من خلال الأساليب التي تعلّموها ويتعلمونها، والتي تحدد كيف يفكرون وكيف يشعرون وكيف يتصرفون.

إنّ النجاح في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أية جامعة يتطلب ترسيخ ثقافة تنظيمية للجامعة تنسجم مع مضامين الجودة الشاملة.

ويؤكد **(Sarason,1995)** أنّه يقع على عاتق المشاركين في تخطيط وتنفيذ النظام التعليمي العالي- كل حسب موقعه وطريقته- تحديد وحماية الاتجاهات والمعتقدات والنظريات التي تتعلق بالهدف العام للتعليم ودور الأساتذة وكيفية تعلم الطلبة وطبيعة التسهيلات والتجهيزات اللازمة وطبيعة التنظيم اللاّزم وغيرها.

✓**المبدأ الثالث: تصميم العملية.**

إنّ نظام التعليم العالي يتكوّن من مدخلات ومخرجات، ولا يمكن تعظيم المخرجات التعليمية (في صورة خريجين) من المدخلات الجامعية إلاّ عبر تصميم العملية التعليمية في ضوء مضامين إدارة الجودة الشاملة. ويجري تصميم العملية التعليمية بمشاركة إدارة الجامعة والأكاديميين والمستفيدين. والعملية التعليمية هي مجموعة من الأنشطة والمهام المترابطة التي تعمل على تحويل المدخلات الجامعية إلى مخرجات في صورة خريجين وبحث علمي وخدمات للمجتمع.

✓**المبدأ الرابع: التزام الإدارة العليا بإدارة الجودة الشاملة**

إنّ نجاح الجامعة في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة يعتمد على دعم الإدارة العليا والتزامها وقناعتها بتبني هذا المدخل، وهذه الفلسفة في كل عمليات وأنشطة ووحدات المؤسسة التعليمية. وينبغي أن تمتلك الإدارة الجامعية صفات قيادية تجعلها قادرة على التأثير في الأكاديميين والإداريين، وتحفيز الرغبة لديهم لتحقيق أهداف الجامعة بصورة طوعية أو تحقيق ما يتجاوز هذه الأهداف. وهناك مجموعة من المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في الإدارة لتكون قادرة على تطبيق مضامين إدارة الجودة الشاملة، مثل فهم حاجات الأفراد ورغباتهم

وقدراتهم والاعتراف بإنجازاتهم ومكافأتهم والعدالة وتمكين العاملين ومنحهم الاستقلالية وتحقيق الأمن الوظيفي وغيرها.

ويشير **(Bass & al, 1996)** إلى أنّ الكثير من الأكاديميين يعارضون توجيهات الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في القاعة التدريسية (قاعة المحاضرات)، إذ أنّهم يرون في هذه التوجيهات مجرد إملاءات من الإدارة العليا للجامعة، ويعتقدون أنّه تدخل غير مبرر في أعمال الأساتذة في قاعات المحاضرات. إنّ موقف الأكاديميين هذا يعد عائقا أمام إدارات الجامعات التي تسعى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الأكاديمية، وهذا أيضا يفسر سر نجاح الكثير من الجامعات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية لأعمال الجامعة وكلياتها المختلفة بصورة تفوق بكثير نجاحها في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الأكاديمية.

✓المبدأ الخامس: التحسين المستمر

إنّ هدف التحسين المستمر للعملية التعليمية هو إدخال التحسينات اللاّزمة والمستمرة على هذه العملية، على ضوء البيانات المتجددة وتغيّر حاجات المستفيدين واحتياجات الأسواق والمجتمع. وقد اقترح "**Philip Crosby**" مجموعة من الخطوات لتحقيق التحسين المستمر، وهي:

- التزام الإدارة العليا بالجودة التزاما طويل الأجل؛
- تكوين فرق الجودة بأهداف محددة وواضحة؛
- تحديد المشكلات الحالية والمشكلات المحتملة؛
- تقدير تكاليف الجودة وتحديد آلية استخدامها كأداة إدارية؛
- زيادة الوعي والفهم والإدراك للجودة والتزام العاملين بها؛
- حل المشكلات وتصحيح الخلل وتجنب ما قد يحدث؛
- تأسيس برنامج جودة خال من العيوب؛
- تدريب المشرفين للقيام بمسؤوليات برنامج الجودة؛
- العمل باستمرار على بيان أهمية التخلص من العيوب من البداية؛
- تحديد أهداف التحسين المستمر، وحفز الأفراد وفرق العمل للقيام بذلك؛
- تشجيع العاملين لإبلاغ الإدارة بالمشكلات والعقبات التي تعيق تحقيق أهداف الجودة الشاملة؛
- تشجيع وحفز العاملين على المشاركة، ومنحهم الاحترام والتقدير الذي يليق بهم؛
- تعريف مجالس الجودة بدورها المهم في تنمية الاتصالات المستمرة؛
- العمل باستمرار على نشر ثقافة الجودة، وبأن تحسين الجودة عملية مستمرة.

وينبغي على الجامعة متابعة الأعمال بصورة مستمرة للتوصل إلى أساليب أفضل لتحسين وتطوير الخدمات الجامعية. وأن تعتمد مدخلا نظميا للتحسين المستمر، باعتماد الأساليب العلمية، وعلى أن تكون عملية التحسين ذات طبيعة متكررة.

✓المبدأ السادس: التركيز على العاملين

من خلال المشاركة والتدريب ومن خلال علاقات العمل الجيّدة التي تعتمد على الثقة، وهذا يتحقق من خلال تمكين العاملين والتزام الإدارة العليا بمضامين إدارة الجودة الشاملة والثقافة التنظيمية المنفتحة نحو الجودة الشاملة.

وتعد المشاركة عنصرا مهما من عناصر تحقيق إدارة الجودة الشاملة، إذ أنّ إشراك العاملين في صناعة القرار يسهل على المنظمة إجراء الكثير من التغييرات التنظيمية المطلوبة لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة بنجاح. والمشاركة تشجع عمليات الإبداع والابتكار في صفوف العاملين، ولتحقيق المشاركة ينبغي التركيز على بناء فرق العمل واعتماد نموذج تغيير يركز على إشراك العاملين في تخطيط وتنفيذ عملية التغيير، واعتماد الإستراتيجيات القيادية التي تركز على تأسيس مضامين إدارة الجودة الشاملة في جميع وحدات ومستويات المنظمة أو الجامعة.

✓المبدأ السابع: القياس الدقيق لجميع العناصر المتعلقة بالأعمال

ينبغي تدريب العاملين جيدا بخصوص ما ينبغي قياسه، وكيف سيجري قياسه وكيف ستفسر البيانات، وهناك نظم كثيرة جرى تطويرها لقياس وتطوير جودة الخدمات التعليمية بصورة مستمرة معتمدة على قاعدة تكنولوجية متطورة. ويشير **(Welsh-Dey, 2002)** إلى إحدى هذه النظم، وهو نظام قياس الجودة للتعليم العالي، وهذا النظام جرى تطويره وتبنيه في جامعة "**Louisville**"، وبدأت الجامعة في تنفيذ هذا النظام في العام **1998**، وهو نموذج لدعم التغير التنظيمي من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية على رصد وكشف التحديات التي تقف في وجه تحقيق ضمان الجودة وتحسين الجودة. ويؤكد هذا الباحث على أنّ هناك مستويين يجري فيهما قياس وضمان جودة الخدمات الجامعية، وهما:

أ- مستوى الوحدات الأكاديمية: في هذا المستوى يجري استطلاع آراء خمس مجموعات من المستفيدين حول جودة الخدمات الأكاديمية للجامعة، وهذه المجموعات هي:

- الطلبة المستمرون في الدراسة؛

- الطلبة في فصل التخرج؛
- الخريجون الذين مضى على تخرجهم سنة؛
- الخريجون الذين مضى على تخرجهم خمس سنوات؛
- المشغلون (أرباب العمل) الّذين يشغلون خريجي الجامعة.

ب- مستوى الخدمات الجامعية الداعمة: يجري استطلاع الآراء حول الخدمات الإدارية والخدمات الجامعية الداعمة (المساندة)، وهذا الاستطلاع يشمل:

- مستخدمي مكتبة/ مكتبات الجامعة؛
- مقدمي وكاتبي شروط الجوائز؛
- مستخدمي تكنولوجيا المعلومات؛
- الطلبة الجدد؛
- أهالي الطلبة؛
- الطلبة الوافدين من خارج الدولة.

ويشير **(Blackmur, 2004)** إلى أنّ هناك مشكلات كثيرة في قياس مستوى جودة الخدمات الجامعية، وأهم هذه المشكلات ما يلي:

✓لا يمكن قياس مستوى ضمان جودة الخدمات الجامعية لحقل محدد بدقة دون زيارة هذا الحقل أكثر من مرة، ودون المعايشة الحقيقية مع الأستاذ والإداري والطلبة؛

✓عدم إجابة المستجوبين عن الأسئلة القياسية بدقة وموضوعية، وهذا يعكس صورة غير الصورة الحقيقية لضمان الجودة؛

✓الخريجون في كثير من الحالات لا يجيبون بسلبية عندما توجه إليهم أسئلة تتعلق بمستوى ضمان الجودة في الجامعات التي حصلوا منها على درجاتهم العلمية، إذ أنّهم يعتقدون أنّهم يسيئون- عندما يجيبون بسلبية- إلى أنفسهم، وإلى درجاتهم العلمية؛

✓عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية حول مستوى ضمان الجودة في الجامعة وكلياتها المختلفة، ومن هنا فإنّ بعض الجهات الخارجية تعمل على بناء بنك معلومات تتوفر فيه البيانات والمعلومات الكاملة والكافية والمحدّثة حول اختصاصات الجامعات، وحول

المستفيدين الحاليين والمحتملين، وحول مستويات رضا الطلبة والخريجين والمشغّلين عن المهارات والمعرفة المكتسبة من الجامعة؛

✓الكثير من الجامعات تتمتع بسمعة حسنة فيما يتعلق بضمان جودة خدماتها التعليمية، وتوجهاتها نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، لكن هذه السمعة الحسنة ليس بالضرورة هي الواقع، إذ أنّ كثيرا من المؤسسات التعليمية تكتسب عند تأسيسها سمعة حسنة، لكن مستوى جودتها بعد ذلك يتراجع، ومع ذلك ربما تظل السمعة الحسنة تلازمها.

سابعا- إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: بعض التجارب والاتجاهات العالمية

يتناول هذا المحور بعض التجارب والاتجاهات العالمية لإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وهذا كما يلي:

1- جامعة نورث ويست ميسوري ستايت "Norht Missourt State University"، بدأت هذه الجامعة التي تعد رائدة في مجال إدارة الجودة الشاملة "TQM" تجربتها سنة1986، وذلك بعد عامين من تولى (Dr.Dean Hubbard) رئاسة الجامعة، إذ في عام 1991 قامت الجامعة بتطوير ثقافتها النوعية، في سنة 1994 تقدمت الجامعة بطلب للحصول على "جائزة ميسوري للجودة"، وعندما تبنّت هذه الجامعة ثقافة الجودة أسهمت هيئة التدريس والموظفين في إنتاج قائمة ضمن ما يزيد على 200 فكرة تتعلق بالتغيرات الممكنة في الحرم الجامعي، تم اختيار 42 بنداً من القائمة ليتم تنفيذها على مدى سبع سنوات، وفي نهاية تلك الفترة قامت الجامعة بتنفيذ ما يلي بنجاح[1]:

- دمجت سبع كليات في أربع؛
- ألغت 24 برنامجا كانت المشاركة فيه دون المستوى المطلوب أو متدنية الجودة؛
- حولت 6% من مخصصات الإدارة والخدمات الأكاديمية المساندة في الميزانية إلى التدريس؛
- زادت رواتب أعضاء هيئة التدريس بنسبة 15 % دون مستوى نظائرهم في المؤسسات التعليمية المماثلة لها في النقطة فوق المعدل؛
- أزالت تراكماً لمشروعات الصيانة غير المنجزة خلال الستة أشهر إلى ثمانية عشر شهرا السابقة؛
- حددت الكفاءة الرئيسية التي ينبغي على كل طالب الإلمام بها والمقررات المطلوبة لإيصال التعليم؛

(1) **وصاف سعيدي، بوحنية قوي،** تسويق الجامعات عالميا من خلال مدخل الجودة الشاملة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول: استشراف مستقبل التعليم، متاح على] unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/.../unpan024025.pdf[، تاريخ الاطلاع: 2010/05/10.

- حولت عجزاً مقداره مليون دولار إلى احتياطي مقداره ثلاثة ملايين دولار؛
- زادت تسجيل الطلاب بنسبة **26 %** من القدرة الاستيعابية؛
- أقامت حرما جامعيا إلكترونيا شاملا في أمريكا؛
- أقامت امتحانا نهائيا شاملا للتخرج في الأقسام الدراسية كافة تقريبا.

2- فكرة بيت الجودة في اليابان: تأسست هذه التجربة في المجال الصناعي في الجامعات اليابانية، ويعني "بيت الجودة" مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تسهم في تحقيق الجودة الشاملة، وتحدد مرتكزاتها في[1]:

- السطح أو البنية الفوقية وتتكون من ثلاثة أنظمة تؤثر في الجودة الشاملة وأداتها، وهي النظام الاجتماعي والنظام الإداري والنظام التقني؛
- ركائز الجودة، وهي: خدمة العمل، احترام البشر، والإدارة بالحقائق، والتحسين المستمر؛
- الأصول والأحكام الحجرية التي يرتكز عليها السقف والأعمدة، ويتكون كل منها من أربع عمليات؛
- الأصول الإستراتيجية، وعمليات، ومشروع، وإنسانية الإدارة؛
- الأركان، المهمة، الرؤية، القيم، الأهداف والقضايا.

3- المشروع الأوربي الرائد لجودة التقويم في التعليم العالي "The Eurpean Pilot Project For Evaluation Quality in Higher education": ركز هذا المشروع الذي أقامته اللجنة الأوروبية "European commission" على تقويم التدريس والتعليم في الجامعات مع الأخذ في الحسبان أنشطة البحث ومدى تأثيرها على العملية التعليمية في مادتين دراسيتين هما: العلوم الهندسية وعلوم الاتصالات والمعلومات، وشاركت **46** مؤسسة تعليمية تم تقويمها في نفس الفترة الزمنية الممتدة من نوفمبر **1994** إلى جوان **1995**، ونتج عنه **46** تقريرا للتقويم الذاتي وعدد مماثل من تقارير التقويم على المستوى المؤسسي، **18** تقريرا قوميا يحلل الخبرة على المستوى القومي، وتقريرا نهائيا على المستوى الأوروبي في نوفمبر **1995** قائم على التقارير القومية يعرض ويحلل خبرة الأوّل مع المشروع الرائد ويقدم مقترحات التعاون المستقبلي وأنشطة المتابعة المستقبلية.

اعتمدت اللجنة الأوروبية وجماعاتها الاستشارية على جماعة الإدارة التي قدمت لها القيادة التقنية والفنية للمشروع، ووضعت إطار العمل المنهجي لنقل الخبرة بين الدول المشتركة فكانت

(1) المرجع السابق.

تتكون من ستة خبراء من أجهزة التقويم، هي: الدانمارك وفرنسا ونيوزلندا والمملكة المتحدة وممثل كل من ألمانيا والبرتغال والنرويج، وقامت السكرتارية المفوضة بعملية الربط بين الدول المشتركة، وتم وصف أهداف وطريقة تنظيم المشروع، إلى جانب وضع خطط إرشادية وتعليمات تتعلق بالتقويم الذاتي وبعمليات مراجعة العملاء، وتشكيل مسؤولية الجماعات المتنوعة المسؤولة قوميا عن المشروع، والمبادئ العامة الأربعة للتقويم هي: استقلالية الإجراءات المتعلقة بتقويم الجودة، التقويم الذاتي، التقويم الخارجي عن طريق جماعة مراجعة الزملاء، النشر وكتابة التقويم الذي يبين نواحي القوة ونواحي الضعف ويقترح التحسينات.

4- على المستوى العربي: أمّا على المستوى العربي، فالجامعيون العرب لم ينتبهوا إلى إمكانية استخدام مفهوم إدارة الجودة في التعليم إلاّ قبل بضعة أعوام فقط. لذا فإنّ معظم المؤلفات العربية حول إدارة الجودة، تدور حول استخدام هذه الفلسفة لفحص مستوى إدارة المنظمات للتأكد من استيفائها متطلبات التأهيل للمواصفات القياسية والحصول على شهادة الإيزو.

وهناك محاولات جديدة لبعض المؤسسات التربوية في دول الخليج العربي لتطبيق نظام إدارة الجودة فيها، ومنها "مدارس الرواد بالمملكة العربية السعودية"، حيث استطاعت تطبيق هذا النظام، والحصول على شهادة الجودة العالمية "**ISO 9002**" سنة **1997**، لتكون أوّل مؤسسة تربوية في السعودية، وفي العالم العربي تنال هذه الشهادة الدولية. كما حصلت هذه المدارس على شهادة الجودة العالمية "**ISO 9001**" سنة **2002**. إلى جانب ذلك، تبنّت وزارة التربية والتعليم الأردنية استخدام نظام إدارة الجودة "**ISO 9001**"؛ لتطوير أداء وحداتها الإدارية في المركز، وفي مديريتي تربية عمان الثانية ومأدبا، تمهيداً لتعميمه على باقي مديريات التربية والتعليم في المملكة وصولاً إلى المدرسة. وقد حصلت الوزارة على شهادة الجودة العالمية سنة **2002**، واستمرارية للتحديث والتطوير، فقد انتقلت الوزارة من استخدام نظام إدارة الجودة " **ISO 9001**" إصدار سنة **1994**، إلى إصدار سنة **2000**. كما حصلت مدارس الكلية العلمية الإسلامية على شهادة الجودة العالمية "**ISO 9001**" إصدار **2000**، ويذكر أنّ مدارس الكلية كانت قد حصلت على شهادة "**ISO 9001**" إصدار **1994** في سنة **2000**[1]. وبذلك تكون تجارب الدول الخليجية في تطبيق نظام الجودة في العمل التربوي قد انحصرت فيما يلي:

- ✓ المناهج والكتب المدرسية؛

(1) **فواز التميمي،** مرجع سبق ذكره، ص 83.

- ✓أداء المعلمين؛
- ✓المباني المدرسية؛
- ✓العمل التربوي.

وقد رأت هذه الدول أنّ تطبيق نظام إدارة الجودة في العمل التربوي (بناءً على تجربتها) يؤدي إلى:

- ✓تحسين كفاءة الإدارة التربوية؛
- ✓رفع مستوى أداء المعلمين؛
- ✓تنمية البيئة الإدارية؛
- ✓تحسين مخرجات التعليم؛
- ✓إتقان الكفاءات المهنية؛
- ✓تطوير أساليب القياس والتقويم؛
- ✓تحسين استخدام التقنيات التربوية.

ثامنا- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الخدمة التعليمية الجامعية:

تؤكد الدراسات والبحوث التي أجريت في الجامعات بالوطن العربي، أنّ هناك بعض المعوّقات المتعلقة بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الجامعات أهمها مايلي[1]:

- ✓عدم التزام الإدارة العليا؛
- ✓المواقف السلبية لبعض العاملين في الجامعات لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها؛
- ✓محدودية فهم المدراء لأهمية تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة، ومدى ارتباطها بتحسين المستوى العلمي للطلبة؛
- ✓التركيز على أساليب معيّنة في إدارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل؛
- ✓عدم انتقال التدريب إلى مرحلة التطبيق؛

(1) **عبد الرحمان بن عنتر،** "إدارة الجودة الشاملة كتوجه تنافسي في المنظمات المعاصرة"، (مجلة الباحث، العدد06/ 2008)، ص ص 182- 183.

- **مسعد محمد زياد،** مرجع سبق ذكره.
- **يوسف أحمد أبو فارة،** مرجع سبق ذكره، ص 05.
- **فواز التميمي،** مرجع سبق ذكره، ص 85.

✓شعور الأكاديميين بأنّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها، وصعوبة التوفيق بين ما يتمتعون به من تفويض للسلطة وما تقتضيه إدارة الجودة الشاملة من رقابة لتحقيق أهداف الجامعة في صورة مضامين إدارة الجودة الشاملة **(Koch-Fisher, 1998)**؛

✓الثقافة التسييرية السائدة في الجامعات ترعى وتشجع وتكافئ الإنجازات الفردية أكثر بكثير من رعاية وتشجيع ومكافأة الإنجازات الجماعية والإنجازات التنظيمية**(Ruben, 1995)**؛

✓مقاومة التغيير سواء من العاملين أم من الإدارات؛

✓التغيير الدائم في القيادات الإدارية العليا؛

✓عدم مرونة القوانين والأنظمة؛

✓انتشار ظاهرة عولمة المعرفة، وأثرها على زيادة الاهتمام بالجامعات الأجنبية وتدفق الطلبة نحو هذه الجامعات، ممّا جعل الاهتمام بالمتغيرات العالمية من حتميات بلوغ أعلى درجات الجودة في التعليم العالي؛

✓وضع برامج محدودة وضيقة الأبعاد لتحسين جودة الخدمة التعليمية، ممّا يعترض تطور الإبداع على المدى البعيد؛

✓التحديات المرتبطة بترسيخ الشفافية في العمل الإداري بالجامعة، وهي الوضوح في القوانين والإجراءات المتعلقة بتوظيف الأساتذة، طريقة تقييم الطلبة، أساليب مناقشة مذكرات وبحوث التخرج، طرق تقييم عمل الأساتذة... إلخ؛

✓صعوبة قياس وتقييم نتائج العمل؛

✓قلة الإمكانات المالية؛

✓نقص الكفاءات البشرية؛

✓التحديات المرتبطة بالتخلص من جميع مظاهر الفساد الإداري، بهدف الوصول إلى جامعات متطورة قادرة على تقديم الخدمة التعليمية ذات الجودة المتميزة للطلبة؛

✓تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة الجامعية؛

✓التحديات المرتبطة باستقطاب الموارد البشرية المتمكّنة في عالم المعلوماتية، والاتصالات التكنولوجية والخبيرة بأنماط الإدارة الحديثة وذات الفكر الإبداعي؛

✓توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد.

خاتمة:

إنّ تنامي عدد الجامعات والتزايد الكبير في عدد الطلبة في بيئة تنافسية، جعل الإدارة الجامعية معنية بإدارة الجودة الشاملة **(TQM)** وبجوائز الجودة والتميّز من أجل الاستجابة الفعّالة للسوق الآخذ في الاتساع. وهذا السوق هو الذي بات يفرض بشكل متزايد منطق الأعمال على بعض سياسات وخيارات هذه الجامعات.

ولعلّ التمييز المهم في هذا المجال، هو بين جامعات البحث العلمي التي تركّز على إنشاء المعرفة العلمية الجديدة وإعداد النخب العلمية، وجامعات التعليم الأكاديمي التي تركّز على إعداد الملكات المهنية المتخصصة وتخريج حملة الشهادات.

إنّ جامعات البحث العلمي تتسم بالتركيز على السياسات والنظم والأفراد الأكاديميين من ذوي التخصص العالي وتضع شروطاً صارمة للانتساب إليها والتخرج منها، في المقابل نجد جامعات التعليم الأكاديمي وهي في الغالب جامعات خاصة تتسم بالتركيز على مواصفات الحد الأدنى في القبول والعملية التعليمية والمناهج والمخرجات؛ ويتزايد هذا الاتجاه تحت تأثير الطلب المتزايد على الشهادة الجامعية في المجتمعات العربية لأغراض العمل أو متطلبات الحياة الاجتماعية ممّا يجعلها أقرب إلى الأعمال. لهذا فإنّ مفهوم إدارة الجودة الشاملة، ضروري لكلا النوعين من الجامعات، رغم أنّ كل نوع منهما له حاجاته المتميّزة في تطبيق هذا المفهوم. ويتطلب نجاح إدارة الجودة الشاملة تطوير ثقافة الجودة وترسيخها، لأنّها تقوم بتحسين مستوى أداء الخدمة التعليمية بالجامعات، وبالتالي توفر فرص اكتساب العلوم والمعارف بصورة جيدة، وحسب معايير الجودة في مجال التعليم العالي.

الشراكة الأوروبية – العربية
وآثارها المحتملة على الاقتصادات العربية

د. شنايت صباح

ملخص المقال باللغة العربية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة ذات أهمية إستراتيجية إلى الحد الذي أدى إلى اعتبارها من أولويات سياسته الخارجية، وفي إطار هذا المشروع تحكم العلاقات الأوروبية- العربية اتفاقيات شراكة ثنائية وضع لبنتها إعلان برشلونة عام 1995 ويستهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، تحسين مستوى معيشة الأفراد، رفع مستوى التشغيل وتخفيف حدة الهوة بين مستويات التنمية بين ضفتي المتوسط، وكذا تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي جنوب- جنوب، أما في مجال التعاون الصناعي فيستهدف الاتحاد الأوروبي رفع القدرة التنافسية للدول العربية (المتوسطية) مع العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى المنطقة.

ويتمحور سؤال إشكالية هذا المقال في: **ما هي الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي في ظل التفاوت الكبير في مستوى التنمية بين الطرفين؟ وما هي البدائل التأهيلية لتعظيم منافع هذه الشراكة؟**

وسنتناول هذا المقال ضمن الخطة التالية:

- المقدمة.
1- مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقراءة في إعلان برشلونة.
2- خلفيات الشراكة الأوروبية – العربية من المنظور الأوروبي.
3- واقع الاقتصادات العربية المتوسطية غداة إعلان برشلونة.
4- الآثار المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية.
أ- الأثر على التكامل الاقتصادي العربي.
ب- الأثر على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
ج - الأثر الموازني.
د- الأثر على الفقر والتشغيل.
5- البدائل التأهيلية بتعظيم منافع الشراكة مع أوروبا.
- الخاتمة.

Résumé

L'économie mondiale a connu un phénomène progressif qui est le regroupement régional entre les pays d'un niveau économique et social différent.

A partir du début des années (90), il est constaté que les relations Nord – Sud,- sous la pression directe des USA, UE et le japon- sont reformulés sous de nouveaux modèles parmi lesquels « le partenariat».

Et du fait que la partenariat euro- méditerranéen permet des avantages économiques et financiers au pays arabes (méditerranéens), ces derniers ont conclu des accords d'associations avec l'UE sous l'espoir de réaliser des gains sur le plan interne et externe, ce qui nous conduit de chercher à partir de cet article, l'impact probable de ces accords sur les économies arabes méditerranéennes, et décrire les exigences d'un partenariat équilibré.

مقدمة:

يتطلب دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية حيز التنفيذ انطلاق عملية التفكيك الجمركي وانفتاح الاقتصاديات العربية على المنافسة الأوروبية والتي ستكون لا محالة ذات آثار وانعكاسات هامة على الاقتصاديات العربية والهدف من هذا المقال محاولة لتقدير هذه الانعكاسات على الاقتصادات العربية الشريكة وطرح البدائل والعناصر التأهيلية للتخفيف من حدة الصدمة الخارجية.

1- مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقراءة في إعلان برشلونة: إن مشروع الشراكة الذي اقترح في برشلونة عام 1995، يقع في منتصف الطريق ما بين فكرتي التكامل الاقتصادي ومساعدة التنمية، إذ أنه يقترح شراكة مع أوروبا في إطار التبادل الحر وذلك من خلال تزويد الدول الشريكة بإمدادات وتحويلات مالية وتوفير إطار لمساعدة السياسات التجارية وإعادة النظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية على أساس تعاقدي من خلال خلق نوع من التنازلات المتبادلة بين الطرفين.

لقد كان التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية قائما منذ 1972 على نظام الأفضليات المعممة والذي استفادت منه كل دول المنطقة (ما عدا إسرائيل)، هذا النظام كان يسمح لسلع هذه الدول بالنفاذ إلى الأسواق الأوروبية محافظة على درجة عالية من الحماية.

يعد عدم تلاؤم نظام الأفضليات التجارية المعممة مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة وكذا ضعف أثرها على التنمية الاقتصادية في المنطقة أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تعديل سياسته التجارية واقتراح منطقة للتبادل الحر تعفي واردات المنطقة من السلع والمنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية [1].

(1)Agnes chevalier et Bensidoun « L'Europe et la méditerranée, le pari de l'ouverture » , Economica, 1996,p14.

تعتبر الشراكة برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطية، يرتكز على خطة للتعاون المالي الاقتصادي والتجاري وكذا السياسي تجمع بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية أخرى منها ثماني دول عربية وهي سوريا، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر، مصر وفلسطين وأربع دول غير عربية هي تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل، ينتظر أن تشكل المنطقة سوقا من 400 مليون نسمة وتمثل45٪ من الناتج الإجمالي الخام العالمي[1].

يعوض مشروع الشراكة المقترحة في إطار إعلان برشلونة تدريجيا اتفاقيات التعاون الأوروبية تجاه الدول المتوسطية (العربية)، من هذه العناصر:

– إن اتفاقيات الشراكة المقترحة في إطار إعلان برشلونة ستعوض تدريجيا اتفاقيات التعاون وتنفيذ البروتوكولات المالية التي ميزت السياسة الأوروبية منذ سنوات السبعينات.

– يقترح إعلان برشلونة على الدول المتوسطية (العربية) الشريكة أن يصاحب الاتحاد الأوروبي عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي في هذه الدول.

– إن مسار برشلونة يقترح على دول المنطقة مشروعا لا يتعدى في شكله الشراكة ولا يفتح مجالا أو أي آفاق مستقبلية لإمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ولو على الأجل الطويل.

– يشهد التعاون المالي هو الأخير من خلال مشروع الشراكة قطيعة من النظام السابق إذ في حين كانت أهمية الإصلاحات التي تقوم بها من خلال بروتوكولات مالية يتم التفاوض عليها، أصبح الاتحاد الأوروبي يضع إجراءات مالية جديدة، تتمثل في برنامج (MEDA) والذي سيرافق تمويل المساعدات المالية للدول العربية المتوسطية والتي سيكون تخصيصها مشروطا بمدى التقدم في تطبيق بنود الاتفاقية، مستوى تقدم الإصلاحات وتحرير الاقتصاد.

2- خلفيات الشراكة الأوروبية – العربية من المنظور الأوروبي: يصعب إعطاء تفسير وحيد يشمل كل أوجه الاهتمام الأوروبي لطرح مسألة الشراكة الأوروبية مع الدول العربية المتوسطية، فبالعودة إلى تحليل الوثائق الأوروبية إلى جانب الدراسات التي يقدمها بعض علماء الاقتصاد، السياسة والاجتماع يمكن القول إن إعلان برشلونة لا يشمل كل الدوافع والنوايا الكامنة وراء مشروع الشراكة.

إذ يرى الأستاذ فيليب هوغون، أستاذ بجامعة باريس10 أن أوروبا الواسعة التصدير تقوم بـ 45٪من الصادرات العالمية) لها مصلحة في التحرير الكامل للتجارة ولأن الاستثمارات المباشرة لن تتطور إلا إذا توفرت لها الأسواق الواسعة[2].

(1)الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11، ص43.

(2)طانيوس حبيب، الشراكة السورية الأوروبية www.mafhoum.com ، 1988، ص8.

- الشراكة الأوروبية – العربية ليست إلا وسيلة لتخلص الاتحاد من اتفاقياته السابقة والتكيف مع نتائج مفاوضات جولة الأرغواي، وتجاوز المعاملة التفضيلية التي يلتزم بها مع شركائه المتوسطيين العرب.

- يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة إلى تحقيق الاستقرار في البلدان العربية المتوسطية لمواجهة أخطار النزاعات المحلية وبالتالي خطر توسع الهجرة منها إلى أوروبا وخاصة بعد ضغط الهجرة من دول أوروبا الشرقية.

- ضمان مصدر للطاقة من النفط والغاز ومواجهة كل الأخطار المتعلقة بالحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة.

- تحقيق قدرة الاتحاد الأوروبي على الصمود على منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين على المسرح الدولي (الأمريكية واليابان)[1].

- توفير المناخ الملائم لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإدماج إسرائيل في جسم الوطن العربي مع إقامة تعاون وتكامل اقتصادي بينها وبين الدول العربية وربط المجموع لاحقا بأوروبا الكبرى، مما سيؤمن لها منطقة استثمار آمنة للأموال الفائضة في أوروبا.

3- **واقع الاقتصادات العربية المتوسطية غداة إعلان برشلونة:** لقد عرفت معظم الدول المتوسطية المعنية بمشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي غداة إعلان برشلونة استقرارا في مؤشراتها الاقتصادية الكلية ما بين 1996 و 1997 ويرجع هذا الاستقرار إلى المجهودات المسجلة على مستوى برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي انطلقت معظم هذه الدول في تطبيقها. وفيما يلي نظرة عن وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة.

3- 1- تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

✓أظهر مؤشر العجز الموازني في الدول العربية المتوسطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[2] انخفاضا من 8,6٪ سنة 1993 إلى 2,3٪ سنة 1997 إلا أنه عاد ليعرف ارتفاعا إلى 6,3٪ و5,4٪ في كل من عامي 1998و1999 على التوالي، وعلى الرغم من وضع الاستقرار الذي سجله هذا المؤشر مازال يشكل ضغوطا شديدة على كل من موازنة الدول وحسابات المؤسسات العمومية.

(1) سمير عبد الرحمان، البعد السوري في الشراكة المتوسطية، البعث الاقتصادي، العدد69، 1999/08/31.
(2) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999.

✓أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد اتجه خلال الفترة الأخيرة من التسعينات إلى الانخفاض في معظم الدول العربية المتوسطية، إذ سجلت هذه الدول معدلات لم تتجاوز 7٪ خلال عام 1999[1] مما يعكس الآثار الإيجابية لتطبيق السياسات المالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كما سجلت معدلات الفائدة نسبا موجبة محرضة بذلك تنمية الادخار ومنه المساهمة في تمويل الاستثمار.

✓على الرغم من اتجاه معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المتوسطية نحو التحسن إلا أنها بقيت تحت تأثير تقهقر وضعية معدلات البطالة (إذ سجلت 1998 معدل بطالة مقداره 30٪ بالجزائر، 20٪ في مصر ولبنان، 19٪ في المغرب و25٪ في الأردن)[2] مما جعل التوازنات الموازنية السابقة هشة بفعل ضغط الطلب الاجتماعي.

✓أما عن المديونية فتصنف ديون بلدان جنوب المتوسط في مرتبة أعلى من المتوسط بالنسبة لبقية البلدان النامية ويصنف البنك العالمي كلا من الجزائر والأردن ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض والمديونية الثقيلة، كما يصنف المغرب وتونس وتركيا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط والمديونية الثقيلة، أما مصر فتندرج تحت فئة الدخل المنخفض والمديونية المتوسطة[3].

3- 2- تقييم الفقر ومستويات التنمية البشرية: بالرغم من صعوبة قياس الفقر كظاهرة، تبدي الإحصائيات وجود نسبة 5٪ من إجمالي سكان الدول المتوسطية لا يزالون يعيشون بقدرة شرائية أقل من 1 دولار يوميا وهو أضعف بكثير من المستوى في مناطق أخرى في العالم ويعني هذا الوضع ما يقارب 11 مليون شخص. فإذا حددت عتبة الفقر عند مستوى 50 دولار شهريا (وهي العتبة المعتمدة من طرف حكومات الدول المتوسطية) فإن عدد الفقراء في المنطقة يجاور 40 مليون شخص أي ما يقارب 20٪ من إجمالي سكان المنطقة[4].

يعرف الفقر في الدول العربية المتوسطية أشكالا مختلفة فإلى جانب الفقر التقليدي والمعروف بشروط المعيشة المزرية، يتطور نوع آخر من الفقر ناجم عن النزوح الريفي والتصحيحات الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد، هذا النوع الجديد من الفقر يتركز في الأوساط الحضرية ويعمل وفقا لآليات الإقصاء (الإقصاء من عالم الشغل، الإقصاء من المجتمع الاستهلاكي الحديث).

(1) التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999.

(2)Heba Handoussa et jean louis reiffers, Le partenariat euro méditerraniéen, analyse et propositions, institut de la méditerranée, paris, février, 1999, p03.

(3) سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية، الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص44.

(4)F. Bishoy, développement rural et pauvreté dans la région MENA, où-sommes nous? MDF Marrakech, Septembre 1998.

وبتقدير نسب السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، فإن نسبة 17,6٪ من سكان الجزائر يعيشون بـ 2 دولار يوميا مقابل 19,6٪ في المغرب، 22,7٪ في تونس، 23,5٪ في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9٪ في مصر[1].

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر الفقر الإنساني (IPH-1)* فإن 32,4٪ من السكان في الدول العربية المتوسطية يعيشون في ظروف الفقر الإنساني، أفضل هذه الظروف توجد في كل من الأردن 9,8٪، لبنان بـ 11,3 ٪، بينما أسوؤها في المغرب ومصر بـ 39,2٪، 33٪ على التوالي.

4- **الآثار المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية:** لقد تبين مما سبق وجود هوة عميقة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما سيكون له حتما آثار على التوحد العربي والتنمية الاقتصادية في هذه الدول من خلال:

4- 1- الأثر على التكامل الاقتصادي العربي[2]: يصر الشركاء الأوروبيون إصرارا كبيرا من خلال إعلان برشلونة على ضرورة تشجيع التكامل الإقليمي جنوب- جنوب، ومع ذلك لن يكون لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الحر سوى أثر سلبي على مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، إذ ستساهم في إجهاض هذه العملية من خلال الآثار الفرعية التالية:

4- 1- 1- اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية وظاهرة التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية: تنطوي اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية على التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية، إذ على سبيل المثال يقضي أي اتفاق شراكة مبرم مع أي دولة عربية أن السلع الأوروبية تنفذ إلى سوق الدولة العربية المعنية من دون أي حواجز جمركية بعد فترة انتقالية من ثلاث سنوات بالنسبة لبعض السلع إلى أقصى فترة وهي إثناعشرة سنة للسلع الأخرى. وبعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية، سيكون بإمكان السلع الأوروبية النفاذ إلى سوق الدولة العربية من دون التعرض إلى أية رسوم جمركية أو أية رسوم أخرى مماثلة لها. أما سلع الدول العربية الأخرى المماثلة للسلعة الأوروبية، فإنها لن تتمكن من النفاذ إلى سوق الدولة العربية الشريكة مع أوروبا من دون خضوعها لرسوم جمركية قد تكون مرتفعة جدا، إن كانت هذه السلعة ضمن القوائم الاستثنائية، وغالبا ما تتضمن هذه القوائم عددا هائلا من السلع، ويصبح بإمكان سلع

(1) Programme des nations unies pour le développement (PNUD) rapport pour le développement humain, 1999.

* (IPH) يقدر هذا المؤشر قياس الفقر انطلاقا من نسبة السكان حيث أمل الحياة أقل من 40 سنة ويعتمد على:
- نسبة الأمية لدى الكبار.
- نسبة سوء التغذية لدى الأطفال.
- نسبة الحرمان من شروط الحياة الضرورية (المياه الصالحة للشرب، العلاج....)

(2) مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية- الأوروبية، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس 1999، ص104.

الدول العربية (في أحسن الأحوال) أن تلج سوق الدول العربية المعنية على قدم المساواة مع السلع الأوروبية وهذا إن لم تكن على القوائم الاستثنائية. وهذا ما يعني تمييزا ضد المنتج العربي لصالح المنتج الأوروبي، ومن الواضح أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس هذا، أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع غير العربية.

4- 1- 2- اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية تجمد إمكانية انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرتبة أعلى في مراتب التكامل الاقتصادي[1]: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تنتقل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مستوى الاتحاد الجمركي مع بقاء اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية سارية المفعول ومبرر ذلك أن الانتقال إلى المرحلة الموالية لمنطقة التجارة الحرة، ألا وهي الاتحاد الجمركي، يتطلب إدماج البلدان العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي في منطقة جمركية واحدة تتحرك فيها السلع بحرية كاملة، كما لو أنها في قطر واحد مع التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بإخضاع السلع المستوردة من دولة إلى أخرى غير عضو في الاتحاد إلى تعريفة جمركية موحدة، أيا كانت نقطة دخولها إلى الاتحاد الجمركي وبالتالي لا يمكن أن تتصور في ظل ما سبق أن تتمكن سلعة عربية من النفاذ إلى دولة عربية هي عضو في الاتحاد وتقيم علاقة شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون الخضوع إلى قيود جمركية، ومن هنا يبرز التعارض الواضح ما بين المشروعين بل وعلى العكس قد يعمل المشروع الأوروبي على عرقلة مشروع التكاملي العربي.

4- 1- 3- أثر قواعد المنشإ على تحويل التجارة العربية لصالح دول غير عربية وإضعافها مع الدول العربية[2]: تتسم قواعد المنشإ الأوروبية، بالتعقيد والفوضى وتسعى إلى تحقيق الأهداف التجارية للاتحاد الأوروبي دون غيره من التجمعات وتعتبر الأكثر تعقيدا وتفصيلا مما يرفع من تكلفة تطبيقها بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تؤدي قواعد المنشإ الأوروبية إلى خلق التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية إذا لم تكن طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة نفس السلعة إذا كانت مستوردة من دولة غير عربية (إسرائيل، مالطا، قبرص...) على اعتبار أن هذه الدول شريكة للاتحاد الأوروبي.

4- 1- 4- تقوية إلحاق الاقتصادات العربية بدواليب الاقتصاد الأوروبي: ستخلق ضخامة السوق الأوروبية وتنوعها حتما، قوة جذب كبيرة لإلحاق وربط أسواق الدول العربية الأطراف

(1) مهدي حافظ، مرجع سابق، ص 105.

(2) نهال مجدي المغربل، الآثار المتوقعة لقواعد المنشإ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقتليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص21.

في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي وتمارس قوة طاردة للعلاقات فيما بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية الأخرى غير الأطراف فيها. ومما يزيد من حدة هذا الأثر المحتمل ما تتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي.

4- 2- **الأثر على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية:** سيكون لقيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية أثر سلبي على الصناعات التحويلية العربية إما بالقضاء على أغلبها أو منافستها منافسة شرسة من طرف الصناعة التحويلية الأوروبية المتألقة ومما سيزيد حدة الأثر السلبي، ثقافة المستهلك العربي من ذوي الأحوال الميسورة التي تدفعه إلى اقتناء المنتج الأوروبي حتى وإن كان أغلى سعرا، فما بالنا إن كان سعره أقل.

أما الأثر الأخطر فيتمثل في الحيلولة دون إقامة صناعة تحويلية عربية حديثة، أو تطوير ما هو قائم منها فعلا، إذ أن انفتاح الأسواق العربية المتوسطية من دون حماية جمركية لفترة زمنية على الواردات من السلع المصنعة والمتطورة وذات التكنولوجيا العالية كصناعة الإلكترونيات وعتاد المعلوماتية والصناعات الطبية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية مستقبلا[1].

أما فيما يتعلق بتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي، فيتطلب الأمر التفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المادي والاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية (غير المباشر).

فأما النوع الأول فيخشى أن يؤدي إلى سيطرة الأوروبيين على الاقتصادات العربية المتوسطية وممارستهم نفوذا اقتصاديا وسياسيا عليها بسبب الاختلاف الكبير في موازين القوى بين الطرفين من جهة والدعم الكبير الذي يحظى به المستثمرون الأوروبيون من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

أما النوع الثاني والمتمثل في الاستثمارات المالية فإنه خطر من باب أنه يحقن اقتصادات البلدان العربية المضيفة له بعوامل عدم الاستقرار، نتيجة لإمكانية تصفية هذه الاستثمارات في لحظات، خاصة في ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية.

4- 3- **الأثر الموازني[2]:** يتمثل التحدي الذي ستواجهه الدول العربية الشريكة مع أوروبا خلال تطبيق الاتفاقيات في كيفية التوصل إلى تعويض الخسائر من الإيرادات الجمركية دون التسبب في إحداث ارتفاع في العجز الموازني.

(1) محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، ورقة عمل في ملتقى الشراكة الأوروبية تجارب قطرية، غرفة تجارة دمشق، دمشق 2001.

(2) Jean louis raffeirs, Le partenariat euro- méditerranéen, 10 ans après Barcelone, acquis et perspectives, institut de la méditerranée, février, 2005.

أولا: الأثر الموازني لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية العربية مرتبط بوزن الإيرادات الجمركية في الموازنات الوطنية وحصة واردات الدولة من الاتحاد الأوروبي، وسينجم عن إلغاء الرسوم الجمركية نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر (فقد) في الإيرادات العمومية للدولة العربية.

ثانيا: إضافة إلى الأثر المباشر السابق والمتمثل في الخسارة من الإيرادات الجمركية (الموازنية)، فيمكن أن ينشأ عن إحلال الواردات الأوروبية محل الواردات من بقية العالم في الأسواق المحلية، فالمنتجات الأوروبية والتي ستكون أقل عرضة للتعريفات الجمركية ستكون أرخص مقارنة بالمنتجات المستوردة من باقي العالم وبالتالي ستنخفض الإيرادات الجمركية الناتجة عن الواردات غير الأوروبية مما يتسبب في النتائج التالية:

أ- يؤدي انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية في الأسواق المحلية حتما إلى إحلالها محل السلع الوطنية، مما ينتج عنه خسارة ستصيب رقم أعمال المؤسسات الوطنية مما سيحدث أثرا سلبيا على الاقتطاعات الضريبية الخاضعة لها.

ب- انخفاض نشاط المؤسسات بفعل تراجع مبيعاتها قد يساهم في ارتفاع البطالة ومنه تراجع الاستهلاك وما يتعلق به من ضرائب.

ج - ستعاني المؤسسات العمومية من انخفاض أرباحها في حالة الإحلال، مما سيقلص من تحويلات المؤسسات العمومية إلى موازنة الدولة.

4- 4- الأثر على الفقر والتشغيل: سيساهم الدخول في تطبيق نصوص اتفاقيات الشراكة في تراجع مناصب العمل التي يوفرها الوظيف العمومي ومنه ارتفاع لمستويات البطالة وتقليص للأجور المتوسطة مما سيزيد من حدة ظاهرة الفقر ويعمق من تراجع المستوى المعيشي، وفي ظل غياب ما يعرف بالتأمين على البطالة في معظم الدول العربية المتوسطية فإن الانتماء إلى فئة الفقراء سيصبح أكيدا للشخص العاطل عن العمل.

وبالتالي سيكون لهذه المرحلة على الأقل أثران هامان هما:[1]

✓التقليص في الوظائف العمومية من شأنه أن يؤدي إلى تكثيف تواجد القطاع الموازي.

✓بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن الأنشطة الممارسة على مستوى القطاع الموازي ويتعلق الأمر بضعف مستويات الجور وقسوة شروط العمل، قد ينجم عنها ارتفاع ظاهرة الفقر إذا لم يتم إدراج هذا القطاع تدريجيا في منظومة ضبط وطنية.

(1)Agnes chevalier et Michael fridenberg, le commerce euro – méditerranéen et perspective d'intégration régionale, communication à l'experts meeting de l'ERF, le Caire, Egypt, février, 1989.

5- البدائل التاهيلية لتعظيم منافع الشراكة: تواجه الدول العربية المتوسطية رهانات عديدة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولعل أهمها إمكانية تخطي الآثار السلبية للشراكة وتحقيق استفادة أكبر من منافعها وفيما يلي بعض عناصر تعظيم المنفعة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية.

5- 1- الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي: لقد جاء ضمن إعلان برشلونة أن المساعدات المالية هي عبارة عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعويض الدول الشريكة عن الخسائر المالية التي سوف تتحملها من جراء الدخول في الشراكة أو تعويضها لتلك الأعباء المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن عمليات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وإضافة إلى هذا النوع من المساعدات المالية، يوجد مساعدات تقنية، إلا أن ظاهر الأمر أن الدول العربية المتوسطية تفضل الحصول على تلك المساعدات المالية لأغراض لها علاقة مباشرة بالموازنة العامة للدولة وبدون أن تربط استخدامها بإنفاق معين، في الوقت الذي ربطت فيه اتفاقيات الشراكة المعونات المالية بمدى التقدم الذي تحرزه كل دولة في مجال الإصلاح الاقتصادي.

ويأخذ نقل المعرفة التقنية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية الشريكة، أهمية موازية للتدفقات المالية لأنه ما لم ينجح البلد العربي في إدخال منتجاته الصناعية للسوق الأوروبية ومحصنا بقدرته على المنافسة، فإن الشراكة ستفقد الكثير من أهميتها وستعمق الهوة بين الشريكين بحيث يصدر الطرف القوي منتجات ذات قيمة مضافة عالية، بينما يصدر الشريك الآخر مواد خام ومنتجات تقل قيمتها المضافة كثيرا عن تلك التي يستوردها من السوق الأوروبية ولتضييق الفجوة بينهما يجب إدخال تقنيات جديدة في مختلف القطاعات عن طريق نقلها بمساعدة الشريك الأوروبي.

5- 2- تحسين مستوى ولوج المنتجات العربية إلى الأسواق الأوروبية: تحتاج السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي إلى إصلاح كي تفسح مجالا واسعا لدخول السلع التي تصدرها البلدان العربية المتوسطية للأسواق الأوروبية وبصورة أخص لا بد من بذل مجهود كبير لتعديل الحواجز التجارية غير الجمركية، فمواصفات المنتجات في القواعد والمعايير (في مجالات الصحة، سلامة النباتات والبيئة...) المتبعة في الاتحاد الأوروبي هي ممارسات تجارية حمائية مشوهة للتبادل التجاري، ومن الضروري تصميم فترة انتقالية إضافية تساعد البلدان الشريكة على التكيف مع القواعد والمعايير والمواصفات بالنسبة للمنتجات في الاتحاد الأوروبي ومن ثمة التقيد بها.

5- 3- تعزيز البعد الإقليمي لتطوير المبادلات التجارية والتكامل الاقتصادي العربي:
وبإمكان ذلك أن يتم من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سوف تؤدي إلى:

✓تمتع الدول العربية بميزات تنافسية أكبر مما تحققه الآن من خلال الاتفاقيات الثنائية.

✓خلق التناسق في الجوانب التنظيمية والإجرائية بين الدول العربية مع بعضها البعض مما سيساهم في خلق معايير مشتركة لانتقال السلع والخدمات.

✓المساعدة في ربط البنية التحتية والخدمات المساندة للتبادل التجاري بين الدول العربية.

✓سوف يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إعفاء الدول العربية المشاركة من تطبيق قواعد المنشإ مما يعطيها قوة تصديرية تنافسية في الأسواق العالمية.

5- 4- إصلاح النظام الجبائي من خلال توسيع القاعدة الجبائية بدلا من تنويع معدلات الاقتطاع[1]: إن المسألة الجبائية المطروحة والتي أشرنا إليها سابقا هي إمكانية تعويض (الخسائر) الناجمة عن إلغاء الرسوم الجمركية بدون التسبب في انخفاض إنتاجية المؤسسات وبالتالي اختيار الأسلوب الأمثل لتعويض خسائر الإيرادات العمومية. وفي هذا الصدد نقترح تعميم استخدام الرسم على القيمة المضافة ودعم تحسين مردوديتها من خلال:

- ✓ تقليص عدد المعدلات.
- ✓ تقليص حالات الإعفاء
- ✓ تعميم التطبيق على المنتجات المحلية والمستوردة.

كما يجب أن تتميز الضريبة على الدخل بـ:

- ✓ تقليص حالات الإعفاء.
- ✓ وضع معدل أعظمي متلائم.
- ✓ وضع سقف إعفاءات معمم، يعني المداخيل الضعيفة.

وعموما يمكن لثلاثة شروط أساسية أن تحقق فعالية الإصلاح الضريبي وهي:

- ✓ تبسيط نظام الاقتطاعات المستخدم (عدد أقل من المعدلات المطبقة على وعاء ضريبي أوسع).
- ✓ تحسين تحصيل هذه المبالغ من خلال إصلاح الإدارات المكلفة بتنظيم وتحصيل الإيرادات.
- ✓ تقليص عدد الإعفاءات التي تتميز بكثرتها في هذه الدول.

(1)Jean louis reiffers, op. cit. p 32.

5- 5- وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر: يجب على الشراكة الأوروبية- المتوسطية أن تساهم في وضع الأدوات اللازمة للمعالجة المتزامنة مع المشاكل الاقتصادية والفقر وهذا يتطلب[1]:

- ✓ تبني مفهوم موحد للفقر وإعداد الأسس والمعطيات المرتبطة به من أجل كل الدول الشريكة.
- ✓ تحديد معيار مشترك أدنى يحقق التنمية البشرية في إطار المفهوم " الأورو – متوسطي " والذي يجب أن يتشكل تدريجيا وعلى أساس هذا المفهوم تتحدد حقوق هذا المواطن.
- ✓ وضع نظام يسمح بتقدير أثر الشراكة على الفقر في الدول المتوسطية.
- ✓ إحداث منتدى أوروبي – متوسطي من شأنه إحداث السياسات المشتركة التي من المفترض أن تساهم في تقليص الإقصاء الاجتماعي للأفراد في المنطقة[2].

وفي وضع آخر يجب أن تساهم الدول العربية – المتوسطية في ترقية مختلف الإصلاحات الضرورية بالشبكة الاجتماعية ويتعلق الأمر بـ:

- ✓الإصلاح المؤسساتي لشبكة الحماية الاجتماعية.
- ✓تحسين آليات تخصيص الأموال العمومية للخدمات الاجتماعية (التكوين التأمين الاجتماعي، الإعانات، التكوين المهني...).
- ✓تعميم استخدام نظام التأمين ضد البطالة.

الخاتمة:

تنطوي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على جملة من الانعكاسات المحتملة على التكامل الاقتصادي، إذ سيعمل على تأخيره إن لم نقل إجهاضه، لما يوجد من تعارض كبير وحقيقي فيما بين مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ومشاريع المناطق الحرة مع دول جد متقدمة كالاتحاد الأوروبي.

إن اتفاقيات الشراكة في هذا السياق:

- ✓ يميز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية.
- ✓ يجمد من إمكانيات انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى أعلى المراتب.
- ✓ تأثير قواعد المنشإ في تحويل التجارة ما بن الدول العربية لصالح دول غير عربية.

(1)Censis, poverty in transformation, definition indicators and key players at the national and Mediterranean level, rapport final de recherchs, femise, mars 2000.

(2)Amanda Samith, pauvreté en méditerranée, papier préparatoire au rapport général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

أما من حيث الأثر على التنمية في الدول العربية الشريكة فيتمثل في احتمال القضاء على أغلب الصناعات التحويلية الناشئة في البلدان العربية. بفعل منافسة الصناعات التحويلية الأوروبية لها، والحيلولة دون تطور مثل هذا النوع من الصناعة محليا بفعل انفتاح الأسواق العربية من دون حماية جمركية على الواردات من السلع المصنعة والمتطورة وذات التكنولوجيا العالية من جهة أخرى، ضخامة السوق الأوروبية وتنوعها سيخلق حتما قوة جذب لإلحاق وربط أسواق الدول العربية الشريكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي.

أما الأثر الموازني فيتمثل في الخسارة التي ستلحق الموارد الجمركية من جراء رفع القيود الجمركية وماله من أثر على موازنات هذه الدول.

وأخيرا سيساهم مسار الشراكة في تراجع مناصب الشغل وارتفاع مستويات البطالة والفقر.

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الانعكاسات المحتملة السلبية على الاقتصادات العربية. فالاتحاد الأوروبي أصبح فعلا شريكا للدول العربية المتوسطية من خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة وقد أصبح من الضروري البحث عن سبل لتجنب هذه الآثار السلبية. وفي هذا نقترح:

- ✓ حسن استغلال المساعدات المالية والتقنية.
- ✓ تحسين مستوى النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.
- ✓ تعزيز البعد الإقليمي لتحرير المبادلات التجارية وتشجيع التكامل الاقتصادي.
- ✓ القيام بالإصلاح الجبائي.
- ✓ وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية، الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

ب- الملتقيات:

❖ نهال مجدي المغربل، الآثار المتوقعة لقواعد المنشإ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقتليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

❖ محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، ورقة عمل في ملتقى الشراكة الأوروبية تجارب قطرية، غرفة تجارة دمشق، دمشق 2001.

ج - المجلات:

❖ الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11.

❖ سمير عبد الرحمان، البعد السوري في الشراكة المتوسطية، البحث الاقتصادي، العدد69، 1999/08/31.

❖ مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية- الأوروبية، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس 1999.

د- التقارير:

❖ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999.

❖ التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999.

هـ - المواقع الإلكترونية:

❖ مطانيوس حبيب، الشراكة السورية الأوروبية www.mafhoum.com ، 1988.

❖ www.Femise.org

2- المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Agnes chevalier et Bensidoun « L'Europe et la méditerranée, le pari de l'ouverture » , Economica, 1996.

❖ Agnes chevalier et Michael fridenberg, le commerce euro – méditerranéen et perspective d'intégration régionale, communication à l'experts meeting de l'ERF, le Caire, Egypt, février, 1989..

❖ Amanda Samith, pauvreté en méditerranée, papier préparatoire au rapport général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

❖ Censis,poverty in transformation, definition indicators and key players at the national and Mediterranean level, rapport final de recherches, femise, mars 2000

❖ F. Bishoy, développement rural et pauvreté dans la région MENA, où-sommes nous? MDF Marrakech, Septembre 1998.

❖ Heba Handoussa et jean louis reiffers, Le partenariat euro méditerraniéen, analyse et propositions, institut de la méditerranée, paris, février, 1999.

❖ Jean louis raffeirs, Le partenariat euro- méditerranéen, 10 ans après Barcelone, acquis et perspectives, institut de la méditerranée, février, 2005.

❖ Programme des nations unies pour le développement (PNUD) rapport pour le développement humain, 1999.

أنواع التنمية
وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة

د. دحماني علي

مدخل:

التنمية، موضة الإصلاح ووسيلة لحل جميع مشاكل المجتمع الذي يتغير، ينمو وينتظم باستمرار، في صورة جمع من الناس يعيشون في جماعات بداخلها كل أنواع العلاقات، لها معتقدات وميولات، رغبات ومشكلات مشتركة. ونتيجة لهذه العوامل الداخلية والقوى الخارجية تتغير هذه المجتمعات بطبيعتها، أي نواة تنمية المجتمع وتنظيمه موجودة في كيانه. وهكذا، فالعاملون في أي مجتمع لا يقومون إلا بالمساعدة بطرقهم وأساليبهم على خلق الجو المناسب لهذا التغير، والنمو للقوة الديناميكية لكي تتفاعل وتنشط للصالح المشترك.

نشأت فكرة التنمية بصفة عامة في الفكر الحديث، من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في بنيان البلدان المتقدمة، واعتبرت تلك الظواهر نموذجا للتقدم، ثم صنفت الدول والمجتمعات في العالم على قدر ما تملك منها وما تفتقد إلى دول متقدمة أو متخلفة.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية دعوة العصر واللغة السياسية والاجتماعية، شعارا مرفوعا وأملا مشروعا وعقيدة عالمية، لا يختلف الناس على أن السبيل الأوحد لمواجهة تحديات العصر، لم يسلم فيها مجتمع من المجتمعات وبخاصة التي اقتنعت بأن تنقل صفتها من متخلفة إلى نامية.

"والتنمية على الرغم من أنها دعوة العصر، فهي ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا وارتفاقا وعلاقات، ولكن مفهومها اتخذ صورة محددة في سياق الحضارة المعاصرة. وقد أصبح تعبير التنمية أكثر دورانا في لغة السياسة والاقتصاد المعاصرة على المستويات الدولية والقومية والمحلية، كتعبير عن التقدم، والرخاء والاستقرار، وأصبحت التنمية هي المعيار الذي

تقاس على أساسه مواقع الدول في الحضارة المعاصرة وفي المجتمع الدولي وتصنف بها المجتمعات، بين مجتمعات متخلفة أو نامية ومجتمعات فقيرة، ومجتمعات غنية إلى آخر التسميات الكثيرة ". (محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، 1987، ص.64–63)

من هنا، أصبحت التنمية المعيار الموضوعي لقياس التقدم والتخلف أو لقياس الفقر والغنى، غير أن التنمية كمفهوم يصيبها بعض الغموض في الترجمة العلمية وتصورها الفكري، مما يتيح الفرصة لظهور اتجاهات اتخذت من مظهر التنمية هدفا، وانحازت إلى التركيز على بعض الجوانب المادية للتنمية، وأهملت الجوانب الأساسية المتعلقة بتنمية الإنسان.

التنمية قضية كبيرة وشاملة بالمعنى الحضاري والإنساني، فهي تثير كثيرا من الظواهر والمشكلات، باعتبارها عملية تغير نوعي للحياة، تتناول كل النظم والمؤسسات والمقومات الاجتماعية. ومنه نرى أن التغير يكون مقصودا وموجها خاصة في المجتمعات الحديثة، بحيث تقوم الحكومات بمختلف أقسامها ومستوياتها بالأخذ على عاتقها هذه المسؤولية، والاهتمام بالمجتمع بمختلف جوانب الحياة السائدة فيه.

ويتمثل هذا الاهتمام في رسم الخطط وتوفير الظروف والإمكانيات، والقيام بمجهودات اجتماعية واقتصادية وثقافية، لكن في بعض الحالات يهتم بمستوى دون مستويات أخرى، ويعتنى بقضايا دون قضايا أخرى، فتختلف السياسات التنموية باختلاف الحكومات والدول ونظرتها المستقبلية للقضايا، وبالتالي تختلف باختلاف الظروف الخاصة لكل مجتمع، ولهذا تصل هذه السياسات إلى نتائج متباينة وغير تلك المرجوة.

التنمية الاقتصادية:

كثيرا ما يفرق خاصة الاقتصاديون بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي إضافة عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع.

هذا يدل على أن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث ارتفاع في الدخل الكلي، أو ارتفاع الناتج الكلي فحسب، وإنما يعني تحسنا في مستوى معيشة الفرد من خلال حصوله على نصيب من الدخل الكلي. فكلما زاد نمو الدخل الكلي عن معدل نمو السكان، زاد نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي حدث نمو اقتصادي. وكلما بقي معدل نمو الدخل الكلي مساويا

لمعدل النمو السكاني، أو بمعدل أقل منه، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي ينخفض، وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وهذه الحالة لا تمثل إلا التخلف الاقتصادي.

لكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل الفردي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي، فهو يساوي الدخل النقدي زائدا المستوى العام للأسعار، أي ما يتحصل عليه الفرد من كمية السلع والخدمات من إنفاق الدخل النقدي خلال فترة زمنية معلومة ومعينة.

فالنمو الاقتصادي هنا لا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم)، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها خلال الفترة المتعارف عليها. ولكي يكون النمو الاقتصادي نموا حقيقيا، يتعين أن لا يكون ظرفيا، بل نموا مستمرا ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية، بطريقة تضمن الاستمرار والفاعلية لمدة طويلة نسبيا.

يلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي غير شامل لكل ما يحدث من تغير ورفاهية الفرد، وذلك لأنه يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق، غير تلك التي تنتج وتستهلك دون دخولها إلى السوق. كما أن النمو الاقتصادي لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، من ارتفاع التلوث البيئي وظهور الجريمة واستفحالها، إلى غير ذلك من نتائج غير متوقعة. فالتركيز على الجوانب المادية والرفاهية للمعيشة، تهمل جوانب غير مادية من حريات التصرف السياسي والمشاركة فيها واكتساب الوعي الثقافي.

على العكس من النمو الاقتصادي، تنطوي التنمية الاقتصادية على إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، فهي لا تركز على التغير الكمي فحسب، بل تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

إذن، "التنمية الاقتصادية، هي إجراءات تتخذ عن قصد، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان (...)، لأن زيادة السكان تخلق مشاكل للمجتمع، قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الحقيقي وما يترتب على ذلك من آثار تخفض المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي". (إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، 1978، ص. 615)

الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية من جهته يقول: "ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج". (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، 2000.، ص. 17)

وفقا لهذا، فإن التنمية تحتوي على بعض العناصر أهمها الشمولية، إضافة إلى أنها عملية طويلة الأمد، تتميز بحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن. كما يمكنها إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، والتخفيف من فقرها من خلال الأخذ بالحاجيات الضرورية للأفراد أو الأسر من المأكل والملبس والمسكن والنقل والعلاج، وغيرها من ضروريات المعيشة.

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، تتحقق إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم في إجمالي السكان. وإذا ارتفع مستوى الدخل للأفراد الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر، وكذلك إذا انخفض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر.

حدود الفقر تختلف من مجتمع لآخر حسب الاحتياجات الضرورية للأفراد، كما يختلف حد الفقر داخل البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى تبعا للأسعار، وقد يختلف من إقليم لأخر داخل نفس البلد، فحد الفقر أقل في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية.

"من ثم تؤدي جهود التنمية الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر إذا ترتب عليها ارتفاع في متوسط الدخل الأفقر 40 % من السكان، ولكن لا تؤدي التنمية أبدا للقضاء على ظاهرة الفقر إلا إذا تساوت جميع دخول أفراد المجتمع مساواة مطلقة. ففي هذه الحالة لن يوجد هناك من هو أفقر من الآخر".(نفس المرجع، ص. 22)

وعليه فإن "التنمية الاقتصادية، هي العملية التي تتم بها التنمية في كل مجتمع، اشتراكيا كان أو رأسماليا، متقدما كان أو متخلفا، كل المجتمعات تقوم بعملية التنمية اقتصاديا، أي التنمية لقواها الإنتاجية وإلا انهارت. وهي تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية، بحسب درجة نمو ونضج القوى الإنتاجية، وعلاقات الإنتاج فيها، وهذا الهدف هو عندئذ تحقيق الربح وتكوين الثروات الفردية في ظل الرأسمالية، أو تحقيق أقصى قدر من

الرفاهية لجميع المواطنين في ظل الاشتراكية، وبحسب الهدف يتم اختيار الأسلوب الذي تجري به التنمية الاقتصادية المعنية". (محي الدين صابر، مرجع سابق، ص.45)

كان اتجاه التنمية حين بدأت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الدول التي تحررت من الاستعمار الغربي، يكاد يقتصر على التنمية الاقتصادية وتنمية الأشياء، ثم تطور الاتجاه إلى اعتماد التنمية الشاملة، تنمية الإنسان وقدراته وتنمية بيئته الاجتماعية والطبيعية وإمكاناته جميعا، لأن مناط التنمية هو الإنسان. فهو غاية ووسيلة، وهو الذي صنع التنمية وينتفع بثمراتها. وتعتبر كذلك التنمية إطارا للمنافسة الاقتصادية والثقافية، ووسيلة لتحرير الإنسان من العجز والضغوطات المادية، يكمن سرها في القدرة السياسية والتقنية على تنظيم الإجراءات، وتنظيم هذه المنافسة وحماية شروط تجسيدها في ميدان إنتاج القيم الثقافية والعلمية أو الرمزية، والعلاقات ذات الطابع السياسي.

إذن، يوجد في التنمية ثلاثة أبعاد أساسية على الأقل، يتمثل الأول في الإطار القانوني، والبعد الثاني يتمثل في وسائل إنتاج الظروف المالية والإنسانية والتقنية وتطبيقها. أخيرا، الطرق الحسية لاستعمال الفائض الناجم عن تقييم وسائلها. (BOUKHOBZA M., Octobre 88 Evolution et Rupture,1991, p. 86)

"وخلاصة هذا كله، هي أن التنمية ضرورية متصلة بطبيعة الحياة البشرية، إذا كانت هي البحث لتوفير أفضل الظروف الاجتماعية، بتصعيد قدرة الإنسان على إشباع حاجاته المادية والاجتماعية وتفجر طاقاته الإبداعية ومنحه الرضا والسعادة، وتحقيق وجوده، بتسخير معطيات الطبيعية، واكتشاف عطائها".(فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، 1980، ص. 90.)

التنمية الاجتماعية:

عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية، نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته، تحقيقا لأهداف تنشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد، والتقدم للأغلبية الساحقة من أبنائه. ولضمان التقدم تضع الدول الخطط الشاملة للتنمية. ويشترط لذلك بشرط طبيعي، هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطط كل الفائض الاقتصادي للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا ومنظما.

" إن التنمية تشكل مسارا شاملا من الخطر إهمال بعض جوانبه. وهذا المسار الاقتصادي الأصل، هو في نفس الوقت اجتماعي وثقافي وسياسي وإيديولوجي، وبه من التعقيد ما يعادل تعقيد الحياة نفسها ". (ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول، بدون تاريخ، ص. 78)

التنمية مسار شامل، لا يمكن تفضيل جانب على حساب الجوانب الأخرى، وإلا حدثت أضرارا بالغة تؤدي إلى مأزق خطير. ولأنه ساد لزمن طويل، تصور يجعل من التنمية مسارا اقتصاديا بحتا، غير أنه اتضح أن مثل هذا التصور قد تجاوزه الزمن، بل يجب أن يشمل هذا المسار مجموع مستويات الحياة ضمن تطور اجتماعي شامل.

"وسواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم بالنظام السياسي، ينبغي في نهاية المطاف الحكم على هذه العناصر انطلاقا من مساهمتها في كل من المسارات الحقيقية التي يقوم عليها الإطار الوطني، وفي الإشكالية التي تنبع منها هذه المسارات، ذلك أن الأمة هي أيضا مفهوم منظم لإشكاليات متعايشة في المجتمع ذات مستوى نضج ووجاهة يتقويان على كيفية إدماجها لهذا المفهوم ضمن تساؤلاتها". (نفس المرجع، ص. 19)

من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليبها الحديثة تستدعي بالضرورة الجمع بين الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية المواتية، لا يمكن لها أن تتم في مجتمع غير مستقر خاصة من الناحية السياسية، وبالتالي فإن التنمية لا تتحقق إلا في نطاق تكامل الإمكانيات وتبادل الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطنين. كما تبقى احتياجات الجماهير الشعبية الواسعة بالدرجة الأولى الضمان الوحيد للتنمية، إذ أن تلبيتها تصبح المحور الذي تدور حوله السياسة الاقتصادية بمفهومها الشامل والعام.

أي تصور عملي لحل هذه المشكلة، ينبغي أن يبدأ أولا بالقضاء على أسباب التخلف في نطاق سياسة تنموية حقيقية ومدروسة، تقوم بقدر من التخطيط الشامل الذي يحصر الموارد ويحدد الإمكانيات، ويرصد الحاجات ويقدر التكاليف، ويحسب الزمن ويرتب الأولويات، ويقوم بتوعية المجتمع بأهداف التنمية للاستجابة لها والتعاون لتحقيقها.

فمفهوم التنمية، مفهوم شامل له جوانب عديدة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية وأخلاقية. لم يعد هذا المفهوم الآن يقتصر على القول بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد، فهذه الزيادة لا تضمن بالضرورة تحسن الوضع الصحي أو المستوى التعليمي أو الثقافي

أو المحيط البيئي له. كما لا يؤكد تحسن الدخل تحقيق المزيد من المشاركة السياسية أو المزيد من حرية التعبير والأمن أو العدالة، وإنما المقصود هو إتاحة الفرص وتهيئة الجو للتعلم والتدرب على كيفية تحقيق كل هذه الأشياء.

والعامل المهم في التنمية الشاملة كذلك، العامل البشري الذي قد يكون إيجابيا، يدفع عجلة التنمية إلى الأمام كلما كثرت تخصصات العمل وتقسيماته، وبالتالي يتم اكتساب التجربة والمهارة في تحسين الإنتاج وزيادته، أي تكثر المهارات وتنمو المعارف والقدرات الإنتاجية وتزيد الطاقة التي تنتج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبالتالي يمكن تفادي ظاهرة عدم التوازن بين حجم السكان وبقية عناصر الإنتاج الأخرى.

وقد يكون العنصر البشري سلبيا في حالة وجود عدم توازن العنصرين الأخيرين، ومن العوامل الأخرى كذلك العنصر المادي المتمثل في أن الاقتصاديين عندما يتناولون دراسة قضية التنمية، يرون بأنها عبارة عن منهج للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بما في ذلك تغيير علاقات الإنتاج وأدواته، وزيادة قدرة وإمكانيات الإنتاج في المجتمع.

أما الاجتماعيون، فيرون في التنمية زيادة الإنتاج بقدر ما تعني التوزيع العادل للثروات، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان. أما السياسيون، فالتنمية عندهم هي إقامة إطار ديمقراطي يضمن مساهمة السكان أو الشعب في إقامة المؤسسات القادرة على تنمية المجتمع، وتدعيم هذا الإطار ومدى مساهمته في بناء التقدم والازدهار.

وعلى أي حال، مهما اختلفت الزوايا التي يعالج منها هذا الموضوع، فإن الجوهر واحد والهدف واحد، وهو الإنسان الذي هو أيضا محور التنمية التي تهدف إلى جعله يتمتع بحياة كريمة هنيئة، إنها عملية إنسانية في المقام الأول تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان. ولهذا، مفهوم التنمية كما هو مطروح في بعض النظريات، في حاجة إلى مراجعة فيما تعلق بالإنسان كعنصر إنتاجي وعامل من عوامل التنمية، مثلما ينظر إليه في المجتمعات المتقدمة التي تدعو إلى زيادة النسل لديها والتشجيع على الولادات بالحوافز المختلفة. لكن نفس النظرة تجعل من الإنسان عالة على المجتمع في الدول المتخلفة وعنصرا من عناصر التخلف فيها.

لهذا، فنجاح أي مخطط تنموي يتوقف على مدى ما يتحقق من مستوى ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية للسكان، ولكن الواقع المعيش حقيقة أخرى، هي أن عددا صغيرا من سكان العالم يحصل على نصيب الأسد من الثروات، في المقابل عدد هائل من السكان لا يحصل إلا على

جزء لا يكاد يذكر من الثروات، مما يؤدي حتما إلى توسيع الهوة وعدم التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة، ويؤدي في أغلب الحالات إلى ظهور حركات اجتماعية.

كما لا يجب فصل التنمية عن الثقافة، وإلا أصبح مشروع التنمية مجرد مسار تراكم مادي، لأنه يشكل وسيلة لا غاية، يفترض أثناء تنفيذه إدماج متغيرات ثقافية بهدف خدمة وترقية ثقافة المجتمع الذي يهدف إلى تحويله، وتغييره بكيفية متماشية مع تاريخه وطموحاته.

ومنها نرى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تولد ملحقات أخرى حول الدفاع عن مصالح وتطلعات مشتركة للمجتمع المدني، عبر شبكة من الجمعيات ذات طابع متنوع، جمعيات علمية، ثقافية، رياضية، بيئية، اجتماعية، مهنية... الخ، لتصبح بعد ذلك الأفعال والممارسات الفردية أفعالا لا تخضع لعلاقات قبلية عشائرية أو جهوية.

التنمية تعني إذن إحداث التقدم نحو أهداف معينة دقيقة ومحددة، تعبر عن الحاجات الاجتماعية بكل أبعادها، من آمال الأمة الآنية والمستقبلية بأساليب علمية، استنادا إلى الواقع الاجتماعي للمجتمع الذي ترتاده التنمية عبر مراحله التاريخية بشتى أبعادها الإنسانية والحضارية.

التنمية الاجتماعية تتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية وذلك في إطار المجتمع القومي، وفي ظل أفكار تترجم أمال الناس، وفي شكل تصور مستقبلي يخص كل الميادين بما تتضمنه كل عمليات التغيير الاجتماعي. فهي عملية تغيير شامل نابع من النظرة الكلية للقضايا، وعملية تغيير مخطط يستند على مبدإ الموازنة بين الموارد والحاجات بغرض تحقيق الأهداف المحددة ديمقراطيا، نابعة أساسا من اختيار المجتمع بالمساهمة الشعبية، مصدرها الاقتناع التام والإيمان الصادق، في ظل تكافؤ الفرص وحرية المشاركة في القرار.

كما لا يفوتنا، قبل أن ننهي هذا الجانب، التذكير بأنه لم يقع اتفاق مبكر حول تعريف التنمية الاجتماعية، وحول علاقة هذا المصطلح بالمصطلحات الأخرى، هناك من اعتقد أن التنمية الاجتماعية تعني التنظيم الاجتماعي، ومنهم من اعتقد أن ذلك يعني الخدمة الاجتماعية، لكن التنمية الاجتماعية تتعلق بالديناميكا الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي يرتبط بالسكون الاجتماعي، وكلاهما نشأ في ظل الإصلاحات التي عرفتها المجتمعات.

ركن هام في التنمية الاجتماعية، انطلاقا من أنها مفهوم يقصد به الخدمة الاجتماعية، وهو الخدمات الصحية والطبية. فلا بديل من بذل العناية الكافية بالتثقيف الصحي، محاربة الأمراض المعروفة، توفير مياه الشرب النقية، نشر الوعي الغذائي، بث العادات الصحية السليمة في السلوك الاجتماعي والعناية بالأمومة والطفولة... كلها قضايا على أكبر قدر من الأهمية.

كما أن للتطوير التربوي والثقافي مكانة هامة كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية والأهم هو الإنسان على الإطلاق. لكن تتجه التبريرات في كثير من الفترات إلى مؤشرات لرصد التطور التربوي والثقافي، وتأكيد اتجاهات التغيير إلى استخدام معايير كمية، مثل عدد المدارس والمدرسين، عدد الطلبة، ميزانية الإنفاق على التعليم... الخ.

لا يمكن بالطبع أن نغفل هذه المؤشرات في نمط التحولات والتغيرات، كما لا يمكن بحق إغفال نوعية البرامج التربوية والإنتاج الثقافي والعلمي بمختلف أشكاله، لأنه كلما كان البلد متخلفا ثقافيا وتربويا، كلما برزت مخلفات في المستقبل وبرزت رواسب الماضي بشكل أكبر في الحياة الاجتماعية كصراع الأجيال، كلما أضحى عسيرا إجراء إصلاحات في البنى الاجتماعية والاقتصادية.

التعليم معروف عنه أنه في تزايد من حيث الكم باستمرار، لكن ما يدعو دائما إلى الانشغال هو أنظمة التعليم من تركيبة البرامج وطريقة صياغتها، مستوى التحصيل ونظام تسيير المراحل المختلفة، كيفية الانتقال والتوجيه ومعضلة الرسوب وأسبابها. وتبقى البرامج سواء في التعليم العام أم التعليم العالي هي الأساس، وما يساعد في تكوين المثقفين والإطارات استجابة لمتطلبات الاقتصاد والإنتاج وخطط التنمية في المجتمع.

التنمية الريفية:

إن أغلب سكان العالم خاصة في الدول المتخلفة يعيشون في الريف، يشتغلون بالزراعة ويمتهنون أعمالا مثل الصناعات الريفية التقليدية، الرعي وتربية المواشي. وأن أعلى نسبة الفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، وتحتفظ الدول المذكورة بالنصيب الأكبر من نسبة عدد الفقراء، هناك تفاوت كبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر.

أهل الريف يعانون من نقص المداخيل خاصة في البلدان النامية، ونقص الخدمات والأسواق المعروفة في كبريات المدن، ونقص الخدمات الحكومية الموجودة في التجمعات السكانية الكبرى، بحيث بقيت المدن محورا رئيسيا للمشاريع الاقتصادية الكبرى، مما جعلها مراكز جذب السكان والشباب من المناطق الريفية.

رغم معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر والمدن، خاصة للفئات ذات القدرة المهنية من الشباب التي أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من هذه القدرة على المساعدة في عمليات

تطوير الريف، فإن سكان الريف في دول العالم المتخلف يزيدون بمعدل مرتفع، ونسبة الأمية بين الريفيين أكثر منه في المناطق الحضرية بكثير.

فتشجيع تنمية الريف يجب أن يحتل الأولوية في الاهتمام، لأنها تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية الشاملة. وعليه فإن الاقتصاد يصبح في حاجة إلى كل الموارد برمتها، بما في ذلك الموجودة في الريف وعالم الزراعة. وإذا كان الهدف هو تخفيض نسبة الفقر، فذلك يعني حتمية إعطاء قطاع الزراعة العناية الكافية.

يتفاقم عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بشكل مطرد في البلدان المتخلفة خاصة، نسبة المتضررين من ذلك يقطنون المناطق الريفية، حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للحصول على الدخل. يخيم شبح الفقر على السكان الريفيين باستمرار لا سيما النساء والأطفال منهم، حيث المعاناة من قلة التغذية وتفشي الأمراض بين الأطفال ووفاتهم.

ومن أسباب الفقر كذلك، معاناة أسواق الدول النامية من الآثار الناجمة عن سياسة الحماية التجارية المتبعة في الدول الصناعية، وكذا السياسات التجارية المتبعة في سوق العرض والطلب، حيث إن أسواق هذه الدول يتم إغراقها بالسلع والبضائع المنتجة في الدول الصناعية بجودة عالية وأثمان رخيصة، بينما لا تستطيع منتجات الدول المتخلفة الوصول إلى أسواق هذه الأخيرة، مما يدفع أهل الريف إلى التفكير في جدوى الاستمرار في العمل والإنتاج، بما أن ظروفهم لا تتحسن ولا تتغير بل في حالات كثيرة تسير من السيئ نحو الأسوإ، بتفاقم مشاكلهم من جراء عوامل سياسية وطبيعية مثل التصحر والجفاف. وفي ظل نقص الحماية والدعم والتموين والتمويل والتشجيع، نشاطها الإنتاجي لا يكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة باستمرار، بفعل انتشار نماذج الاستهلاك حتى في هذا الفضاء الريفي.

إن تعزيز القدرات الريفية بشرية كانت أو مادية وطبيعية، تعد ضمانا للتأمين الغذائي والسبيل الأمثل للتخفيف من حدة الفقر والمجاعة، هذه المعضلة الإنسانية التي كانت سببا في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية.

لذلك، يمكن تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، مؤشراته مرتبطة بالدخل وتباينه. فلا زال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يوازي تحدي تحقيق العدالة مثلا، بالرغم من ارتفاع الإنتاج العالمي والتطور التكنولوجي وتوفر الآلات الزراعية الحديثة.

أسباب الفقر إذن تكون كذلك داخلية، نابعة من سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الدعم عن السلع الأساسية، الشيء الذي زاد من تفاقم الضغط على الطبقات الفقيرة، خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة من القرى والجبال. فمعنى الفقر بذلك، تقهقر المستوى المعيشي وارتفاع الفجوة بين الدخل الحقيقي وخط أو حد الفقر.

مؤشرات الفقر تنحصر كما ذكرنا في معدل الدخل والإنتاج، الحجم الكبير للأسر والعائلات خاصة في الأرياف، نسبة وفيات الأطفال المرتفعة ونسبة التمدرس الضعيف، سوء التغذية ونقص استهلاك السلع، سوء وضعية المساكن ونسبة الأمية في أوساط الأهالي، ونمو حركة الهجرة نحو مختلف المناطق الحضرية بحثا عن شروط حياة أفضل، خاصة إلى المناطق التي أقيمت فيها المشاريع الصناعية الكبرى، حيث تتوفر فيها فرص العمل والشغل.

وقد تعود أسباب الفقر كذلك إلى الموقع الجغرافي والجفاف، نقص الأمطار وارتفاع درجة الحرارة جراء التصحر الذي تعرفه خاصة مناطق الجنوب، وتلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة وشبه جافة أو حتى شبه رطبة، لهذا ظهرت أهمية مشكلة التصحر مؤخرا لتأثيرها الجد سلبي الذي خلفها على كافة الأصعدة، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

تفاقمت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة، تفاقمت وتسارعت إلى حد أصبحت تهدد دولا عديدة وأعدادا هائلة من البشر من حيث الجوع والتشرد والقحل جراء عوامل مختلفة، منها المتغيرات المناخية والنشاطات البشرية. فالعوامل المناخية تشمل أساسا قلة كمية تهاطل الأمطار، العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي، تكرار فترات الجفاف وسيادة الرياح القارية الجافة على الرياح البحرية الرطبة.

أما العوامل البشرية، فهي ناتجة عن النشاط الإنساني المتمثل في زيادة استغلال الموارد الطبيعية دون ترشيد، مثل الرعي الجائر، الحرث العشوائي وغياب التشجير، إضافة إلى عدم الحفاظ على الأشجار والشجيرات الموجودة، كل هذه الأشكال تؤدي إلى التعرية التي تساعد في تدهور النظام الفيزيائي والكيميائي والحيوي، مما يزيد من توسع الصحاري ونشوء مناطق شبه صحراوية مجاورة أو مناطق جبلية متأثرة بعدد من العوامل المشار إليها.

ومن البديهي أن المتأثر المباشر بهذه الوضعية هم السكان المحليون من أهل الريف والجبال، لما يصيب المجال الذي يعيشون فيه والمحيط الذي يمدهم ويؤمن لهم حاجياتهم. فتوعيتهم وإشراكهم في كل عملية مكافحة التصحر والتقليل من خطورتها، يبدأ بالأخذ

بقدرات الناس المحليين منذ البداية، لأنهم الأكثر قدرة وخبرة على فهم بيئتهم واحتياجاتها، لأنهم العناصر الحيوية في هذه العملية، إذ يرتبطون بالأرض بأوثق الصلات إلى درجة أن أصبحت الأرض بالنسبة للمواطن في هذه المحيطات جزءا من حياته، والقيمة الأكبر لديه وللمجتمع الذي يعيش فيه. لهذا، قد يكون هذا الرابط هو العامل الذي يمكن أن ينطلق منه تفعيل دور الأفراد في هذه العملية المعتمدة على النهج التشاركي من خلال التوعية والإقناع، والتعريف بأهمية كل هذه المشاكل التي تنعكس على حياة مجتمع الريف.

إن إقامة مجتمع ريفي ينعم بالرخاء والرفاه القائم على الفلاحة والزراعة، ينبغي أن يكون في مقدمة التنمية المستقبلية في معظم أرجاء العالم، بالتركيز والاهتمام على كل ما من شأنه أولا تشجيع الناس على العيش خارج المدن بطريقة تنم عن السلوك البيئي المسؤول، ثانيا التحفيز للإقدام على الزراعة وبدون دعم الحكومات لحياة سكان المدن، من خلال إبقاء أسعار المحاصيل الزراعية منخفضة. وأيضا قيامهم على حسن استعمال مختلف الموارد الطبيعية وتحسين خدمة الأرض عندما تكون ملكا لهم.

حتى أن الريف تحول في بعض مظاهره إلى شبه مدينة، لكنه لا يقوم بالدور الذي كان يقوم به من قبل في الاستجابة لمتطلبات قاطنيه، لهذا أصبح من الضرورة إحداث التغيير والتنمية فيه. فالتنمية الريفية تسعى إلى تمدين الريف ومده بأدوات الإنتاج المتقدمة وبالخدمات الأساسية التي تتمتع بها المدن، لكن الذي أحدثته خطط التنمية في البلدان المتخلفة هو ترييف المدن، إذ نشأت حولها الأحياء الهامشية التي أصبحت بمرور الوقت أحزمة للفقر من المساكن العشوائية.

كما أن الصناعات الصغيرة ملائمة لظروف المناطق الريفية، بشرط ارتباطها بالبيئة وتستعمل تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة ولا تسبب تلوث الماء والهواء، ولا تؤدي إلى تبديد الموارد الطبيعية المختلفة. تكمن أهميتها في كونها تخلق فرص عمل للعاطلين بالقطاع الزراعي سواء الذين يعانون من بطالة موسمية أم بطالة دائمة، وهي بذلك تزيد من دخول المقيمين بالقطاع الزراعي، كما تقلل الهجرة من الريف إلى المدينة، وتخفف بذلك الضغط السكاني عليها، وتحد من مشاكل النقل والمرافق المختلفة، خاصة في الدول التي تتوفر على مساحات شاسعة ومناطق صحراوية واسعة.

التنمية الريفية، لا يمكن تصورها إلا في إطار التنمية الشاملة للمجتمع، فهي تتناول قطاعا من الحياة، ولكنها تختلف من خطة وطنية إلى أخرى وفقا للسياق العام للخطة

وللإمكانيات، والموارد المتاحة بشريا وماديا وفنيا وطبيعيا. فالتنمية ليست بالضرورة صورة واحدة ومقننة، مع ذلك هناك تصور مشترك في كل عملية تنموية شاملة أو قطاعية، وهو الرفع من مستوى الحياة بترشيد العلاقة بين الإنسان والطبيعة فيما يتصل بتسخير مواردها لخير المجتمع، وتنظيم العلاقة بين الإنسان والمجتمع من حيث الحقوق والواجبات.

"فرفع مستوى حياة المجتمع الريفي أو المحلي وهو من أهداف تنمية المجتمع ومن وسائله كذلك يتطلب تحريك القوى البشرية، وتغيير اتجاهاتها حيال القيم المعوقة للتغيير، وتغيير أساليب الإنتاج وعادات الاستهلاك بأنماط جديدة مقننة ومجربة، ويتطلب تحريك القوى الطبيعية رأسيا وأفقيا باستغلالها اقتصاديا بطريقة سليمة ورفع كفايتها الإنتاجية، وتوزيعها توزيعا عادلا.

ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي يجعل منها قوة إيجابية تساهم في الحياة القومية منتجة ومستهلكة، وعلاقاته الاجتماعية وارتباطاته السياسية، واتجاهاته الفكرية مع المجتمع القومي، فلا يعود يحس بانعزالية إقليمية، بل يستطيع أن يعيش بمعزل عن الحياة القومية، فهو محكوم عليه، بحكم هذا كله، أن يتأثر بها، ويؤثر فيها.

بقدر ما تحقق برامج التنمية من التكامل القومي، بقدر ما تزيل من التناقض والفوارق بين المجتمع القومي والمحلي، بقدر ما تحقق أهدافها الأصيلة ".(محي الدين صابر، مرجع سابق، ص. 172)

في نهاية المطاف، التنمية الريفية ترمي إلى توفير الإنتاج الزراعي بتفجير المياه، وتنويع الغراسة والتشجير وتربية الماشية، بما يحتاجه الساكنون، وبما يفي حاجة السوق الداخلية. كما أنه من شأنها، أي التنمية الريفية، أن توفر رأس المال اللازم للاستثمارات الفلاحية المختلفة وللصيانة، وتوفر الأموال للسكن وللمرافق الأخرى.

بهذا، فالتنمية الريفية من الناحية الاجتماعية، كفيلة بالتخفيف من حدة النزوح إلى المدن التي تجلب سكان الأرياف إليها بحثا عن الشغل ومباهج الحياة. فهذا الاعتقاد يجلب أحيانا مآسي اجتماعية كبيرة، من اكتظاظ المدن، التسكع، الانحراف وغير ذلك من الآفات.

الهجرة من الريف إلى المدن تعتبر من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية، والصفة الغالبة عادة هي الهجرة إلى العاصمة المركزية، هناك هجرات من مدن إلى أخرى، لكن أقل أهمية من الهجرة الريفية التي من خصائصها هجرة القوى البشرية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي، خاصة لفئة الشباب من الذكور، ممن هم في قدرة على العمل والسعي، وفي الوقت نفسه لا

يكادون يمتلكون مهنا متخصصة مما يمارس مثلها في المدن، فأغلبهم يعملون في المباني ومشاريع الطرقات وفي عمليات الشحن والتفريغ لدى القطاع الخاص.

ومن دوافع الهجرة من الريف إلى المدينة كذلك، تفتت الملكية العقارية للأراضي الزراعية وتقلصها، زيادة عدد السكان وتحديث الزراعة ومكننتها، مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة الدائمة، ليصاحبه التغير التدريجي لعادات سكان الريف جراء ارتفاع مستوى الحياة، وما تبثه وسائل الإعلام من نموذج للتطور الاجتماعي والمختلف عما هو معتاد عليه في القرى، لتصبح القرية بعد ذلك تعتمد على المدينة في حاجياتها الغذائية ليس لنقصها فحسب، بل لظهور حاجيات جديدة بعد أن كانت المدينة فيما مضى تمدها القرية بمختلف الحاجيات الغذائية.

وهكذا نرى أن خطط التنمية بالنسبة للمدن هي نفسها سبب من أسباب الهجرة الريفية، طلبا للعمالة وأملا في الرفع من مستوى الحياة ومن أجل استكمال التعليم أحيانا، وإما سعيا وراء موقع متقدم في العمل للمتعلمين لا يكاد يتيسر لهم في الريف أو القرية، وقد يؤدي إلى انتقال أسرهم في كثير من الحالات.

كثيرا ما تصبح هجرة البعض بدورها سبب هجرة البعض الآخر، بإدخال أنماط جديدة من حياة المدينة في الريف، يستقدمها العائدون المؤقتون أو الدائمون من المهاجرين، مما يغري أناسا جددا ويدفعهم إلى ترك الريف الذي يعاني أكثر فأكثر من الضغط المعيشي، فيضطر الكثير من الأهالي إلى تغيير حرفتهم في الأرياف نفسها للتكيف مع متطلبات الظروف الحالية والقيم الاستهلاكية الجديدة.

"الهجرة الريفية، ليست في كل حال عملا سلبيا، ثم إن تصور مجتمع ريفي تقليدي سكوني، غير وارد، في إطار التنمية، التي هي في الأساس عملية تغيير نوعي من الداخل ومن الخارج. ومن هنا، فإن هذه الهجرة مرتبطة بالتنمية، بصورة عكسية، ولتصحيح هذه الصورة، فقد يكون من النافع، العمل على تمدين القرى، برفع كفاية الإنتاج في مواجهة العلاقة مع المعطيات الطبيعية حوله، وأن يكون على أساس رشيد من مراعاة للخصائص القيمية للمجتمع الريفي، بحيث تمارس عمليات الإصلاح الزراعي، والتوسع في إنشاء المجتمعات الزراعية المستحدثة (...)، والتدرج في استعمال التكنولوجيا المناسبة، وإنشاء الخدمات الضرورية، وتكثيفها وتجويدها، والعناية بالتعليم وبخاصة التعليم الأساسي،

وإلزامه، ومحو الأمية والعناية بالتدريب الفني والتأهيل المهني وتعميم مراكز الإرشاد والتوجيه الثقافي والاجتماعي والصحي". (محي الدين صابر، مرجع السابق، ص. 43 - 44)

التنمية الزراعية:

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم بعد مائة عام إلى ضعف العدد الحالي، والتحدي الذي يواجه التنمية الزراعية لا يتمثل في إنتاج غذاء يكفي الملايير من سكان العالم فقط، لكن يتمثل في تحقيق ذلك المستوى من الإنتاج بأقل الأضرار على البيئة، وجعل المزارعين يستفيدون من مختلف التقنيات الزراعية الجديدة دون المساس بسلامة الطبيعة أو تدميرها وإتلافها.

إن ما يعيق التنمية الزراعية ويهدد الأراضي الفلاحية في كثير من بقاع العالم، أنواع مختلفة من المخاطر تؤدي إلى تدهورها، ومن أهمها تحويل الأراضي الريفية إلى استعمالات حضرية، وهي نتيجة متوقعة للتنمية الاقتصادية التي تقلل من الأراضي المخصصة للزراعة، فالزحف الحضري على الأراضي الزراعية يشكل تهديدا على عدد كبير من البلدان، خاصة التي ليس لها الوفرة من الأراضي الزراعية. فالتوسع الحضري على تلك الأراضي، تنجم عنه آثار سلبية خاصة في البلدان المزدحمة بالسكان.

ومن بين عوائق التنمية في الزراعة، انجراف الأراضي بواسطة الرياح أو المياه، وبالتالي ينتج عنه انخفاض إنتاجية التربة، وتدهور أراضي المراعي خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وكذا تملح الأراضي المسقية التي تقع كلها ضمن المفهوم الواسع للتصحر، بالرغم من أن المعنى الشائع للتصحر هو زحف الصحراء على ما يجاورها من الأراضي الصالحة للزراعة أو على المراعي.

التصحر مشكلة هامة في العالم اليوم حسب ما أشارت إليه دراسات للأمم المتحدة للبيئة، فهي تؤكد بأن أراضي زراعية هامة تتعرض للتصحر بمعناه الواسع، جراء العوامل التي تم ذكرها من انجراف التربة بفعل السيول أو الرياح، تراكم الأملاح عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو لانعدام الصرف المائي، وبالتالي تتضرر النباتات والمحاصيل. إضافة إلى كل ذلك تعاني مناطق أخرى كثيرة إلى قلة المياه ومن ضعف تهاطل الأمطار، تدهور المراعي بإتلاف غطائها النباتي نتيجة لزيادة ضغط الرعي وعدد السكان والمستعملين لها.

إن النمو السكاني يجعل درجة التنافس عالية خاصة على المياه، لأن الموارد المائية تعد من أهم الموارد التي لها الأهمية المركزية في زيادة الإنتاج الزراعي لو حظيت الزراعة بالأفضلية

والأسبقية، ومن خلال إقامة السدود والأحواض، حتى ولو أنها مكلفة جدا خصوصا في البلدان الفقيرة والمتخلفة، لحاجتها الماسة إليها نظرا لمواردها المائية الشحيحة.

ومن بين المخاطر التي تهدد الزراعة وتعيق سبل تنميتها، ما يهدد النمو الوراثي للمحاصيل وقلة أصنافها وزوال بعضها بمرور الوقت. أما الاعتماد على نظام تعددية المحاصيل في نفس الحقول وفق دورات زراعية منتظمة، ففائدته معتبرة، فهي تسمح بتجنب الأعشاب والحشرات الضارة، والتي تعرف بطريقة المقاومة المتكاملة للآفات، فهذه الاستراتيجية تعتمد على التحضير الميكانيكي للتربة عبر عمليات الحرث والرش وغيرها.

سوف لا تتحقق كل هذه التحسينات إلا من خلال الدعم الطويل المدى لمؤسسات البحوث الزراعية الوطنية في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، ووضع السياسات لتحفيز المزارعين على تبني التقنيات والممارسات الحديثة، وتوعيتهم حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لرفع الإنتاج، والاستعمال المثالي للموارد الطبيعية كالمياه، والاستخدام العقلاني للأسمدة والمبيدات التي يمكن أن تنتج أضرارا جراء سوء استعمالها خاصة إن تجمعت في المياه الجوفية، ولو أن التكلفة الاجتماعية عالية من حيث تعارض مصلحة المزارعين ومصلحة المجتمع، لكن صنع وسائل التوفيق والتكامل والتفاهم والتواصل ممكن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على سلامة البيئة.

حتى إزالة الغابات في بعض مناطق العالم لإدخال زراعة المحاصيل يقلل من الغطاء النباتي، ويؤثر على المساحات الطبيعية للحيوانات البرية وعلى الغطاء الجوي أو المناخي. كما تلعب التشريعات المؤمنة لحقوق الملكية الفلاحية، دورا لا يستهان به في التنمية الزراعية.

كما تحتاج الزراعة إلى أيد عاملة كثيرة رغم التطور التقني وتطور الآلات الزراعية، وهذا راجع لكثرة العمليات الزراعية، لذلك كلما كان عدد السكان كبيرا، كلما توفرت للزراعة الأعداد الكافية من اليد العاملة، وكلما كانت الزراعة أكثر كثافة وأكبر إنتاجا وأعلى مردودا. العوامل البشرية تلعب دورا رئيسيا في الزراعة وحتى في الصناعة، لأن أفضل الشروط الطبيعية لا يمكن استغلالها إذا لم يتدخل الناس فيها بنشاطهم وذكائهم وتنظيمهم. لهذه الأسباب، بقيت بلدان ذات موارد طبيعية هائلة بعيدة عن النمو الحقيقي زمنا طويلا، بينما بلدان أخرى أقل منها توفرا على تلك الموارد الطبيعية والمادية دخلت حقل التطور الصناعي الحديث.

ومن البديهي أن كلا من الصناعة والزراعة لا يمكن أن تتقدما إذا لم يكن في متناولهما أيد عاملة ملائمة، ومما لا شك فيه أن استخدام الآلات الحديثة يؤدي إلى إحلال الآلة أحيانا كثيرة محل العمال، غير أن استخدام التقنيات الحديثة يؤدي إلى تخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية وإلى زيادة لإنتاج، وبالتالي إلى تخفيض ثمن الحاجيات والسلع، وينجم عن ذلك بالضرورة فيما يتعلق بالفلاحة والزراعة إلى توسيع العمليات والمساحات، وبالتالي استخدام أيد عاملة جديدة.

إن وفرة اليد العاملة قد يجعل الإنتاج يكسح الأسواق وتكثر فيها المنافسة، وبالتالي يزداد الطلب على البضائع، واليد العاملة الخبيرة تنتج أصنافا وحاجات أفضل، خاصة إذا كانت مستقرة ومرتاحة ماديا ونفسيا، وغير منهمكة في ظل استعمالها الوسائل والآلات الزراعية الحديثة، وبالتالي تنتج فوائض من الإنتاج.

ففائض الإنتاج الزراعي والحيواني يساعد في تعدد إمكانية استخراج مواد غذائية هائلة، وهذا لا يكون إلا بالتفكير المستمر في طرق جديدة لتوسيع المساحات وتنويع العمليات، وتجديد الوسائل واستصلاح الأراضي تعد من بين كل هذه العمليات، إضافة إلى تحويل مياه البحر إلى مياه عذبة صالحة للسقي والشرب، واستعمال الطاقات الحديثة في عمليات الري، كما أن تجربة تحليل التربة هي أكثر من ضرورية في الزراعة الحديثة.

كما أن ممارسة العمل الزراعي يكسب اليد العاملة خبرة وتجربة، ويصبح الفرد فيها ذا اختصاص ومعرفة بأمراض النبات وعلى علم بمعوقات عمله، وكذا احتياجاته من الماء، كما يكسبه العمل الزراعي معرفة بنوعية مزروعاته. وهذا ما نجده في المجتمعات والمناطق التي يمارس أهلها النشاط الزراعي منذ القدم. لهذا، فالإنسان لا يزال المحرك الأساسي لهذا النشاط رغم التقدم التقني الآلي، فعمله أفضل ولو كان بطيئا.

لا تزال أقطار كثيرة خاصة من البلدان العربية، تحتل فيها الزراعة والفلاحة أكبر نسبة من الأرض رغم كل من التطور الصناعي النسبي والمتفاوت والتطور السياحي الذي أخذ طريقه نحو التقدم في بعضها. مع ذلك تبقى المشروعات التي تسعى حاليا الحكومات لإقامتها تخص أساسا الزراعة، لأن المنتجات الزراعية في جميع أنحاء العالم هي عماد غذاء السكان، وهي في الوقت نفسه المادة الأولية للصناعة الغذائية والتحويلية الموجهة للاستهلاك أو للتصدير.

إن تقدم الزراعة ضروري للتقدم الصناعي، كما أن التقدم الصناعي لازم لتحقيق تقدم في المجال الزراعي. فمن الملاحظ أن الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية لاستعمالها في مختلف نشاطاتها. كما أن الزراعة تمد العاملين في القطاع الصناعي بحاجاتهم من المواد الغذائية. ويمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف للمدينة للتعلم والتدرب والالتحاق بالصناعات المختلفة. ومن ناحية أخرى القطاع الصناعي يمد القطاع الزراعي بالعديد من العناصر اللازمة لتطويره كالأسمدة والبذور الحديثة والمبيدات الحشرية ومعدات الميكنة الزراعية المختلفة والكهرباء وغيرها من الأجهزة والمرافق. (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 27 - 28)

ولا يسعنا هنا إلا التأكيد على أنه، يضاف إلى كل العوامل التي تعرقل تطور الزراعة خاصة في إفريقيا وآسيا عامل آخر في غاية من الأهمية، هو احتلال الصحاري أجزاء واسعة من أراضيها، مما أدى إلى اتساع الأراضي الجافة وضيق المساحات المسقية، تتلقى هذه المناطق كميات قليلة من الأمطار، حتى إن بعض البلدان الفقيرة ومن البلدان العربية على الأخص، تفتقد إلى مشاريع لاحتواء مياه الأمطار والأنهار التي تحتاجها لتحويلها إلى الاستعمالات الفلاحية والزراعية دون إهدارها في الطبيعة والبحار.

مصائب طبيعية أخرى تتعرض لها الزراعة في محاصيلها ومنتجاتها، لعل أشدها انتشار الجراد وزحفه على مناطق عديدة في السنوات الأخيرة في إفريقيا وآسيا، كالجزيرة العربية، السودان، الجزائر، موريطانيا وبعض البلدان الأخرى التي تمسها الصحراء الكبرى.

لكن يجب التأكيد أن النشاط الفلاحي لا ينحصر في العمل الزراعي، بل يشمل تربية الحيوانات خاصة المواشي، حتى إن بعض المناطق المعروفة بالمناطق الرعوية تقتصر على هذا النشاط دون الاهتمام بالزراعة كنشاط رئيسي، ولو أن مفهوم الفلاحة الحديثة يعني تكامل الأنشطة وتنوعها لإحداث التكامل والتوازن الضروري. وإذا كان استهلاك المواد الزراعية والحيوانية قد زاد، فإنه ليس لزيادة وتكاثر السكان، إنما لزيادة هذه المواد وتحسن الأوضاع المعيشية والصحية، وتنوع قائمة الاستهلاك البشري للسلع الزراعية المصنعة وغير المصنعة.

فضرورة سد الاحتياجات الغذائية بالنسبة لكل المجتمعات يجعل من قطاع الفلاحة والزراعة محورا إستراتيجيا، فالنهوض بالإنتاج الفلاحي يطرح إشكالية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وبيئية ضمن شروط تحقيق مشروع المجتمع نفسه.

تبقى التنمية الزراعية والفلاحية من أولى الأولويات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة، فعليها يتوقف تحقيق الأمن الغذائي من حبوب ولحوم وألبان، وعليها يتوقف إنتاج مختلف المنتوجات الفلاحية، الزراعية والحيوانية، ويتوقف عليها كذلك تعديل ميزان الدفوعات وخوض معركة التصدير والتقليل من الواردات، وبالتالي المساهمة في الدورة الاقتصادية العامة.

بإمكان التنمية الفلاحية تجذير الفلاح وتثبيته في أرضه والرفع من مستوى دخله وعيشه، بالتالي تساعد على التخفيف من آفة النزوح الداخلي أو إلى الخارج بحثا عن ظروف الحياة الكريمة.

التنمية المستدامة:

تضاعف عدد سكان العالم منذ قرن تقريبا إلى ثلاث مرات، وزاد حجم الإنتاج الاقتصادي العالمي عشرين مرة، وزاد حجم الإنتاج الصناعي خمسين مرة. نتيجة لهذه التنمية تحققت مكاسب كبيرة من أجل الرفاه البشري، لكن كثيرا من العمليات تسببت في أزمات وصراعات وتردي البيئة واستنزاف الموارد البيئية الأساسية، وتسببت في زيادة عدد الفقراء والضعفاء. (L'INRAA, In Agriculture et Développement, N° 04, Janvier 2007, p .5-6)

إن زيادة النشاطات الاقتصادية الضخمة، واستثمار كوكب الأرض لأغراض الإسكان والنقل والزراعة والصناعة أصبح مثيرا. معظم البلدان المتخلفة وأجزاء واسعة من البلدان الصناعية تتميز باقتصاد يقوم على الموارد، وتتكون ثروتها الاقتصادية من أرصدة مواردها البيئية التي تعتمد عليها التنمية طويلة الأجل لأغراض الاستخدام المحلي أو التصدير.

بعض البلدان المتخلفة استنفذت معظم ثرواتها البيئية، ومن جراء ذلك أصبحت تواجه مشاكل عسيرة ليس اقتصاديا فحسب، بل سياسيا وبيئيا كذلك. فاستمرار التهام نمو السكان للنمو الاقتصادي الضعيف، يقترن بتدهور نسب التبادل التجاري كعدم استقرار أسعار السلع ونقص وركود المعونات والمساعدات، مما حمل هذه البلدان على الاهتمام بالأزمات القصيرة الأجل بدلا من التركيز على التنمية الطوية الأمد.

فالثروة الاقتصادية للبلدان المتخلفة وبعض البلدان المتقدمة، المتمثلة في مواردها المختلفة المتجددة، استهلكت بسرعة أكبر مما يمكن تعويضه، ترتبت عنه نتائج وخيمة، شملت زيادة في انتشار الجوع والموت والبؤس، وغياب الاستقرار الاجتماعي وظهور صراعات سياسية، مما دفع الملايين في أكثر من نقطة في العالم إلى اللجوء البيئي واجتياز الحدود الوطنية.

إن تلبية احتياجات وطموحات الملايير من سكان كوكب الأرض اليوم دون إضعاف ذلك المتوقع وجودهم مستقبلا، يستدعي العمل وفق مقياس مبني على التخطيط لفترة طويلة، ووقف الانخفاض السريع في أرصدة كوكب الأرض من الموارد الرئيسية من التربة الزراعية، الغابات والنباتات، والأنواع المختلفة من الكائنات الحيوانية، ومصايد الأسماك والمياه.

لذا، كان لزاما التفكير في حقبة جديدة للنمو تتوفر على مقومات ترتكز على التكامل البيئي، وتتكون من طرق جديدة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتتم على أساس يضمن أسباب الاستمرارية اقتصاديا وبيئيا تفي باحتياجات الحاضر، ولا تخل بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

إن التحول إلى تنمية تتسم بالاستدامة أكثر من ضروري لتحقيق قدر من العدالة داخل البلدان المتخلفة، ومحاولة تذليل التفاوت الحاصل بينها وبين الدول الصناعية في استهلاك السلع، والاستفادة من الثروة العالمية، وتخفيض مظاهر الفقر المنتشر في مجتمعاتها.

المبدأ الجديد يؤكد بأن النمو الاقتصادي والتطور بمعناه الواسع، لا بد أن يقوما على العلاقات المتبادلة بين الناس وأفعالهم، وبين المحيط الحيوي وفق القوانين الفيزيائية والكيماوية التي تحكمه. ومبدأ الاستدامة، يعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لشعوب الدول أقل تطورا، لكن بتضافر جهود اجتماعية وسياسية وتقنية، بإقناع كل سكان العالم على ضرورة تغيير أنماط سلوكاتهم، أفرادا ومؤسسات صناعية وحكومية على نحو يسمح بتحقيق التطور والنمو. فالتغير المنشود من دفع الشعوب والأفراد نحو سلوك يهدف إلى تحقيق الاستدامة، لذا لا بد أن يكون هذا التغير عملية إرادية كاملة، بأفضل رؤية علمية وبدقة العمل السياسي. (جيم ماكنيل، "إستراتيجيات لتنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة العلوم، 1990، ص 106)

إن "التنمية المستدامة" ليس مفهوما جديدا، فالاستدامة هي القوام الأصيل لبقاء الأنواع. فالاقتصاد القائم على تحقيق الاستدامة كان الأصل فيما عرفه الجنس البشري، لقد عاشت الشعوب قبل الثورة الصناعية اقتصادا يقوم على المحافظة على مواردها رغم تزايد عدد السكان، كان الارتباط كبيرا بالحيوانات والنباتات، كانوا جزءا من مخطط الطبيعة.

لكن هذه الحقبة من اقتصاد الاستدامة انتهت، فقامت المدن وتنامى السكان وظهرت الحاجة إلى كثافة الإنتاج وإلى زراعة مكثفة، وجاءت التقنيات المتقدمة مع مرحلة التصنيع،

الحالة السائدة تجري فيها الرغبة الملحة في التطوير مهما كان الثمن، ولو بإقامة مراكز صناعية وسكانية وتجارية في الأراضي الخصبة أو بعد تدمير للغابات.

من خواص الحضارة الحديثة أنها تنتج تنمية غير مستدامة، ولإعادة تشكيل الاقتصاد الحديث على ضوء معيار الاستدامة، يحتاج إلى تغيير القيم والأهداف الاجتماعية، والحوافز والعمليات الرئيسية، واستيفاء عدد من الشروط يوفر للتنمية شروط الاستدامة. هذه الشروط تتمثل، إضافة إلى إعادة إنعاش النمو، في مسألة تحقيق العدالة وخفض معدلات نمو السكان في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، وارتفاع مستويات الدخل وتحسين التعليم، وتعزيز مركز المرأة وتنظيم الأسر الصغيرة.

وعلى مستوى آخر، إصلاح السياسات العامة التي تشجع على إتلاف الطبيعة وانتشار التصحر، وتدمير المواطن الطبيعية للكائنات الحيوانية وفساد الهواء والماء، وتجديد ما أسيء بالبيئة، وتقديم إعانات زراعية مباشرة وغير مباشرة، وتشجيع المزارعين على عدم استعمال الكميات المفرطة من المبيدات والأسمدة، وعدم إهدار المياه الجوفية والسطحية في الري والسقي، وحماية الإنتاج الزراعي خاصة في البلدان المتخلفة حيث الطلب المتزايد، وحمايته من المنافسة من خلال إغراق أسواقها بفوائض إنتاج الدول الغربية، والعمل على تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم.

التنمية التي تتوفر على الاستدامة تتطلب كذلك شرطا ضروريا، يتعلق بتخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية في الإنتاج الصناعي، لأنه يحقق وفرة في التكاليف ونقصا في المخلفات الملوثة للبيئة والمناخ، بتشجيع مصادر الطاقة المتجددة، المولدة من الشمس والرياح والمياه، للتخلص تدريجيا من المصادر التقليدية المكلفة كثيرا. كما أن للتدخل الحكومي دوره، مثل فرض رسومات على الاستعمال المفرط للطاقة والمواد الملوثة، ليصحبها تخفيض ضرائب العمل والقيمة المضافة لتشجيع التوجه إلى تنمية مستديمة في الصناعة والزراعة من خلال التشجيع على استعمال الطاقات البديلة تجنبا للتلويث وحرصا على المحيط والطبيعة.

"إن أهم شرط للتنمية المستديمة هو دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، وفيما توجد نظمنا الاقتصادية والبيئية في الواقع الفعلي في حالة تشابك تام، فإنها لا تزال في مؤسساتنا في حالة انفصام شبه تام". (نفس المرجع، ص. 106)

يتعين أن تعطى لهذه المسألة كل مرة، المزيد من القدرة والقوة من خلال النظر في الأبعاد البيئية للسياسة في الوقت نفسه الذي تنظر فيه أبعادها الأخرى المتعلقة بالاقتصاد من خلال التجارة والطاقة والزراعة وغيرها. "وأحد المجالات التي يظهر فيها تأثير دمج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار الاقتصادي هي حوافز السوق. فالسوق هي أقوى أداة متاحة لتوجيه التنمية. وكون السوق تشجع أو تعزز أشكالا للتنمية المستديمة، هو أمر يتوقف بدرجة كبيرة على السياسة العامة". (نفس المرجع، ص. 107- 108)

إذن، يجب وضع الاعتبار لحوافز السوق وسياسة حماية التجارة تؤثر في البيئة من خلال التسعير والتسويق والصرف والضرائب، كثيرا ما تقف مختلف هذه النظم كحواجز في عملية النمو ولا تدعم التنمية، بل غياب الحوافز عنها يرهن التكامل ولا يشجع على ممارسات تحافظ على الموارد وتعزز الرأسمال وتضمن استيعاب التكاليف، وغيابها يحد كذلك من إنتاج السلع والخدمات التي يمكن نقلها لكامل المجتمع للتخلص منها عن طريق الاستهلاك، دون تحمل أضرار كبيرة تلحق بالصحة والممتلكات والمحيط على حد سواء.

"ومع الدمج التدريجي للبيئة في عملية صنع القرار الاقتصادي يتعين أن يبدأ رصد الأموال في ميزانيات قطاعات الطاقة والزراعة وسائر القطاعات الأخرى لتغطية التكاليف البيئية المتعلقة بما تضطلع به من نشاطات. وينبغي في النهاية تحميل هذه الميزانيات عبء تمويل التنمية المستدامة. أما في المرحلة الانتقالية فسوف تحتاج هذه التنمية إلى مصادر كبيرة للتمويل الجديد.

وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم المالي (...) وتتضمن الأهداف، إبطاء النمو السكاني وحماية التربة الزراعية في الأراضي المنتجة للمحاصيل إعادة تشجير الأرض، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتنمية الطاقة المتجددة وإعفاء الدول النامية من الديون". (نفس المرجع، ص. 108)

كما لا تزال المشكلة الرئيسية لغالبية البلدان المتخلفة في تراكم ديونها الخارجية خاصة البلدان الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، إنها تعيقها في الاهتمام بالإنعاش الاقتصادي، محاربة الفقر وإعادة رسم السياسات الزراعية والتجارية.

إن الحوافز الهادفة إلى تحقيق الاستدامة ينبغي أن تذهب إلى أبعد من مجرد خفض التلوث والتقليل من النفايات وترشيد استخدام الطاقة بتحسين كفاءة استعمالها، إذ لا بد من تحقيق أمور مثل وضع سياسات تبث الحوافز الملائمة بين العام والخاص، وتعمل على تقليص النفقات

التي تصرف على التسلح والأمن العسكري، لأن الأمن العسكري والسياسي ليسا أكثر أهمية من الأمن البيئي والاقتصادي، فسلامة البيئة والاقتصاد تضمن الأمن الغذائي والرفاه الصحي والتعليمي أيضا.

فالاختلالات البيئية تستطيع أن تكون مصدرا لصراعات السياسية والتوترات الدولية، وتكون مصدرا لتحركات اللاجئين أو التنافس على المياه وعلى مراكز الإنتاج الزراعي والنباتي ومصايد الأسماك والغابات. وعليه، لا بد أن تتضمن التنمية المستدامة مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية واللامركزية، فهذا البعد يرمي إلى مشاركة الضعفاء في صنع التنمية والاستفادة منها.

إن إقامة مجتمعات تنعم بالرفاه يتوقف على إقامة مجتمعات ريفية تنعم بمحاصيل زراعتها في ظروف معيشية متطورة، وخلق هذا الوعي لا يمر إلا بالإيمان بحقيقة مفادها أن الجنس البشري جزء من الطبيعة، يتوقف بقاؤه فيها على الامتناع عن تدمير أنظمة الطبيعة، وتحسين طرق استغلال مواردها وكل مواردها.

التنمية البشرية:

إن مشكلة التنمية مشكلة متعددة الأوجه تتعلق كذلك بعدم كفاءة الموارد البشرية، والتنمية الاقتصادية تعكس الاهتمام بالمسائل الكمية، لكن لا تؤدي بالضرورة وبطريقة تلقائية إلى التنمية البشرية، فإدراج هذه القضية في المسار الرئيسي للسياسات والبرامج والمشروعات الوطنية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية أمر بديهي.

الاهتمام بالتنمية البشرية يضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية. لكن في عملية النمو الاقتصادي ينظر للإنسان على أنه عنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل رأس المال المادي والأرض، فهو وسيلة من بين الوسائل الأخرى أو مورد فقط، فهو بهذا ينظر إليه على أساس تنمية الموارد البشرية. أما من خلال التنمية البشرية الحقيقية فهو ليس وسيلة فقط، وإنما كهدف يحكم على جدوى برامج الاستثمار، من خلال تأثيرها في مقدرة الناس على القراءة والكتابة والتعلم، وتأثير هذه البرامج على مستوى التغذية وعلى مستواهم الصحي. فهي تعد برامج مجدية إذا ساعدت القدرات البشرية في نوعية حياتهم بطريقة تلقائية حتى إذا كان العائد النقدي الصافي صغيرا.

ولقياس التنمية البشرية يعتمد على بعض المؤشرات المادية، تتلخص في المؤشرات المعروفة بمعايير الحكم، ويشار إليها بمعيار التمثيل والمساءلة، معيار الاستقرار السياسي، معيار فعالية الحكومة، ومعيار الكسب غير المشروع. وفي المقام الثاني نجد مقياس التمتع بالحرية

الذي يتحدد بتوفر بعض الحريات، وهي الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الاجتماعي.

يظهر مما سبق، صعوبة الحكم على التنمية البشرية من خلال المعايير أو المؤشرات المذكورة لعدم توفرها في أغلب البلدان خاصة المتخلفة، حتى العربية منها والإفريقية. لذا، تظهر أهمية التركيز على مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات في مجال التنمية البشرية القابلة للقياس، وخلال فترات زمنية محددة وقابلة خاصة للمقارنة والتحليل.

هذه المعايير الجزئية للتنمية البشرية تحتوي على المستوى الصحي المعبر عنه بطول العمر المتوقع، مستوى التحصيل العلمي والمعرفي، المعبر عنه بنسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاث الأول، الابتدائي، المتوسط والثانوي، وبمتوسط نسبة محو أمية الكبار، ومستوى الدخل الحقيقي وهو المؤشر على المستوى المعيشي.

إن مقاييس التنمية البشرية تصنف فيها المستويات إلى أصناف حسب الإنجازات التي تصل بالتنمية البشرية سواء إلى مستوى عال، متوسط أم منخفض. للحصول على مستوى معين، يجب مزج عناصر التنمية البشرية الممثلة في التعليم والصحة والتدريب والتغذية والبيئة.

فالعلاقة بين هذه العناصر ليست علاقة ميكانيكية، لكن يتعين توفير الشروط الضرورية للتوليفة المثلى بينها، مع إبعاد كل الظروف التي تضعف من فاعلية ذلك، وتخلق تفاوتات بين برامج التغذية السليمة، الصحية الجيدة، التعليم الجيد والبرامج الموجهة للمحافظة على البيئة.

وللارتقاء بهذه المعايير، يجب التوليفة أيضا بين اقتصاد السوق والتدخل الحكومي من توفير السلع الغذائية والخدمات الصحية، تقديم مياه نظيفة وصرف صحي حقيقي، بناء المدارس، مساعدة الأسرة في التنظيم والتوعية، تعليم الكبار ومحو الأمية. على المستوى العالمي، يعتبر النرويج أفضل بلدان العالم من ناحية مستواها في التنمية البشرية، تليها أستراليا، ثم كندا، من بين حوالي ثمان وأربعين دولة كانت لها تنمية بشرية مرتفعة، تضم أربع دول عربية، وهي البحرين، الكويت، الإمارات وقطر، حسب دليل الأمم المتحدة في تقريرها لعام 2005.

إنجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشرية المعروفة أقل من المتوسط العالمي، غير أن إنجازاتها على صعيد مؤشر الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى، لذا يمكن القول بأنها أغنى مما هي نامية. إلا أن معظم سكان الدول العربية يعانون من رفاه إنساني متدن، وذلك للنقائص في الحريات، خاصة السياسية والإعلامية، نقص المعرفة الناتجة عن ضعف التعليم العالي ونقص التخصصات، هجرة الأدمغة وغياب

إستراتيجية للبحث العلمي، انتشار الأمية، نقص الإنتاج الفكري والعلمي وتأليف الكتب، نقص تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا وإداريا لعوائق قانونية وسياسية أو ثقافية واجتماعية.

أصبح التعليم في المرحلة الحالية من التطور التقني والعلمي القاعدة الأساسية للتنمية، تفوق بكثير الموارد العادية، والاستخدام الأمثل للمورد البشري يتطلب إستراتيجية وإعدادا واضحا، لأنه ساد لزمن طويل شبه انفصال بين السياسة التنموية والتربوية، كأنهما تنبعان من منطقين مختلفين ومنفصلين لا علاقة للواحد بالآخر، فإما على التربية والتعليم أن يحترما أهداف التنمية، وإما على التنمية أن تراعي مستوى المعارف والقيم التي ينقلها النظام التربوي. كما أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، فالتعليم وسيلة لتحسين توزيع الدخل.

كما توجد علاقة تبادلية بين الصحة والنمو، فالصحة تؤثر مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث إن الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر والعمل وقت أطول، والعيش حياة إنتاجية أفضل، بشرط أن ينعكس مجهوده على أجره لتحفيزه على الاستمرارية والإنتاج. (عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 85)

والصحة تعني كذلك الأطفال المتمدرسين، لأن تأثيرها مباشر على التحصيل العلمي وتجعل أداءهم أفضل في المدارس والمعاهد من خلال التغذية الصحية السليمة والجيدة، والتي تؤدي حتما إلى الراحة البدنية والنفسية، وتقل بالتالي نسبة الغيابات لقلة الأمراض والإعاقات. كما أن الصحة، التعليم والتغذية، تخص كذلك عنصر الأسرة، فتعليم الأم وتحسين صحتها يساعدها على تنظيم شؤون أسرتها وتعليم الأبناء والاهتمام بصحتهم ورعايتهم أحسن رعاية.

إن أهم المظاهر المؤثرة في البيئة والمعرقلة للتنمية، النمو المتزايد لعدد السكان الذي يصاحبه الهجرة المرتفعة من الأرياف إلى المدن. يؤدي هذا الضغط السكاني إلى ارتفاع درجة التلوث وتدهور حالة الخدمات العامة من طرق ومياه وازدياد الطلب عليها إضافة إلى الكهرباء والمدارس والمستشفيات. كما أن زحام المدن يؤدي إلى التوسع الحضري في الأراضي الزراعية، ويرافق هذا التوسع العمراني انتشار في الاستخدام التكنولوجي والطرق الملوثة للبيئة بإطلاق النفايات والمخلفات الصناعية الناتجة عن الاستعمالات السكانية والمنزلية.

التلوث البيئي من خلال تلوث الهواء والمحيط والمياه، يؤدي إلى تغير الطقس وتناقص الثروة السمكية والثروة السياحية في بعض المناطق، يصاحب هذه المخلفات أثار صحية واقتصادية خطيرة، تقلل من مقدرة البيئة وتجعل من ذلك قيدا على التنمية المستمرة.

للنهوض بالتنمية البشرية سبيل واحد وهو لا بديل من إستراتيجية عامة لتنمية متكاملة، هدفها بناء مجتمع تسوده خاصية إتاحة فرص دائمة للتعلم والشغل والتدرب، إنها إستراتيجية ترمي على الدوام إلى التخفيف من الفقر والبطالة.

"ومما سبق يتضح أن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية Productivity، والعدالة Equity، والاستمرارية Sustainability والمشاركة Empowerment. فلا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد القدرات على إشباع الحاجات. ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو يكفل عدالة التوزيع. كما يجب أن لا تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية. ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم". (المرجع السابق، ص. 52)

المراجع:

- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

- محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة، بيروت، 1980.

- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

- جيم ماكنيل، "إستراتيجيات لتنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة العلوم، المجلد 7، العدد 3، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مارس 1990.

- BOUKHOBZA (M.), Octobre 88 Evolution et Rupture, Ed. Bouchêne, Alger. 1991.

- L'INRAA, Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, Revue: Agriculture et Développement, N° 04, Janvier 2007

قراءة في الاقتصاد الجزائري

من خلال قانون المالية – نماذج سنوات: 09، 10، 11

د/ عبد الرحمان تومي

تقديم:

يطلق عادة على دورة البرلمان الخريفية اسم "دورة قانون المالية"، وذلك لكون أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة هي دراسة واعتماد قانون المالية السنوي للسنة المالية المقبلة.

تعتبر المالية العامة للدولة بمثابة الدم الذي يتدفق في جسم الإنسان، وبالتالي فهي الأوكسجين الذي يتنفس به الاقتصاد، أي اقتصاد كان. بدونها تشل الوظائف الأساسية للدولة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الروحية، الثقافية... الخ)، فهي الآلية الأساسية التي عن طريقها تسخّر الموارد (البشرية، المادية، المالية)، لإنجاز وتنفيذ السياسات الإصلاحية، والبرامج التنموية، بل هي المقياس الذي يبين عدالة توزيع الثروة على المجتمع من عدمها.

وحتى يضمن ذلك، فهي تحتاج إلى مجموعة من المبادئ التي تحكمها:

01 ـ مبدأ السنوية.

02 ـ مبدأ الشمولية.

03 ـ مبدأ الشفافية.

04 ـ مبدأ الشرعية القانونية. **"لا إيراد أو رسم ولا نفقة إلاّ بنص تشريعي"**.

وعلى هذا الأساس، تعد المعالجة البرلمانية لقانون المالية (عن طريق الدراسة والتحليل والتعديل مع المقاربات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها) في غاية الأهمية، لأنها ببساطة تحدد مستقبل التنمية للبلد وللأجيال، بل هي أمل البسطاء من الناس، والضعفاء. وهذا ما يجعل البرلمان بغرفتيه ملتزما أخلاقيا وقانونيا، بأن يعمل بجدية وتفان وصدق وإخلاص على إبراز نقاط القوة والضعف، وتقديم البديل وإسداء النصيحة، باعتباره مخولا من قبل الشعب للدفاع عنه، وحماية ثروته الوطنية.

المبحث الأول: معطيات اقتصادية تخص الثمانية (08) أشهر الأولى من سنة 2010.

01 ــ **ارتفاع الإيرادات:** سعر البرميل في المتوسط بلغ 77.19 $ / البرميل، خلافا لمتوسط سعري بلغ 56.09 $ / البرميل لنفس الفترة من سنة 2009. مما يدل على عودة ارتفاع أسعار الطاقة في السوق الدولي من جديد، وهو انتعاش ترده كثير من الدوائر إلى زيادة الطلب النشيط لاقتصاد كل من الصين والهند والبرازيل بالخصوص من جهة، وعودة النمو ولو بشكل بطيء لاقتصاديات أمريكا وأوروبا. مما مكن الجزائر من تحقيق رقم أعمال بلغ 36.708 مليار $، خلافا لنفس الفترة من السنة الفارطة الذي لم يتعد 27.422 مليار $. هذا التحسن المسجل في أسعار الطاقة كان له الأثر المباشر على مدا خيل الجباية البترولية المحصلة في نهاية شهر أوت من نفس السنة، حيث بلغت 1721 مليار د ج، بارتفاع نسبته 23 ٪ مقارنة بنفس الفترة للسنة الفارطة. أي ما يعادل 23.57 مليار $، حيث تصب في صندوق ضبط الإيرادات.

في نفس السياق، فقد بلغت الجباية غير البترولية[1] المحصلة مع نهاية شهر جويلية من السنة الجارية 798 مليار د ج[2] محققة تطورا إيجابيا نسبته 10 ٪ عما كانت عليه في سنة 2009. أي ما يعادل 10.93 مليار $، وهو مبلغ زهيد إذا ما قورن بالجباية البترولية من جهة، وحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة ثانية، مما يرتب على الحكومة التزاما تعمل بمقتضاه على تعميق الإصلاحات الضريبية بتوسيع القاعدة وتنويع المصادر مع توفير المرونة، وضمان الشفافية والحوكمة.

02 ــ **تراجع الواردات:** لقد سجل تراجع ملحوظ في تدفق الواردات بالنسبة للفترة محل الدراسة في حدود 7.3 ٪ على أساس تقييمي بالدولار الأمريكي. حيث مس هذا التراجع أربع مجموعات أساسية:

ـ المواد الغذائية[3] بنسبة 8.2 ٪ مقارنة بالسنة الماضية، وهذا التراجع يعود بالخصوص إلى كل من القمح المستورد (30 ٪)، والحليب المسحوق (6.8 ٪).

ـ كما أن واردات سلع الاستهلاك النهائي سجلت هي الأخرى تراجعات معتبرة، حيث سجلت في المتوسط 8.6 ٪، متأثرة خاصة بتراجع واردات السيارات السياحية (12.6 ٪) والأدوية (20.9 ٪)[4].

---

(1) لا يقصد بها الإيرادات خارج المحروقات.

(2) المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، وزارة المالية، 20 سبتمبر 2010، ص 5.

(3) نتيجة للأسعار التي عرفت تراجعا في السوق الدولي.

(4) نفس المرجع السابق، ص 6.

نتيجة: إن تراجع واردات السلع من جهة، وارتفاع مدا خيل الطاقة من جهة ثانية، سمح للميزان التجاري بأن يسجل فائضا قدره 12.1 مليار $، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حيث لم يتجاوز الفائض 479 مليون $. وإذا جاز لنا الحديث عن عتبة 38 مليار $ كتقدير لواردات هذه السنة، وهو مبلغ غير بعيد عن سنتي (08 ـ 09) تدرك معي حجم الخطر الذي ينعكس على الاحتياطي النقدي وعلى الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار الطاقة.

03 ـ الاحتياطي النقدي: أما الاحتياطي النقدي فقد بلغ 150.294 مليار $ مع نهاية جويلية من 2010 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

نعتقد بأن فكرة العمل على تكوين احتياطي نقدي تصب في الاتجاه الصحيح، نظرا لعدة اعتبارات لعل أهمها:

ـ الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة على استيعاب كل هذه الأموال سنة بعد أخرى، وفي هذا السياق، تؤكد المعطيات على أن مؤشرات السيولة البنكية سجلت مع نهاية جوان من نفس السنة مبلغ 2484 مليار د ج، أي ما يعادل 34 مليار $ فقط[1].

ـ الاحتياطي النقدي المعتبر، يبعث على الثقة في العملة الوطنية من طرف المتعامل الاقتصادي سواء كان محليا أم أجنبيا، وهذا الذي كان مفقودا خاصة سنوات التسعينيات من القرن الماضي.

ـ ضمان تنفيذ مخططات التنمية الطموحة التي تعتبر وجه من أوجه إعادة توزيع الثروة[2].

وعلى هذا الأساس، يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة النقدية والمالية لها الأثر الإيجابي الواضح على الاقتصاد الجزائري، ما لم يحدث تغير سلبي على مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى.

---

(1) تتكون السيولة البنكية من: استرجاع السيولة من طرف البنك المركزي (1100 مليار د ج)، و829 مليار د ج بعنوان سهولة الإيداع، وأخيرا قيمة الحسابات الجارية للبنوك التي بلغت 555 مليار د ج، مع تعادل نقدي (73 د ج / 1 $).

(2) يعيب البعض على سلوك مثل هذا التصرف في تشكيل احتياطي رسمي، مبررين ذلك كونه استنزافا لثرواتنا ليس إلا. مع تقديرنا لوجهة النظر هذه، نتساءل، في نفس الوقت، إن كانت لدينا مصادر أخرى لتمويل التنمية، وما هي الوتيرة التي نعمل بها للخروج نهائيا من إشكالية التمويل بالريع والعودة إلى التمويل بالقيمة المضافة الداخلية ؟

04 ـ معدل الصرف: للتذكير، فقد قام بنك الجزائر بوضع سوق للصرف بين البنوك منذ بداية 1996، ثم استكملت عملية تحويل الدينار في إطار المعاملات الدولية سنة 1997، حيث صادقت الجزائر حينها على ترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي.

لقد وضعت الجزائر لنفسها هدفا واضحا منذ نهاية التسعينيات، وذلك بتثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى البعيد، عند قيمته التوازنية وفق محددات الاقتصاد الوطني، ونقصد بذلك:

ـ شركاء الجزائر الرئيسيين في التجارة الدولية، وهم خمسة عشر (15) دولة، حيث تمثل هذه المجموعة 88 ٪ من المبادلات الكلية عند سنة الأساس (1995).

ـ سياسة تسيير سعر الصرف تندرج ضمن ما يسمى "بسياسة التعويم الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية التي تضم أهم شركاء الجزائر التجاريين.

ـ بنك الجزائر هو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف بين البنوك، والتي عندها تتحدد الأسعار المطبقة على العمليات المبرمة وفق أسس قواعد السوق.

نتيجة: تعود المسؤولية لبنك الجزائر في الحفاظ على التوازن طويل الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وبالتالي يبقى ساهرا حتى لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على هذا التوازن.

بصفة موجزة، بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2009 قريبا من مستوى التوازن، إذ لم يتجاوز التدهور 2 ٪، مقابل تحسن 1.6 ٪ كمتوسط أنجز في سنة 2008.

وعلى هذا الأساس يبقى معدل التبادل النقدي مستقرا على العموم بمتوسط 74.31 د ج/ 1$، خلافا لما سجل في نفس الفترة من السنة الفارطة بـ: 72.71 د ج / 1 $. في حين تم صرف الأورو بـ: 98.02 د ج، مقابل 98.48 د ج لنفس الفترة من سنة 2009[1].

نتيجة: هذا يعني أن الدينار مقابل الدولار يتجه نحو الانخفاض، في حين يشهد شبه ركود أمام الأورو.

(1)التقرير السنوي للبنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري لسنة 2009، ص 85.

05 ـ تطور الديون: **الدين الخارجي:** تطورت معانات الاقتصاد الجزائري بشكل درامي منذ صدمة 1986 حيث تهاوت إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 39 ٪، مما أفرز اختلالات مالية خارجية قوية، كانت سببا كافيا لإعادة الجدولة للدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، حيث عرفت آنذاك ببرامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (94 ـ 98)، والتي بلغ عندها الدين الخارجي عتبة 70 ٪ من الناتج الداخلي الخام (1994)، وبغض النظر عن الصدمة الخارجية التي ألمت بالاقتصاد الوطني مرة أخرى سنتي 98، 99، فإن الدين الخارجي قد بدأ يعرف تراجعا منذ 2004، بعدما عرف استقرارا نسبيا بين 22.5 و23 مليار دولار سنتي 2001 و2003.

جدول رقم 01: يبين تطور الديون الخارجية مليار $ أمريكي

السنة / البيان	2004	05	06	07	08	09
مجموع الديون المتوسطة والطويلة ❖	21.410	16.485	5.062	4.889	4.282	3.921

المصدر: **نفس المرجع السابق، ص 87.**

❖ أما الديون القصيرة (سنة) مع نهاية 09، فكانت 1.492 مليار$.

وكما نلاحظ من خلال الجدول فإن سنة 2006 تعتبر سنة مفصلية في تاريخ هيمنة الديون، وهي السنة التي شهدت تسديدات مسبقة معتبرة، نتمنى أن تكون سنة اللاعودة حتى لا تنحني الجزائر مرة أخرى أمام المنظمات الدولية طالبة المساعدة بمذلة.

وجاءت السنة الموالية (2007)، أين ضربت الأزمة المالية العالمية بقوة بداية من السداسي الثاني، وما لبثت أن تدحرجت إلى القطاع الحقيقي مع نهاية العام 2008، ورأينا التدهور الواضح في التدفقات الرأسمالية، وكيف أثر على العديد من البلدان الناشئة والنامية على حد سواء، مما دفع بها إلى التمويلات الاستثنائية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والمؤسسات المالية الجهوية. وعلى هذا الأساس فإن الخروج من إشكالية الديون كان قرارا صائبا، حيث وفر على الجزائر عنف الأزمة من جهة، وطريق السلامة المالية من جهة ثانية.

يكفي أن أذكر القارئ الكريم بسنة 1995 أثناء فترة إعادة الجدولة، أين تخطت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الناتج الداخلي الخام حاجز 76 ٪.

جدول رقم 02: بين نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام والصادرات.

البيان / السنة	2007	2008	2009
نسبة الدين الخارجي / إجمالي الناتج الداخلي الخام	٪ 3.62	٪ 2.51	٪ 2.81
نسبة خدمة الدين / صادرات السلع والخدمات	٪ 2.26	٪ 1.03	٪ 1.80

المصدر: **من إنجاز الباحث بناء على معطيات المرجع السابق، ص 92.**

معطيات الجدول رقم 2 تؤكد مرة أخرى العمق الذي وصلت إليه إصلاحات المالية العامة، وإستراتجية الدولة في الابتعاد بشكل نهائي من إشكالية الديون، خاصة إذا علمت بأن الدين العمومي الخارجي مع نهاية شهر جوان لم يتعد 440 مليون $، خلافا لما كان عليه في 12/31 من سنة 2009 الماضية (480 مليون $). أي أنه أقل من 1٪ من الناتج الداخلي الخام[1]. وأخيرا فإن الرصيد الإجمالي للدين العمومي الخارجي المستحق قد سجل مع نهاية جوان 2010 ما قيمته تقريبا 4 مليار $. وهو شيء طبيعي يعكس التطور الذي حصل في المبادلات التجارية، وكذا الديناميكية التي بات يعرفها القطاع الخاص.

أما الدين العمومي الداخلي فقد بلغ خلال 6 أشهر الأولى من هذه السنة 1062 مليار دج، أي ما يعادل 14.29 مليار$، خلافا لما سجل مع نهاية السنة الماضية 809 مليار د ج، أي ما يعادل 11.12 مليار $.

يفسر هذا التصاعد في الدين العمومي الداخلي، كونه ناجما عن معالجة الخزينة لديون المؤسسات العمومية لدى البنوك العمومية بمبلغ قدره 216.2 مليار د ج[2].

نتيجة: استمرارية الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال السوق الداخلي فقط، يؤكد تدخلها القوي في التنمية الاقتصادية.

(1) يعبر عن التزامات الدولة تجاه دائنيها، أما القطاع الخاص فقد بلغت الديون الخارجية له 3.560 مليار $.

(2) المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، وزارة المالية، 20 سبتمبر 2010، ص 8.

06 ــ آلية ضبط الإيرادات: أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 كمخزون للادخار العمومي لدى بنك الجزائر، يمول من الفرق بين سعر الطاقة الحقيقي في السوق العالمي، والسعر المرجعي للطاقة الذي تبنى عليه الميزانية السنوية (العادية أو التكميلية)، وأحيانا ربما من تسبيقات بنك الجزائر، أما دوره الأساسي، فهو ينصب على تمويل عجز الخزينة، وتسديد أصل المديونية العمومية، وتسديد التسبيقات على الدين الخارجي كما رأينا في السنوات الفارطة.

باختصار شديد، تستعمل آلية صندوق ضبط الإيرادات لتعزيز قدرة التمويل التي تتراكم في الخزينة من سنة إلى أخرى، جراء إيرادات الطاقة، إذا استمرت في الحفاظ على مستوى مقبول من الأسعار.

جدول رقم 03: يبين تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات مليون د ج

البيان / السنة	2007	08	09	10❖
رصيد الحساب إلى غاية31 /12	3.215.530	4.280.072	4.316.465	4.316.465
مليار $ (73د ج / 1$)	44.04	58.63	59.13	59.13

المصدر: **المشروع التمهيدي لقانون المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص 15. ❖ إلى غاية 30 جوان 2010 فقط.**

هذه القدرة في التمويل تعمل على اتباع سياسة ميزانية مضادة للدورة[1] الاقتصادية في المدى المتوسط، وعلى هذا الأساس، ما دامت هذه السياسة تستهدف المحافظة على النفقات العمومية (خاصة نفقات رأس المال) في مستوى قريب من المستوى الذي سجل في السنوات السابقة، وفي ظرف يتميز بالصدمة الخارجية (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية)، سوف تسمح بالمساهمة في الحفاظ على مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مع مواصلة إنجاز برامج البنى التحتية العمومية على المدى المتوسط.

(1) الاقتصاد الرأسمالي من بين ما يتصف به، هي الدورات التي يمر بها، بعد ما كان في الذروة، ونتيجة للأزمة يبدأ في حالة ركود، حيث يستمر في الانكماش إلى أن يصل إلى الحضيض، بعد مدة يبدأ في التعافي ثم النمو إلى الانتعاش... وهكذا دواليك.

07 ــ رهان الاستثمار العمومي: إن النظرية التي تنادي بتحرير الاقتصاد من قبضة الدولة، وجعله تحت هيمنة القطاع الخاص تمويلا وإنتاجا وتسويقا، وفقا لقاعدة آدم سميث (دعه يعمل، دعه يمر)، ليست بالضرورة مقياسا اقتصاديا يصلح في كل البلدان والأزمان.

لقد كشفت الأزمة العالمية الراهنة، مثلها مثل أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، والأزمات التي تلتها في شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، كثير من عيوب وقصور اقتصاد السوق، وإلا كيف نترجم، بل كيف نفهم التدخل القوي لكل البلدان الرأسمالية المتطورة عن طريق الميزانية وضخ أكبر قدر من السيولة في البنوك الخاصة، وتقليص نسبة الفائدة إلى نقطة قريبة من الصفر لتفادي الشلل الذي قد يصيب خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع قروض الاستهلاك، والحفاظ على أكبر قدر ممكن من العمالة، وبالتالي التقليل من قوة الدورة الاقتصادية.

بل، ومن وصايا المؤسسات المالية الدولية، هو الرفع من حجم الاستثمارات العمومية لمواجهة التباطؤ، بما في ذلك إفريقيا، حتى ولو كان ذلك على حساب التثبيت في المدى القصير.

إذا كان التمويل العمومي لا يشكل قيدا كبيرا أمام القطاع الخاص (مزاحمة شديدة للاستثمار الخاص)، يمكن لهذا النوع من الوصايا أن يأتي بنتائج مشجعة. هذه هي الحالة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، فهو يعتمد بشكل ملفت للانتباه، على الاستثمار العمومي الذي توفره الميزانية من جهة، والصندوق الوطني للاستثمار من جهة ثانية.

كلنا يتذكر الحالة التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل سنة 2000، والعجوزات المالية التي كان يعاني منها، إضافة إلى التعديل الهيكلي الذي لازم ذلك، ونظرا لكون معدل الاستثمار كان ضعيفا آنذاك، فقد مثل قيدا كبيرا على النمو الاقتصادي، والذي انسحب بدوره على رداءة الخدمات العمومية، وتدني مستوى معيشة المواطنين، وعدم تطور كفاءة رأس المال البشري. وهي، أولا وآخرا، عوامل ضامنة لتحقيق نمو اقتصادي دائم ومتطور، وبلغة الأرقام فقد تخطى الاستثمار العمومي حاجز 13 ٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام، خلال الفترة (2000 ـ 2009)، وهو أعلى معدل إذا ما قورن بالدول الناشئة، أو الدول المتخلفة، وحتى المصدرة منها للبترول[1]. كما يعتبر متطابقا مع المخزون المحدود في رأس المال المادي لهذه الدول[2].

(1) في إفريقيا جنوب الصحراء لم يتعد 8 ٪ خلال الفترة (04 ـ 08)، حيث تعتبره المؤسسات المالية الدولية عاليا مقارنة ببلدان العالم الأخرى.

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري لسنة 2009، ص 105.

ومهما يكن، فإن الزيادة في رأس المال المادي، والتربية، والصحة، وتحسين شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات، تعد أكثر من ضرورية لتحسين محيط الاستثمار، وجر القطاع الخاص لجعله جزءا من قاطرة النمو، وبالتالي تعويض آلية الميزانية في تمويل التنمية.

جدول رقم 04: يبين تطور كل من الاستثمار العام والخاص خلال الفترة

التعيين	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة(05-09) مليار د ج	المجموع العام 1999 ـ 2009 مليار د ج	المجموع العام 1999 ـ 2009 مليار $ أمريكي
ا ـ الاستثمار المحلي:			
1ـ استثمارات ممولة من الميزانية	9.386	12.386	169.6
2ـ استثمارات ممولة من صندوق الوطني للاستثمار	229	229	3.1
3 ـ استثمارات وطنية خاصة منها :			
• استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	184	282	3.4
• استثمار في قطاع الفلاحة	213	369	5.0
• استثمار ممول من قبل البنوك	2.201	2.696	36.9
المجموع.....(ا)	12.213	15.962	218.7
ب ـ الاستثمارات الأجنبية:			
1ـ الاستثمار عبر الوكالة وت إ	1.526	1.816	24.8
2ـ الاستثمار في قطاع الطاقة، م	729	1.358	18.6
المجموع.....(ب)	2.255	3.354	45.9
المجموع العام (ا + ب).....	14.468	19.316	264.6
الاستثمار المحلي الخاص	٪ 17.95	٪ 17.32	45.3
الاستثمار الأجنبي	٪ 15.58	٪ 17.36	45.9
نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص	٪ 33.54	٪ 34.69	91.2

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص 80.

نتائج الجدول السابق تؤكد ارتفاع نسبة الاستثمار العمومي إلى 65.30 ٪ كمتوسط خلال العشرية (99 ـ 09)، وهي نسبة يمكن أن تكون مقلقة وتبعث على الحذر إذا كان الارتباط قويا بين ارتفاع الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، لأنه في هذه الحالة لا يمكن ضمان استمرارية النمو في ظل هيكل هش لقسم واسع من موارد الميزانية المتسمة بعدم الصمود أمام متغيرات وقيود التجارة الدولية.

كما يجب أن نقف عند أثر هذا الإنفاق ـ بعد عشرية كاملة ـ خاصة على مستوى القطاعات الحقيقية للاقتصاد، لنتساءل عن النتائج الهزيلة التي حققها القطاع الصناعي (5 ٪ كمتوسط)[1] بشقيه العام والخاص، مما يطرح إشكالية ضعف النمو والاستثمار في صناعات القطاع الخاص من جهة[2]، والتراجع المسجل في نشاط الصناعات المعملية العمومية منذ سنة 2000 من جهة أخرى[3].

وهو تحد حقيقي أمام الجهاز الحكومي، لا يمكن إزاحته إلا ببلوغ الاستثمارات العمومية مستوى عال من الأ مثلية في متابعة وتقييم المشاريع، وخلق شروط ضرورية تمكن استثمارات القطاع الخاص من مرافقة الاستثمار العمومي في مختلف القطاعات.

نتيجة: أمام فقدان الصناعة الوطنية المتوالي لحصص من السوق لصالح المنافسة الأجنبية، وضياع بالمقابل الآلاف من مناصب الشغل المحتملة، يتطلب الإسراع في إرساء إستراتيجية حقيقية لإعادة الهيكلة الصناعية.

(1) تأتي الصناعة في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة 5.3 ٪ فقط من إجمالي القيمة المضافة، كما لا تزال تركيبة الشركات الصناعية مثيرة للقلق، إذ أن عدد الشركات التي تنشأ من جديد أقل من عدد الشركات التي تختفي. وهكذا فقد أغلقت في الثلاثي الثالث لعام 2009 عدد 138 مؤسسة صناعية أبوابها في حين تم تسجيل 122 شركة جديدة فقط. التقرير السنوي للبنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(2) يعاني القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى المحيط الغير محفز أصلا (الاقتصاد الموازي)، والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكيك التعريفات الجمركية، هذه الأوضاع ساعدت على ترك البعض من الصناعيين لصناعتهم وتحولهم إلى مستوردين لمنتجات تباع على حالها.

(3) كمتوسط سنوي، ارتفع إنتاج الصناعة العمومية بنسبة 0.84 ٪ منذ سنة 2000، والصناعة خارج المحروقات بنسبة 0.42 ٪، وانخفضت الصناعة المعملية بنسبة 2.9 ٪. التقرير السنوي للبنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المبحث الثاني: التأطير الاقتصادي، والمالي لقوانين المالية:

تبنى قوانين المالية في الجزائر وفقا لمجموعة من المؤشرات، يمكن أن نطلق عليها اصطلاحا بمحددات الميزانية، وهي متغيرات لها أثرها المباشر والواضح في بنيتها، خاصة البرامج التي تقترح بسبب محدودية الأغلفة المالية، وكذلك الأهداف المتوخاة، الاقتصادية والمالية منها، أو الاجتماعية.

وقد جرت العادة على أن تُأخذ بعين الاعتبار معطيات إحصائية تخص كلا من الاقتصاد الجزائري، وكذا المحيط الدولي من السنة الحالية، ولسنوات خلت، تسمح ببناء تصور تقريبي لما تؤول إليه مستويات كل من الإيراد والإنفاق المخصصة للسنة القادمة.

ودون الخوض في المراحل التي تمر بها الميزانية، نشير إلى أنه في كثير من الحالات تلجأ السلطات إلى تدابير إضافية خلال التنفيذ، مما يستوجب القيام بإعداد قانون مالية إضافي يسمى "قانون المالية التكميلي"، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى بروز عناصر جديدة لم تكن متوقعة مثل انخفاض أو ارتفاع في السعر المرجعي العالمي، أو إضافة مشاريع جديدة لم تكن مسطرة في الميزانية العادية، أو إعادة تقييم لبعض المشاريع محل الإنجاز نتيجة لقصور الدراسات السابقة، أو غيرها من الأسباب التي عادة ما تكون موضوعية.

01 ـ السعر المرجعي للبرميل[1]: بما أن جل إيراداتنا من العملة الصعبة تأتي من البترول ومشتقاته، قبل أن تكون من الغاز الطبيعي والميع[2]، ونظرا لكون الجباية العادية لا تزال ضعيفة، معنى ذلك، أن المصدر الأساسي لتمويل الميزانية يرتكز على الجباية البترولية. وبالفعل فقد وصل المعدل المتوسط من الجباية البترولية خلال الفترة (05 ـ 09) إلى نسبة 74.7٪.

(1) السعر المرجعي للبرميل الذي بنيت عليه الميزانية ثبت ب: 37 $، وهو كما ترى سعر يدخل في إطار السياسة الحذرة التي تنتهجها الدولة، خوفا من تقلبات الأسواق العالمية.

(2) لا تمثل صادرات الغاز الطبيعي والميع سوى 28.76 ٪ من مجموع صادرات المحروقات كمتوسط للفترة (05 ـ 09). تقرير البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

جدول رقم 05: يبين مساهمة إيرادات المحروقات في الميزانية مليار د ج

البيان / السنة	2005	06	07	08	09
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	**3082.5**	**3639.8**	**3687.7**	**5190.4**	**3672.9**
• إيرادات المحروقات	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7
نسبة إيرادات المحروقات من مج	**٪ 76.3**	**76.9**	**75.8**	**78.8**	**65.7**

المصدر: **تقرير البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 229**

من هنا تفهم لماذا يبقى الاقتصاد الجزائري هشا للغاية، ولماذا تبقى ميزانية الدولة رهينة تقلبات أسعار الطاقة.

أمام هذا الوضع، فالاقتصاد الجزائري أشبه ما يكون بفلاح يعتمد في خدمة أرضه على ما تجود به السماء من غيث، وبالتالي في غياب تطوير آليات السقي، يبقى حبيس التقلبات الجوية ويده على قلبه!

وعلى هذا الأساس، فإن أي تدهور يحصل في أسعار الطاقة، أو في الكمية المصدرة، أو في تدهور قيمة الدولار ينعكس مباشرة على المداخيل من العملة الصعبة، وبالتالي ينسحب على الجباية البترولية المحصلة، وهكذا فهي أشبه بسلسلة مترابطة الحلقات وذات حساسية عالية.

جدول رقم 06: يبين تطور سعر البرميل خلال الفترة $ الأمريكي

السنة	98	99	00	01	02	03	04
معدل السعر	12.9	17.9	28.6	24.9	25.3	29	38.6
السنة	**05**	**06**	**07**	**08**	**09**	**10**	**11**
معدل السعر	54.3	65.4	74.4	99.1	61.6	❖ 60	❖ 60

المصدر: **مشروع قانون المالية لسنة 2011، 28 سبتمبر 2010، ص 10. ❖ تقدير السلطات الجزائرية من باب الاحتياط.**

تفيد معطيات الجدول ما ذهبنا إليه سابقا، كون أن التطور السعري يخضع إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، ولعل خير دليل ما شهدناه في السداسي الثاني لسنة 1998 من هبوط حاد في الأسعار العالمية، ثم الصعود الحاد في سنة 2008، لكن ما لبث أن عاود الانخفاض في السنة الموالية بنسبة قريبة من 40 ٪، بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، مما دفع بالمستثمرين والمضاربين إلى تحويل استثماراتهم إلى ملاذات أكثر أمانا واستقرارا كالذهب وغيره.

وعلى الرغم من العودة إلى الارتفاع من جديد مع نهاية سنة 2010[1]، بسبب الطلب المتزايد للدول الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل) وحلول فصل الشتاء، تبقى حالة الطاقة في الاقتصاد العالمي متقلبة وخاضعة إلى ثلاثة متغيرات على الأقل:

الأول: يتمثل في الاضطراب المستمر للسوق المالي الذي يعاني منذ مدة من حدين متطرفين أو متناقضين، أما الأدنى، فهو ما يعانيه أكبر اقتصاد في العالم من عجوزات في الميزانية تعد بمئات الملايير من الدولارات (أمريكا وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي)، وبالمقابل تتمتع دول أخرى بفوائض ضخمة تصل إلى أكثر من ثلاثة تريليون دولار (الصين، الدول النفطية).

الثاني: السوق النقدي (صرف العملات)، الذي يشهد هو الآخر تقلبات حادة جراء الأزمة العالمية. إن السيولة التي ضخت في بنوك مختلف البلدان، خاصة منها تلك التي تتصف باقتصاديات قوية، وتمويل الميزانيات في مشاريع البنى التحتية بأموال عمومية، وخفض الفائدة إلى نسب قريبة من الصفر، ودعم بعض الشركات الصناعية، وتحفيز الطلب الداخلي عن طريق قروض الاستهلاك، وتخفيض قيمة العملة لتمكين صادرات البلدان من المنافسة[2]، وهي كما ترى كلها عوامل تؤثر بشكل أو بآخر على السوق النقدي.

الثالث: سوق العمل، حيث يشهد هو الآخر انتكاسة قوية مست كل دول العالم تقريبا، نتيجة الركود الاقتصادي الذي حل كإفراز للأزمة العالمية، مثلما يوضحه الجدول التالي.

(1) بلغ سعر برميل "برانت" تسليم مارس 2011، يوم 11 نوفمبر من السنة، في حدود 89 دولار في الأسواق الآسيوية.

(2) يمكن أن نطلق على هذا السلوك بالحرب الباردة للعملات، مثل ما يحدث الآن بين أمريكا والصين، حيث يتهم كل طرف الآخر.

جدول رقم 07: يبين نسبة البطـــالة (نسبة مئوية من السكان النشيطين)

البيان / السنة	2007	2008	2009
الولايات المتحدة الأمريكية	4.6	5.8	9.3
اليابـــان	3.8	4.0	5.1
منطقة الأورو	7.5	7.6	9.4
المملكة المتحدة	5.4	5.6	7.5

المصدر: **بنك الجزائر، التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2010، ص 35.**

ونظـرا لكـون الأزمـة لا تـزال مسـتمرة، مثلمـا نراهـا اليـوم في إيرلنـدا واليونـان وإسـبانيا والبرتغال وغيرها من البلدان الأوروبية، يبقى التخوف قائما من التغير السلبي الذي قد يلحق بأسعار الطاقة نتيجة انكماش الطلب المحلي والركود الاقتصادي بصفة عامة.

02 ـ استقرار العملة الوطنية:

لقـد سـبق وأن تطرقنـا إلى سـعر صـرف العملـة الوطنيـة مقابـل العمـلات الأساسـية (الدولار والأ ورو)، لذلك سوف نكتفي هنا بالإشارة إلى تطور الدينار مقابل الدولار كنموذج مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 08: يبين تطور الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2003 ـ 2011)

السنة	03	04	05	06	07	08	اكتوبر08
دج / $	77.4	72.1	73.4	72.7	69.4	64.6	62.3
السنة	**08 نوفمبر**	**د 08**	**جا 08**	**09**	**10جوان**	**10 ❖ ق م ت**	**11ق م❖❖**
دج/$	68.1	70.9	71.4	72.7	74.2	73	74

المصدر: **مشروع قانون المالية لسنة 2011، ص 10، ❖ قانون المالية التكميلي، ❖❖ قانون المالية**

إن أهـم مـا يـؤثر علـى اسـتقرار سـعر صـرف الـدينار يكمـن في عـاملين أساسـيين:
ـ التجارة الخارجية، حيث تقيم أغلب صادراتنا بالدولار، أما الواردات فقد تتجاوز 50 ٪ كلها

مقيمة بالأورو، لذلك فإن أي انزلاق يحدث للعملة الأجنبية بالانخفاض أو الارتفاع، سوف يؤثر مباشرة على إيراداتنا من هذه العملة، كما ينسحب على احتياطاتنا بنفس الدرجة.

ـ السوق النقدي الموازي، هو الآخر له تأثير على عرض وطلب الكتلة النقدية، حيث يجد المتعاملون الاقتصاديون، وعامة الناس، ملاذا آمنا في تحويل العملة وتهريبها نحو الخارج. بطبيعة الحال، هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، مثل التضخم، وعجز الموازنة العامة، وميزان المدفوعات.

هذه العوامل، وغيرها تدخل في محددات الميزانية كمؤشر يسمى عادة بمعدل الصرف.

03 ـ استقرار معدل التضخم: يعد مؤشر التضخم من العوامل الأساسية في بناء الميزانية العمومية، لما له من تأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي يسببها. وعلى هذا الأساس فإن السلطات تعمل جاهدة في وضع مختلف الآليات لاحتواء ومعالجة أسبابه، وبالتالي الوصول به إلى مستويات مقبولة.

وبالعودة إلى تطوره التاريخي منذ سنة 1999 إلى اليوم، تكشف لنا المعطيات الإحصائية بداية التغير نحو الارتفاع بشكل ملحوظ خاصة منذ سنة 2007، بل وتسارعت وتيرته في سنة 2009 كاتجاه عام يبعث على القلق، كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 09: التطور السنوي للمؤشر السّعري عند الاستهلاك.

السنة	99	00	01	02	03	04	05
المعدل العام	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64
السنة	**06**	**07**	**08**	**09**	**10جوان**	**11 ق م**	**/**
المعدل العام	2.53	3.51	4.46	6.4	4.62	❖ 3.5	/

المصدر: **نفس المصدر السابق، ص 12. ❖ قانون المالية لسنة 2011.**

تعد سنة 2009 هي الأعلى في نسبة التضخم خلال عشرية كاملة من القرن الحالي، والسبب ليس راجعا إلى ارتفاع الأسعار العالمية في المواد المستوردة كما سجلته سنة 2008، بل يعود بالأساس إلى الارتفاع القوي في أسعار المواد الغذائية الناجمة عن القطاع الفلاحي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أسعار التجزئة التي شهدت ارتفاعا غير طبيعي البتة.

ولتقريب الصورة أكثر، علينا أن نعرف هيكل المنتجات التي يبنى عليها حساب مؤشر التضخم. ترتب المنتجات حسب ثلاث فئات:

ـ الفئة الأولى، تعرف بالتضخم القوي، وهي أعلى من التضخم المتوسط (3.5 ٪)، حيث تتشكل من ثلاث مجموعات، وهي على التوالي: النقل والاتصالات (4.9 ٪)، السلع الغذائية (4.7 ٪)، السكن والمصاريف (3.6 ٪).

ـ الفئة الثانية، حيث تتميز بتضخم معتدل، مابين 2 و2.7 ٪، وتشتمل على مجموعة السلع المتنوعة، ومجموعة التربية والثقافة.

ـ الفئة الثالثة، وتتكون من ثلاث مجموعات ذات التضخم الضعيف، أي أقل من 1.8 ٪، وهي كما يلي: الملابس والأحذية (0.4 ٪)، الأثاث (1.2 ٪)، الصحة والنظافة (1.7 ٪).

تعتبر المواد الغذائية المجموعة الأكثر مساهمة في تطور معدل التضخم، حيث تحتل لوحدها ما نسبته 64 ٪ من التضخم الكلي. وعليه فقد قفز متوسط الأسعار السنوي للمواد الفلاحية الطازجة بنسبة 20.5 ٪، مقابل 4.1 ٪ في سنة 2008. هذا المستوى لم يصله المؤشر منذ عشر سنوات خلت[1].

وبغض النظر عن الارتفاعات التي شهد تها المجموعات الأخرى لنفس السنة، فإن فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قد سجل 5.4 نقطة مئوية، بعدما كان في حدود 1.1 ٪ سنة 2008 بسبب استقرار الأسعار في منطقة الأورو من جهة، وارتفاع مؤشر الأسعار في الجزائر كما رأينا.

مادامت الكتلة النقدية لم تشهد تطورا سنة 2009 إلا بشكل ضعيف، معنى ذلك أن المسؤولية تقع على عاتق الجهاز الحكومي، في العمل على إيجاد آليات تجسد مبدأ شفافية الأسعار من خلال تنظيم الأسواق، والرقابة الردعية، حتى لا يتحول التضخم الداخلي إلى شبح مصاص لأجور العاملين، ومدخرات المواطنين، والحد بنفس القدر من تنافسية المواد القابلة للتبادل.

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

نتيجة: إن معدل التضخم الذي بدأ يتجه نحو الارتفاع بوتيرة مقلقة منذ 2007، لم يكن أبدا وليد الكتلة النقدية، أو نتيجة التجارة الخارجية (التضخم المستورد)، فقد كان مصدره أساسا من القطاع الفلاحي. وعليه، فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على وزارة الفلاحة في تنشيط القطاع وتطويره لضمان الوفرة من الإنتاج، ثم على وزارة التجارة بالدرجة الثانية، من خلال محاربة كل أشكال المضاربة وتنظيم ومراقبة المنتوج، خاصة على مستوى أسواق الجملة، والوسطاء، وأسواق التجزئة.

04 ـ النمو الاقتصادي والقيمة المضافة: النمو الاقتصادي هو ترجمة للناتج الداخلي الخام، وهو في حقيقته كل ما ينتجه بلد من مخرجات خلال سنة (العرض الإجمالي). بهذا المعنى نجد أنفسنا نتحدث عن التنمية، وعن الاختلافات التي تسجل من بلد إلى آخر في معدلاتها، خاصة بين أصحاب الإنجازات الكبيرة، والمتقاعسين (في الدول النامية)، أما في البلدان المتقدمة فإن التنمية تتركز ضمن مدى ضيق نسبيا.

المهم هنا أن مسارات التنمية تختلف من بلد إلى آخر، غير أن جميع الدول سريعة النمو تشترك في سمات معينة. ولو تصفحت معي التاريخ الاقتصادي، ستكتشف بأن عوامل التنمية الاقتصادية التي ساعدت على نهوض بريطانيا واليابان، هي نفسها التي تجري الآن في الصين والهند مثلا.

وعلى هذا الأساس فقد أقر علماء الاقتصاد الذين درسوا التنمية، بأنه لا بد من وضع محرك التقدم الاقتصادي على عجلات أربعة، بغض النظر عن مدى غنى أو فقر البلد، ويقصد بها:

- الموارد البشرية (توفير اليد العاملة، التعليم، الانضباط، الحافز).
- الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الوقود، نوعية البيئة).
- التكوين الرأسمالي (الآلات، المصانع، الطرق...).
- التكنولوجيا (العلم، الهندسة، الإدارة، المجازفة الرأسمالية).

إن تعريف النمو الذي سبق وأن تطرقنا إليه، أقل ما يقال عنه أنه تعريف سطحي، ولا يفي بالغرض المطلوب. فالمعروف في اقتصاديات الدول المتقدمة أنها تنمو عن طريق زيادة العمالة ورأس المال، إضافة إلى التغير التكنولوجي الحاصل.

ومن هنا يمكن أن نتساءل عن نسب مساهمة كل من العمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا؟ وهذا يقودنا بالضرورة إلى تحليل النواحي الكمية للنمو وفق منهج يعرف باسم

"حسابات النمو"، وهو مذهب طوره رواد اقتصاديون، أمثال: "روبرت صولوا"، "جون كنذريك"، "إدوارد ديني سون".

هذا المنهج يعتبر الخطوة الأولى في التحليلات الكمية للنمو الاقتصادي لأي بلد[1]. وبمعنى آخر يجب تحديد مساهمة كل مكون في دفع النمو نحو الأعلى.

جدول رقم 10: يبين القيمة المضافة للقطاعات خلال الفترة

السنة	ق م التكميلي2009		إقفال 2009		ق المالية2010	
البيان	قيمة جارية	حجم٪	قيمة جارية	حجم٪	قيمة جارية	حجم٪
القيمة المضافة	مليار د ج					
الفلاحة	815.9	6.5	941.1	20.0	1121.3	2.5
الطاقة	2662.1	0.9	3192.7	6.0 ـ	3185.1	2.3
الصناعة	527.9	4.7	535.0	5.0	578.2	4.9
البناء والأشغال العمومية	1129.4	9.2	1123.6	8.7	1289.0	9.0
الخدمات	2472.4	6.8	2515.3	8.8	2752.2	6.0
حقوق ورسوم	635.1	6.6	653.0	6.8	662.9	3.9
خدمات الإدارات ع	1151.1	6.5	1210.1	7.0	1257.0	5.0
الناتج الداخلي خ	9394.1	**3.9**	10170.7	**2.4**	10845.8	**4.6**
ن د الخام(مليار$)	128.6	—	139.3	—	148.57	—
ن د خ خارج المحروقات	6731.9	**6.4**	6978.0	**9.3**	7660.7	**5.5**

المصدر: **نفس المصدر السابق، ص 28.**

(1)بول سام ويلسون، الاقتصاد، ترجمة الطبعة 15 هشام عبد الله وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 575.

تابع الجدول السابق:

السنة / البيان	قانون المالية التكميلي 2010		مشروع قانون المالية2011	
القيمة المضافة	بالقيمة الجارية مليار د ج	بالحجم ٪	بالقيمة الجارية مليار د ج	بالحجم٪
الفلاحـــــة	994.6	2.5	1060.8	3.4
الطاقـــــة	3371.9	0.4 ـ	3301.6	0.8 ـ
الصناعـــة	592.2	5.2	701.8	5.3
البناء والأشغال العمومية	1270.7	8.0	1422.6	7.4
الخدمات	2830.7	7.2	3183.3	6.4
حقوق ورسوم	692.0	3.1	738.0	3.8
خدمات الإدارة العمومية	1340.3	6.5	1484.3	7.0
الناتج الداخلي الخام	11092.4	4.0	11892.5	4.0
النـــاتج الـــداخلي خ (مليار$) (73 دج/1 $)	151.95	—	162.91	—
الناتج د خ خارج المحروقات	7720.5	6.0	8590.8	6.0

المصدر: **نفس المصدر السابق، ص 28**

ملاحظات لابد منها:

مع غياب الإحصائيات التي تبرز قياس نسبة كل عنصر كمدخل من المدخلات، يتعذر بالتالي معرفة إنتاجية هذه العناصر (العمالة، رأس المال، التكنولوجيا)، وهو السبب الذي جعلنا نكتفي بذكر القيمة المضافة على مستوى كل قطاع. وبالعودة إلى الجدول يمكن الوقوف على الحقائق التالية :

• **الفلاحة:** تحرر القطاع الفلاحي من الركود الذي أصابه سنة 2008 (5.3 ٪)، حيث حقق أداء استثنائي في سنة 2009 بمعدل نمو 20 ٪ نتيجة العوامل المناخية المناسبة، وأسعار الحبوب المضمونة عند الإنتاج، مما حفز القطاع على إنتاج 5.3 مليون طن مقابل 1.7 مليون طن في سنة 2008.

بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في إنتاج بعض المحاصيل (الزيادة شبه المضاعفة في إنتاج الزيتون، زيادة في إنتاج الكروم بنسبة 73 ٪، و12.5 ٪ في الحليب، و9 ٪ في إنتاج اللحوم الحمراء.

الغريب أنه لم يكن لهذه الزيادة في الإنتاج أي تحسن في أسعار الجملة للمنتجات الفلاحية الطازجة، التي واصلت ارتفاعها على مستوى أسعار التجزئة، مما يشكل تحديا حقيقيا أمام السلطات في محاربة المضاربة، وضبط السوق.

• **الطاقة:** يشهد قطاع الطاقة تراجعا مستمرا في القيمة المضافة منذ أربع سنوات خلت، إذ سجلت انخفاضا قدر بنسبة 36.1 ٪، حيث انتقلت القيمة المضافة مقدرة بالحجم في انخفاضها من 0.9 ٪ سنة 2007 إلى 2.3 ٪ سنة 2008، ثم 6.0 ٪ في سنة 2009.

يعود هذا التدهور إلى جملة من العوامل أهمها:

- انخفاض السعر المتوسط السنوي، إذ فقد برميل البترول الخام 37.7٪ في 2009 (62.25 دولار، بعد ما كان في حدود 99.97 دولار سنة 2008)، وفقد الغاز الطبيعي 33.7٪، إذ سجل سعر 6.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

- انخفاض الكميات المصدرة من المحروقات السائلة والغازية على حد سواء بنسبة 10.2٪، و8.8٪ على التوالي، مما ساهم في انخفاض الإيرادات بنسبة 42.5 ٪.

• **الصناعة:** لا يزال مستوى الإنتاج الصناعي التابع للقطاع العام أقل مما كان عليه منذ عشرين سنة خلت، إذ أن مؤشر سنة الأساس الذي يساوي 100 عند العام 1989 لم يتجاوز نسبة 91.9٪ في سنة 2009. وكمتوسط سنوي، فقد ارتفع إنتاج الصناعة العمومية بنسبة لا تزيد عن 0.84٪ منذ سنة 2000، أما الصناعة خارج المحروقات فهي كذلك بقيت هزيلة، إذ لم تتجاوز0.42٪، كما انخفضت الصناعة المعملية أيضا بنسبة لا تقل عن 2.9٪.

بصورة موجزة، فقد سجلت في سنة 2009 خمسة (05) قطاعات فقط نموا إيجابيا من ضمن أحد عشر قطاعا المشكلة للصناعة العمومية، بمعدلات سنوية تزيد عن 5٪، بينما شهدت القطاعات الستة الباقية نموا سلبيا في سنة 2009[1]. من حيث خلق الثروة، فإن القطاع الصناعي بات يحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 5.3 ٪ من إجمالي القيمة المضافة، كما أضحت تركيبة الشركات الصناعية مثيرة للقلق، بحيث أصبح ما يختفي منها، أكثر مما ينشأ[2].

(1) وهي كل من: المحروقات، مواد البناء، قطاع النسيج، صناعة الجلود، صناعة الخشب والفلين والورق، وأخيرا الصناعات المختلفة.

(2) سجل الثلاثي الثالث من سنة 2009 إغلاق 138 مؤسسة صناعية، في حين لم يسجل سوى 122 شركة جديدة في نفس الفترة.

جدول رقم 11: يبين مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (1989 = 100):

السنة / البيان	2005	2006	2007◆	2008	2009
المؤشر العام	88.7	88.4	90.1	91.8	91.9
المؤشر العام خارج المحروقات	74.6	74.2	73.1	76.3	78.5
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	60.0	58.5	51.8	52.8	53.2
التغير السنوي ٪ • المؤشر العام	1.6	0.5 ـ	0.3	1.9	0.1
المؤشر العام خارج المحروقات	1.0	0.5 ـ	0.3	4.3	3.0
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	2.4 ـ	2.5 ـ	3.9 ـ	1.9	0.7

المصدر: **بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 للتطور الاقتصادي والنقدي، أكتوبر 2010، ص 224. ◆ التغير في عينة المؤسسات الذي جرى إبتداء من 2007.**

هذا التدهور في القيمة المضافة للصناعة يعكس الضعف الشديد في القدرة التنافسية لمنتجاتها من جهة، ويبين اكتساح الواردات للسوق المحلي من جهة أخرى، وعليه، فإن التفكير في أسواق خارجية لا يزال مبكرا جدا. من المفيد تسخير ما يجب من الأموال المتاحة للاستثمار في إعادة بناء نسيج صناعي مبني على أساس المزايا النسبية.

• **البناء والأشغال العمومية**: يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية، وقد سجل وبوتيرة عالية نموا بلغ من حيث الحجم 8.7 ٪ مع نهاية 2009، مع خسارة قدرها 1.1 ٪ مقارنة بالسنة الماضية، ومع هذا فهو يسجل قيمة مضافة خارج المحروقات جد معتبرة، حيث قدرت بنسبة 16.2 ٪. لعل الشيء الذي يعاب على هذا النمو، أنه مرتبط إلى حد كبير بنفقات تجهيز الدولة[1]، هذا يعني هشاشة القطاع، ناهيك عن ارتباطه بحالة الميزانية.

(1) بلغت نفقات التجهيز لسنة 2009، المتعلقة بتحفيز نشاط البناء والأشغال العمومية 1921 مليار دينار، أي ما يعادل 26.31 مليار دولار أمريكي.

فضلا عن ذلك ما يشهده التأخر في تسليم السكنات الجديدة[1]، والتأخر في إطلاق المشاريع المبرمجة.

• **الخدمات:** يبقى قطاع الخدمات من أنشط القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، حيث يحتل المرتبة الثانية من إجمالي القيمة المضافة، والمرتبة الأولى خارج قطاع المحروقات، كما أن شركات الخدمات التي أنشئت تمثل 73٪ من مجموع الشركات التي باشرت نشاطها في الفصل الثالث من عام 2009، وفي هذا السياق فإن الشركات الخاصة بالتجارة والتوزيع تستحوذ لوحدها على 46٪، وأن نشاط الخدمات المصرفية هو الآخر عزز من مكانته وسجل زيادة بمقدار 18٪ في مجال القروض للاقتصاد الوطني مع نهاية السنة.

المبحث الثالث: المكونات الأساسية للميزانية.

بطبيعة الحال، وكما هو معروف عند كل بلدان العالم، أن الميزانية تتكون من جانبين، الأول يتمثل في الإيرادات، والآخر في النفقات. غير أن الاختلاف يكمن في تركيبة كل جانب عند هذه البلدان، وعلى هذا الأساس سوف نركز في تحليلنا للميزانية الجزائرية على أهم العناصر من خلال الوزن الذي تحتله، للوقوف على مدى أهميته في التأثير، مع مراعاة الإشارة إلى مكونات كل جانب على النحو التالي:

المكون الأول: إجمالي إيرادات الميزانية والهبات، وتضم كلا من:

01 - الجباية البترولية ومنها صندوق ضبط الإيرادات.

02 ـ الإيرادات خارج المحروقات، والتي تتكون هي الأخرى من:

• الإيرادات الجبائية، ونجد فيها كلا من الضريبة على المداخيل والأرباح، والضريبة على السلع والخدمات، والحقوق الجمركية، والتسجيلات والطوابع.

• الإيرادات غير الجبائية، والتي تتشكل من حقوق أرباح بنك الجزائر، وحقوق الدخول، وأخيرا الهبات.

المكون الثاني: إجمالي نفقات الميزانية، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين رئيسيين.

01 ـ النفقات الجارية (نفقات التسيير)، والتي نجد فيها كلا من:

• نفقات المستخدمين.

• منح المجاهدين.

• مواد ولوازم.

(1) تراجع بمقدار 2.2 ٪، كما تراجع إطلاق المشاريع الجديدة بنسبة بلغت 9 ٪ في الفصل الرابع من سنة 2009 (72500 سكن مقابل 79900 في 2008).

• مصالح الإدارة، ونجد فيها كلا من: المستشفيات، مؤسسات وطنية ذات طابع إداري، تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)، الأعمال التربوية والثقافية، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المواد الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، إعادة تسديد سعر الفائدة، صندوق دعم تشغيل الشباب، تحويلات أخرى.

• فوائد الدين العام.

02 ـ نفقات رأس المال (نفقات التجهيز).

جدول رقم 12: يبين أهم عناصر الميزانية (مليار دج)

السنة / البيان	2005	06	07	08	09	تقدير10 ◆	تقدير 2011◆◆
مج إيرادات الميزانية	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3672.9	2923.4	2992.4
جباية بترولية	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	1501.7	1472.4
إيرادات ضريبية	640.4	720.8	766.7	965.2	1144.5	1244.5	1324.5
مج نفقات الميزانية	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0	4214.4	6468.9	6618.4
نفقات التسيير	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7	2293.5	3446.0	3434.3
نفقات التجهيز	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1920.9	3022.9	3184.1
رصيد الميزانية	1030.6	1186.8	579.3	999.5	ـ 41.5	ـ 545.5	ـ3626.0
الرصيد الإجمالي للخزينة	896.4	1150.6	456.8	906.9	ـ 68.8	ـ 615.6	ـ 3354.8

المصدر: **بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص230.◆ قانون المالية التكميلي. ◆◆ قانون المالية.**

استنتاجات:

01 ـ متوسط إيرادات الميزانية خلال الفترة (05 ـ 09) بلغ 3854.72 مليار دج، أي ما يعادل 52.80 مليار دولار أمريكي[1]. بينما سجل متوسط النفقات لنفس الفترة ما قيمته 3203.78 مليار د ج، وهو ما يعادل 43.88 مليار دولار أمريكي.

(1)عند سعر صرف 73 دج / 1 $ أمريكي.

02 ـ تمثل نفقات الميزانية بهذا الشكل ما نسبته 35 ٪ من الناتج الداخلي الخام[1].

03 ـ أما الجباية البترولية بالنسبة لإيرادات الميزانية فهي تستحوذ على النصيب الأكبر، إذ سجلت ما نسبته 74.7 ٪.

04 ـ بينما الإيرادات الضريبية فهي لا تتعدى في المتوسط ما نسبته 22.24 ٪ من مجموع الإيرادات، وهي كما ترى نسبة ضئيلة، وبعيدة عن معدلها الطبيعي مقارنة بالنشاط الاقتصادي الحاصل في البلد.

05 ـ كما أن نفقات التسيير هي الأخرى تأخذ موقعا متقدما، مقارنة بمجموع النفقات للفترة (05 ـ 09)، حيث بلغت ما نسبته 54.8 ٪.

جدول رقم 13: يبين المؤشرات النسبية لأهم عناصر الميزانية.

السنة / البيان	2005	06	07	08	09
مجموع الإيرادات	100	100	100	100	100
إيرادات المحروقات	76.3	76.9	75.8	78.8	65.7
إيرادات جبائية	20.8	19.8	20.8	18.6	31.2
مجموع النفقات	100	100	100	100	100
نفقات التسيير	60.5	57.9	51.5	51.4	52.7
نفقات التجهيز	39.2	40.8	44.1	45.7	44.2

المصدر: **بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 229، 230.**

06 ـ القطاعات المستفيدة باكبر حصة من الميزانية: من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض النماذج من القطاعات التي احتلت الأولوية من حيث توزيع الأغلفة المالية، وهذا ما يعكس مدى الأهمية التي توليها السلطات في تطوير وتحديث هذه القطاعات، لما لها من وزن في بعث التنمية. وإذا كانت سنوات التسعينيات أو ما قبلها قد شهدت نوعا من التهميش لأهم عجلات التنمية المتمثلة في الفرد الجزائري، فإن بداية الألفية الثالثة قد شهدت عكس ذلك تماما،

(1) يبلغ متوسط الناتج الداخلي الخام للفترة (05 ـ 09) مقدرا بالدولار في حدود 125.08 مليار دولار.

وهي حقيقة يلمسها كل من يراجع الميزانيات السنوية، أو يقف على إنجازاتها في الميدان عبر مختلف ولايات الوطن.

جدول رقم 14: يبين القطاعات التي احتلت الأولوية في ميزانيات الدولة.

توزيع القروض المفتوحة حسب القطاعات للدوائر الوزارية	المبلغ (مليون د ج) لسنة 2011	الترتيب حسب السنة		
		09	10	11
الدفاع الوطني	516.638	01	01	02
الداخلية والجماعات المحلية	419.486	03	03	03
التربية الوطنية	569.317	02	02	01
الصحة والسكان	227.859	05	04	04
التعليم العالي	212.830	06	05	05
المجاهدين	169.614	07	06	06
الفلاحة والتنمية الريفية	115.907	04	07	07
التضامن الوطني	109.466	08	08	08
المجموع العام للقروض	2837.999	–	–	–

المصدر: **ميزانيات كل من 09، 10، 11**

المبحث الرابع: بعض الأحكام التشريعية للميزانيات: 09،10،11

من المفيد أن نذكر القارئ الكريم بأهمية قانون المالية، باعتباره آلية من آليات التشريع، حيث تراجع فيه سنويا حزمة من القوانين، بالتعديل تارة، وأخرى بالحذف أو الزيادة، سواء تتعلق الأمر بالجانب المالي والنقدي، أم ببعض الإصلاحات في أي قطاع من شأنها تخدم أن التنمية وتحمي الاقتصاد الوطني.

1 ـ قانون المالية ،2009

1ـ 1: تدابير خاصة بتبسيط النظام الجبائي، من خلال نمط الدفع كل ثلاثة أشهر للضريبة على الدخل الإجمالي (I R G)، الرسم على النشاط المهني (T A P)، والرسم على القيمة المضافة (T V A)، بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط. كذلك

إلغاء القوائم الاسمية على أرباح الشركات. إخراج فوائض القيمة الناجمة عن التنازل بثمن (العقارات المبنية وغير المبنية) من مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، وترحيل حق الدولة الضريبي إلى حقوق التحويل.

1 ـ 2: تدابير خاصة بتشجيع الاستثمار، حيث مددت فترات الإعفاء في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي التي كان من المفروض أنها تنتهي مع آخر سنة 2008 إلى خمس سنوات أخرى. كذلك ينسحب هذا الإعفاء على المرقين المقبولين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر. كذلك تغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق ضمان القروض.

1 ـ 3: تدابير خاصة بتوسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي.

• تماثل الأرباح المحولة من الشركة الفرعية الأجنبية إلى الشركة الأم بالخارج نفس أرباح الأسهم بضريبة تسمى أرباح الأسهم بنسبة 15 ٪.

• إنشاء مصلحة تحقيقات على مستوى المديرية العامة للضرائب، مكلفة بإجراء تحقيقات على المستوى الوطني من أجل تحديد مصادر التهرب والغش الضريبيين، يمكن أن تكون لها هياكل جهوية.

• لا تتكفل الدولة بمبالغ الرسم على القيمة المضافة القابلة للاقتطاع للفواتير المسددة نقدا، والتي تتجاوز 100.000 د ج.

1 ـ 4: تدابير تعزز ضمانات المكلف بالضريبة:

• حصر القيام بعمليات مراجعة المحاسبة للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش للضرائب.

02 ـ قانون المالية التكميلي 2009:

2 ـ 1: ترقية الشغل، بتمديد فترة الإعفاء لصالح المستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، اللذين يتعهدون بإنشاء مناصب عمل إضافية دائمة (05) عمال على الأقل بصورة دائمة.

وتمديد الإعفاء في مجال الضريبة على أرباح الشركات من 3 إلى 5 سنوات لأي مؤسسة معتمدة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في حالة قيامها بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند بداية النشاط.

وتتكفل الدولة جزئيا بحصة اشتراك رب العمل في الضمان الاجتماعي لفائدة أي توظيف جديد.

2 ـ 2: تقوية الاستثمار، وذلك بتحديد رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار ب 150 مليار د ج.

• تعديل المادة 104 من قانون النقد والقرض (يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قرض إلى المؤسسة التي تحوز على حصة من رأس المال، ولا ينبغي أن يفوق هذا القرض 25 ٪ من الأموال الخاصة بهذه المؤسسات المالية).

• تشجيع أنشطة القطاع السياحي بعدة تدابير منها: تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17 ٪ إلى 7 ٪ لمدة 10 سنوات، وتخفيض حقوق الجمارك من 30 ٪ إلى 5 ٪ على كل المواد المستوردة والغير منتجة محليا.

2 ـ 3: تدابير تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والتخفيض من حجم الاستيراد وعمليات التحويل نحو الخارج:

• التعبئة الحصرية على السوق المالي المحلي للقروض المطلوبة بهدف إنجاز الاستثمارات الأجنبية المعتمدة مباشرة، أو عن طريق الشراكة.

• كل مستثمر أجنبي جديد عليه الدخول في شراكة مع المجموعة الوطنية بنسبة تملك لرأس المال الجزائري 51 ٪. أما في مجال التجارة الخارجية، فقد ألزمت الدولة كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاط الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها، أن لا يتم ذلك إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

03 ـ **قانون المالية** 2010، إن التدابير التشريعية الواردة في هذا القانون تصب في المحاور التالية:

- تسهيل وتنسيق النظام الجبائي.
- متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- تعزيز الطاقات القابلة للتجديد.
- تخفيض كلفة القروض العقارية.

بعض النماذج:

◄ ضريبة نسبية وحيدة 25 ٪ على المد ا خيل السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها بين 5 و10 مليون د ج، وكذا للمهن الحرة.

◄ عدم إجبارية المصادقة على الحسابات من قبل محافظ الحسابات بالنسبة للمؤسسات ذات الشخص الوحيد (EURL)، والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 مليون دج.

◄ اقتطاع 5 ٪ من صافي إرباح مستوردي وموزعي الجملة للأدوية المستوردة، تذهب إلى الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية.

◄ إنشاء صندوق قصد تحسين معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء وبناء المساكن. كما يتم ترخيص الخزينة بتحسين معدلات الفائدة على القروض البنكية المخصصة لصالح المقاولين العقاريين المتدخلين في إنجاز البرامج العمومية للمساكن.

04 ـ قانون المالية التكميلي 2010،

4 ـ1: إعفاء مؤسسات الإنتاج من دفع مليوني د ج في السنة عند الاستيراد عن طريق القرض المستندي (هذا يخص واردات المواد الأولية وقطع الغيار).

4 ـ2: دعم فوترة الكهرباء المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية خارج الفلاحة لولايات الجنوب.

4 ـ3: إجراءات تتعلق بترقية النشاط الرياضي. كإنشاء صندوق وطني لدعم النوادي المهنية لكرة القدم.

05 ـ قانون المالية 2011،

5 ـ1: تخفيض الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار مثل:

• تشجيع قطاع الألبان بإعفائه من (IRG، IBS) والمتعلق بنشاطات الحليب الطازج. (le lait cru).

• تبسيط الإجراءات الضريبية، وتقوية ضمان المكلف بالضريبة. مثل تمديد فترة الإيداع إلى غاية 30 / 04 من كل سنة مدنية، لكل الضرائب والرسوم والقوائم والملحقات مهما كان النظام الضريبي المطبق.

• إلغاء قسيمة السيارات المزودة بوقود (G P L/ C).

خلاصة البحث:

أعتقد أن أي قارئ متخصص، أو شبه متخصص، أو مهتم بالميزانية السنوية، يمكن أن يقف على حقائق أخرى، غير التي أوردناها في بحثنا هذا، لأن قراءة الميزانية يمكن أن تسوّق أكثر من صورة، وأكثر من موضوع قد يكون محل إثارة، وعلى هذا الأساس، فهناك من يعطيها البعد السياسي، والآخر البعد الاجتماعي، والثالث البعد الثقافي، والرابع البعد الأمني... الخ. إن الذي قد نتفق عليه كحقيقة رقمية على الورق، مستقاة من مصادر رسمية،

وكنتائج على الأرض يتلمسها كل عاقل محايد، لا ينحاز إلا إلى الحقيقة، يمكن أن يضع يديه على ما يلي:

01 ـ الارتفاع المحسوس في الواردات، خاصة منذ سنة 2008، ويتوقع أن تسجل مع نهاية 2010 أكثر من 38 مليار دولار على أقل تقدير.

نعتقد أن بلوغ هذه العتبة غير طبيعي، ولا يتناسب إطلاقا مع الحجم الطبيعي للنشاط الاقتصادي الجزائري، وهو ما يفسر النزيف القوي لثروتنا الوطنية التي باتت تهرب خارج الوطن، تارة باسم القانون، وفي أحيانا كثيرة خارج القانون[1]، وهو تهريب مبرمج وممنهج في غياب رقابة رادعة وفعالة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مثل هذا الحجم بات يقترب أكثر فأكثر من الخط الأحمر، حيث لا نفاجأ في حالة انخفاض أسعار الطاقة بعجز في ميزان المدفوعات، ثم هناك نسبة كبيرة من وارداتنا موجهة مباشرة إلى الاستهلاك النهائي، تحاصر من جهة منتجاتنا المحلية، وتهدد من جهة أخرى أمن وصحة وسلامة المواطن، كونها مقلدة!

إن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، وعلى المعنيين بالتجارة الخارجية من مسئولين أن يضعوا لها حدا، بإعادة النظر في آليات ضبط التجارة الخارجية.

02 ـ مؤشر السيولة البنكية سجل مع نهاية جوان من سنة 2010 ما يعادل 34 مليار دولار فقط، وهذا يفسر الضعف الذي لا يزال يعتري منظومتنا البنكية، وبالتالي عدم قدرتها على استغلال وتوظيف الأموال التي بحوزتها، فهي تعاني من فائض السيولة.

03 ـ مؤشر الاحتياطي النقدي، ومؤشر المديونية الخارجية يبعثان على الارتياح، بل ويساعدان في استقرار العملة، وسهولة الحصول على قروض الائتمان، وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وكذلك الابتعاد عن الأخطار التي من شأنها تقليص المشاريع المبرمجة.

04 ـ الاستثمار العمومي يتخطى حاجز 13 ٪ من الناتج الداخلي الخام، ويسجل بذلك أعلى معدل ضمن البلدان النامية، وحتى البعض من الدول الناشئة. إنه شيء يبعث على التفاؤل، شرط أن يتحول هذا المؤشر إلى قيمة مضافة حقيقية، وأن لا نسجل نموا مرتفعا فقط عندما يكون معدل الاستثمار العمومي مرتفعا بهذا الشكل (ارتباط معدل النمو بمستويات عالية من الاستثمار).

(1) عبر تحويل الأرباح المزعومة للشركات الأجنبية، وتضخيم فواتير المتعاملين الاقتصاديين، الجزائريين منهم والأجانب، أو عبر الحقائب الدبلوماسية، والأكياس المهربة من خلال المطارات، والحدود البحرية والبرية!

05 ـ الجباية البترولية تمثل في حدود 75 ٪ من إجمالي إيرادات الميزانية، وهي نسبة لا تزال تؤرق عقل كل متتبع للشأن الاقتصادي الجزائري. السؤال أصبح يطرح بقوة: متى توسع القاعدة الضريبية؟ بمعنى آخر، متى يتحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة بدلا من الريع؟

06 ـ النتائج الهزيلة التي سجلها القطاع الصناعي، حيث احتل المرتبة الرابعة في سلم القيمة المضافة (قبل الأخيرة). هي نتائج تفرض على صناع السياسة الاقتصادية أكثر من سؤال حول الإستراتجية الصناعية!

07 ـ المواد الغذائية، هي المجموعة التي تساهم لوحدها بنسبة 64 ٪ من التضخم الكلي، نتساءل هكذا عن سياسة تراقب وتضبط العناصر المشكلة لهذه المجموعة، سواء المستورد منها، أم المنتج محليا!

08 ـ قانون المالية التكميلي لسنة 2009 شغل بال الكثيرين من المتعاملين الاقتصاديين، داخل الوطن وخارجه، لما جاء به من مواد قانونية تقيد إلى حد ما نشاط المتعامل الأجنبي، من باب حماية الاقتصاد الوطني، وهو شيء لم يكن جديدا على كثير من البلدان التي سبقتنا إليه، لكن ما بودنا الوقوف عنده، هو ما مدى احترام الاتفاقيات الدولية، إذ كلنا يعرف أنها تسمو على القوانين المحلية لأي بلد، وأن القانون الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، وأمضاه رئيس الجمهورية، ليس من السهولة بمكان توقيف العمل به عن طريق قرار يملى على الجهات المعنية؟ نعتقد أنه يترك ضررا بالغا في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.

المراجع:

01 ـ قوانين المالية، وقوانين المالية التكميلية للسنوات: 10،09، 2011 ←(مشروع).

02 ـ مخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

03 ـ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 المتعلق بالتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010.

04 ـ الاقتصاد، بول صامويل سون وآخرون، ترجمة الطبعة الخامسة عشرة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

05 ـ تحاليل الباحث.

بحث وإنجاز: الدكتور عبد الرحمان تومي. يوم 09 ديسمبر 2010.

تطور مؤشرات التنمية البشرية

التربية الوطنية:

الانجازات المادية	الفترة 1999إلى 2004	الفترة 2005إلى 2009	الفترة 1999إلى 2009
المدارس الابتدائية	2792	1800	4592
الاكماليات	687	1013	1700
الثانويات	287	379	666
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	358	798
المطاعم والنظام نصف الداخلي	735	2508	3242

مؤشرات بيداغوجية	2000	2005	2009
تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات	%94.3	%96.8	%97.4
تمدرس الاناث البالغات 6 سنوات	%92.6	%95.1	%96.8
تمدرس الأطفال الذين يتراوح سنهم من 6 إلى 15 سنة	%90.6	%94.7	%95.2
نسبة النجاح إل امتحان التعليم المتوسط	%41.5	%41.7	%66.0
نسبة النجاح في امتحان البكالوريا	%32.9	%37.2	%61.0

التكوين والتعليم المهنيين:

الانجازات المادية	الفترة 1999إلى 2004	الفترة 2005إلى 2009	الفترة 1999إلى 2009
المدارس الابتدائية	2792	1800	4592
الاكماليات	687	1013	1700
الثانويات	287	379	666
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	358	798
المطاعم والنظام نصف الداخلي	735	2508	3242

الانجازات المادية	الفترة 1999إلى 2004	الفترة 2005إلى 2009	الفترة 1999إلى 2009
معاهد التكوين	11	11	22
مراكز التكوين	69	103	172
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	158	298

	1990	2000	2005	2009
القدرات البيداغوجية العمومية	93.300	184.000	210.000	248.000
التعداد الاجمالي للطلبة في طور التكوين	220.000	303.000	467.000	657.000
منهم، في مجال التمهين	85.000	113.000	1999.000	255.000
تعداد الأساتذة	7.170	9.332	11.266	13.350
عدد المؤسسات الخاصة	-	518	545	537
المتربصون في المؤسسات الخاصة	-	16.500	15.200	16.700

التعليم العالي:

الانجازات المادية	الفترة 1999إلى 2004	الفترة 2005إلى 2009	الفترة 1999إلى 2009
المقاعد البيداغوجية	322.000	351.000	673.000
أماكن الايواء	131.500	202.800	334.300

المؤشرات	1990	2000	2005	2009
الجامعات	13	18	27	27
المراكز الجامعية	19	15	16	22
المدارس	18	19	15	15
القدرات البيداغوجية	219.000	419.000	675.000	1.278.000
الأساتذة	14.500	18.000	25.000	41.000
الطلبة	216.000	466.000	722.000	1.251.000
حاملو الشهادات	23.300	65.000	110.500	186.000

الصحة العمومية:

الانجازات المادية	الفترة 1999إلى 2004	الفترة 2005إلى 2009	الفترة 1999إلى 2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133
المراكز الصحية	136	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المؤشرات	1990	2000	2005	2009
أسرة المستشفيات لألف نسمة	1,00	1,16	1,93	1,96
عدد السكان لكل طبيب عام	1887	1177	969	1490
عدد السكان لكل طبيب أخصائي	3080	3464	2240	2052
عدد السكان لكل صيدلي	11725	6273	5389	4341
عدد السكان لكل جراح أسنان	3476	3761	3641	3269
نسبة الوفيات لدى الأمهات من أصل 100.000	215.0	117,0	99,5	81,4
نسبة الوفيات لدى الأطفال من أصل 1000	57.8	36,9	29,7	24,8
الأمل في الحياة (حسب السنوات)	67.3	72,5	74,6	75,5

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

64، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـات أدبيــة
- ☐ دراســـات إستراتيجية
- ☐ دراســـات إسلامية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراســـات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية : Ccp 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة